

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث

شرح كتاب سيبويه

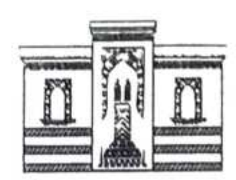
لأبى سعيد السيرافى
المتوفى سنة ٣٦٨هـ

الجزء السادس

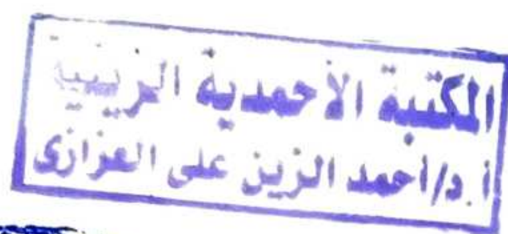
تحقيق
أ.د. محمد عونى عبد الرءوف

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)

شرح كتاب سيبويه



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث



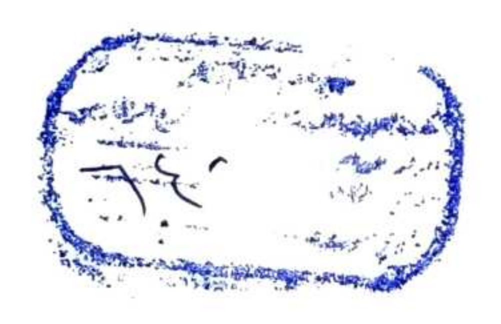
شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

تحقيق

أ.د. محمد عونى عبد الرءوف



الجزء السادس

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
أ. د. أحمد مرسى

السيرافى، الحسن بن عبدالله ، 897 - 979.
شرح كتاب سيبويه للسيرافى/ تحقيق محمد عونى عبدالرءوف ... [وآخ] . ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث ، 2004-
مج 6 ؛ 29 سم.
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.
تدمك 2 - 0318 - 18 - 977

٤١٥,١

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٨٥٨ /٢٠٠٤
I.S.B.N. 977 - 18 - 0318 - 2

تنويـه

شارك فى تحقيق هذا الجزء :

د . السيد محمد أحمد　　د . إيمان السعيد جلال

مصطفى موسى

١٢٥ و

/ هذا بابُ ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه[١]

(وذلك قولك : كلمته فاهُ إلى فِىّ ، وبايعتُه يدا بيد ، كأنه قال : بايعته نقدًا ، وكلمته مشافهة ، [أى][٢] فى هذه الحال) .

قال أبو سعيد : اختلف الناس[٣] فى ما نصب فاه[٤] ، فأصحابنا يقولون[٥] : إن الناصب : كلمته ، وأنه لا[٦] اضمار فيه ، وجعلوه نائبًا عن : مشافهة التى معناها : مشافهًا ، وجعلوه من [الشاذ][٧] المحمول على غيره ، [٨]لأنه معرفة ، وأنه اسم غير صفة ، فصار بمنزلة قولك : الجمَّاء الغفير ، ورجع عَوْدَه على بدئِه . [وقد ذكرنا شرح ذلك][٩] .

والكوفيون ينصبون : فاه باضمار : جاعلاً .

كأنه قال : [كلمته][١٠] جاعلاً فاه إلى فى ، ولو كان على ما قالوا من اضمار : جاعل ما كان فيه شذوذ ، ولجاز أن يقال : كلمته وجهه إلى وجهى ، وعينه إلى عينى ، ولم يقل هذا أحدٌ فدلَّ على أنه شاذ ، كما قال أصحابنا فلذلك لم يقس عليه ، وأكثر أصحابنا أجاز تقديم فاه منصوبًا لما كان العامل فيه : كلمته ، وهو فعل ومعمول ، كقولك : قائمًا ضحك زيد ، وضحك زيد قائمًا .

---

(١) هارون : مفعول به ، س : موقوع فيه .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) س : النحويون .
(٤) س : باب فاه إلى فىّ .
(٥) س : يذكرون .
(٦) س : ليس فيه .
(٧) الإضافة من : س .
(٨) اللام زيادة من : س .
(٩) الإضافة من : س .
(١٠) الإضافة من : س .

ولهذا أجاز المازنى والمبرد : شحمًا تفقأت ، ولم يجيزوا : زيد ثوبا أنظف منك ، تريد : زيد أنظف منك ثوبًا ، لاختلاف العاملين . ومن[١] أصحابنا من زعم[٢] أن [مذهب][٣] سيبويه يمنع أن يقال : فاه إلى فِيّ كلمته ، لأن هذا كلام فى غير موضعه ،
١٢٥ ظ وقد منع سيبويه : جاء زيد سرعة قياسًا على جاءنى / زيد مشيًا ، لأن مشيا بمعنى : ماشيًا ، ليس بقياس يطرد[٤] فى نظائره ، فإذا منع القياس فى هذا كان فى تقديم فاه أولى .

والكوفيون يمنعون تقديمه[٥] ـ أيضا ـ مع قولهم : إن[٦] العامل فيه : جاعل ، ويلزمهم جوازه لأن جاعلاً لا يمنع من العمل فيما قبله .

قال سيبويه : (**وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى فى ، كأنه قال : كلمته وفوه إلى فى . [أى كلمتُه ، وهذه حاله]**[٧]) .

قال أبو سعيد : من رفع فالتقدير : كلمته أى : كلمته وهذه حاله ، ومن نصب فليس على تقدير الواو ألا تراك تقول : كلمت[٨] زيدًا قائمًا ، وكلمت[٨] زيدًا وهو قائم إذا أتيت[٩] بالواو فى موضع الحال لم يكن ما بعدها إلا مبتدأ وخبر ، فأما بايعته يدًا بيد فلا يجوز بايعته يد بيد ولا بايعته ويد بيد ، وليس إلا النصب[١٠] لأنك لو رفعت كان . التقدير : بايعته ويده فى يدى ، وليس هذا هو الغرض بل معنى قولهم : بايعته يدًا بيد ، أى : بايعته بالنقد والتعجيل سواء كان منه قريبا أو بعيدا ، وإذا قال كلمته فوه إلى فى فإنما تريد أن تخبر عن قربه منه وأنه مشافهة وليس بينهما أحد ، ومثله من المصادر مما تلزمه الاضافة ويجوز فيما بعده الابتداء وأن يكون حالاً قولهم : رجع فلان عوده على يديه ، كأنه قال :

---

(١) س : وفى .
(٢) س : يقول .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) س : مطرد .
(٥) س : قد منعوا من تقديم فاه إلى فِيّ .
(٦) س : بأن
(٧) الإضافة من : س .
(٨) س : كلمته .
(٩) س : أتينا .
(١٠) س : لا يجوز فيه غير النصب .

أتانى فلان عودًا على بدء ، غير أنه لا يستعمل مفردًا [فى الكلام][١] وإنما قدرناه مفردًا ليبين ، ومن قال [كلمته][٢] فوه إلى فى .

[أجاز الرفع فى قوله][٣] قال : رجع [فلان][٤] عوده على بدئه ، كأنه قال : أتانى فلان عودًا على بدء ، غير أنه لا يستعمل مفردًا وانما قدرناه مفردًا ، والمعنى : رجع فلان وعوده على بدئه ، والمعنى لم يتغير .

قال سيبويه : (**ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل بعت الشاء شاةً ودرهما ، وقامرته درهمًا فى درهم ، وبعت دارى ذراعًا بدرهم ، وبعت البر قفيزين بدرهم ، وأخذت منه زكاة ماله درهما لكل أربعين درهما ، وبينت له حسابَه بابًا بابًا ، وتصدقت بمالى/ درهما**) . ١٢٦ و

قال أبو سعيد : هذه هى الأسماء المنصوبة هى حالات جعلت فى موضع مسعرا ، فإذا قال : بعت الشاء شاة بدرهمين[٥] ، فالمعنى : بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو فى معنى الباء فبطل خفض الدرهم وعطف على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة فعطفت أحدهما على الآخر ، وإن كانت الشاة مثمنا والدرهم ثمنا ، وأما قامرته درهمًا فى درهم فالمعنى : قامرته هذا الضرب من القمار ، والتقدير : قامرته بادلاً درهمًا فى درهم ، ثم جعل درهمًا فى درهم فى موضع الحال ، وهكذا بعته دارى ذراعًا بدرهم ، و[بعت][٦] البر قفيزين بدرهم ، على معنى مسعرًا بهذا السعر ، وأخذت منه زكاة ماله درهمًا لكل أربعين درهمًا ، فإنه قال : أخذت زكاة ماله فأرضًا أو مقدارًا هذا الفرض ، والتقدير : وبينت له حسابه بابًا بابًا أى : مصنفًا ومبوبًا وتصدقت بماله درهمًا درهمًا ، أى مفرقًا هذا التفريق فأما صاحب الحال فى هذا فإن الذى منه الحال فى بعت الشاء شاة ، ودرهمًا هو الشاء ، وأما فى قامرته فيجوز أن يكون من الهاء ، ويجوز أن يكون منهما لأنهما بمعنى واحد ، ألا تراك تقول : تقامرنا درهمًا فى درهم فتكون الحال من الاثنين ، أى : تقامرنا متقامرين هذا

(١) الإضافة من : س .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) الإضافة من : س .
(٥) س : ودرهمًا .
(٦) الإضافة من : س .

الضرب من القمار ، وقد يقول القائل : ضربت [زيدًا][١] قائمين والمعنى : أنهما جميعًا قائمان فمن[٢] بعت دارى من الدار ومن بعت البر من البر ، وأما أخذت زكاة ماله فيجوز أن يكون من التاء ويجوز[٣] التقدير : فارضًا هذا الفرض [ويجوز أن يكون من الزكاة فتكون مفروضةً هذا الفرض][٤] ، وأما بينت حسابه بابًا بابًا فيجوز أن يكون من التاء على معنى : مصنفًا ومبوبًا ، ومن تصدقت بمالى ، يجوز أن يكون من المال فيكون مفرقًا ومن التاء

١٢٦ ظ فيكون مفرقًا هذا الضرب من التصريف وقوله **(فأما قول الناس/ كان البرقفيزين وكان السمن منوين ، فإنما استغنوا [هاهنا][٥] عن ذكر الدرهم لما فى صدورهم من علمه ، ولأن الدرهم هو الذى يسعر عليه)** [قال المفسر][٦] : فإنه يريد أنهم [قد][٧] حذفوا الثمن [فى هذا][٨] لما عرف بعادة الناس [فى ذلك][٩] لأنهم قد اعتادوا الابتياع بثمن بعينه ، دراهم أو دنانير فتركوا ذكره اكتفاءً بمعرفته ، كما يقال [لنا][١٠] : الخبز عشرة ، أى : عشرة أرطال [بدرهم][١١] ، والكُرُّ بثلاثين ، يراد : الكُرُّ من الحنطة ، وبينت حسابه بابًا بابًا لأن الحذف هناك يغير المعنى ، وهذا غير مغيَّر لمّا عرف مكانه .

وقوله : **(وزعم الخليل أنه يجوز [أن تقول][١٢] بعت الشاء شاة ودرهم ، وإنما تريد : شاة بدرهم)** ، فإنه يريد أن شاة بدرهم ابتداء وخبر ، والجملة فى موضع الحال ، والتقدير : شاة منه ودرهم مقرونان ، كما يقال : كل رجل وضيعته [بمعنى : مع ضيعته][١٣] وكذلك شاةٌ منه مع درهم ، لأن الواو فى معنى (مع) ، فصح معنى الكلام بذلك ، فلما رفع الدرهم وعُطف على الشاة قَدَّر خبرًا .

---

(١) الإضافة من : س .
(٢) س : ومن .
(٣) س : فيكون .
(٤) الإضافة من : س .
(٥) الإضافة من : س .
(٦) الإضافة من : س .
(٧) الإضافة من : س .
(٨) الإضافة من : س .
(٩) الإضافة من : س .
(١٠) الإضافة من : س .
(١١) الإضافة من : س .
(١٢) الإضافة من : س .
(١٣) الإضافة من : س .

لا يخرج عن معنى (مع) ، وهو مقرونان ونحوه ، وعلى هذا يجوز فى قول الخليل : بعت الدار ذراع ودرهم ، وتكون الجملة فى موضع الحال ، كأنه قال : بعت الدار مسعَّرةً هذا السعر .

قال : **(وزعم الخليل أنه يجوز بعت دارى الذراعان بدرهم ، وبعت البر القفيزان بدرهم)** ، ولا يجوز بعت دارى الذراعين بدرهم ، ولا بعت البُرَّ القفيزين بدرهم ، لأنه فى موضع الحال ، ولا يجوز أن تكون بالألف واللام .

وقوله : (**كلمته فاه إلى فِىَّ**) شاذ لا يقاس عليه ، وإنما جُعل بمنزلة المصدر الذى يكون حالاً وهو معرفة نحو[١] : أرسلها العراك ، وفعلت ذاك طاقتى . (وليس كل مصدر فى هذا الباب تدخله الألف واللام ويكون معرفةً بالإضافة)[٢] ، فيصير حالاً ، فالأسماء المعارف أبعد أن تكون حالاً من المصادر ، ألا ترى أنك تقول : لقيتُه قائمًا/ وقاعدًا ، ولا ١٢٧ و
تقول : لقيته القائم والقاعد ، فلذلك لم يجز [أن تقول][٣] : بعت البر القفيزين بدرهم [ولا بعتُ الدارَ الذراعين بدرهم][٤] لأنك تجعله فى موضع مسعر وفيه الألف واللام ، وإنما جاز : الذراعان بدرهم ، والقفيزان بدرهم لأنه مبتدأ وخبر فى موضع الحال ، والعائد إلى الأول ضمير محذوف كأنه قال : الذراعان منها والقفيزان منه بدرهم ، كما تقول : لقيتُ زيدًا أبوه قائم ، فتكون الجملة فى موضع الحال لـ (زيد) . ومثله : بعت الثوب ربح الدرهم درهمٌ ، فربحٌ : مبتدأ ، ودرهم : خبره ، والجملة فى موضع الحال ، كأنه قال : ربح الدرهم فيه درهم .

وقوله : (**قال الخليل : لا يجوز : ربحت الدرهم درهمًا حتى تقول : ربحت فى الدرهم درهمًا أو الدرهم [وكذلك وجدنا العرب تقول][٥]**) قال : (**ولا يجوز حذف الجار إلا فيما استعملت العرب حذفه ، ألا ترى أنك لا تقول : مررت أخاك ، تريد : بأخيك**) [ولا رغبتُ زيدًا وأنت تعنى : رغبت فى زيد ، ولا تكلمت زيدًا ، وأنت تعنى :

---

(١) س : لجواز .
(٢) انظر نسخة بولاق ١٩٧/١ ، وهارون ٣٩٤/١ .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) الإضافة من : س .
(٥) الإضافة من : بولاق : ١٩٧/١ ، هارون : ٣٩٥/١ .

تكلمت فى زيد ، ولا نزل زيدًا ، وأنت تعنى : نزل على زيد ا[١] لأن هذا ليس من صفة الكلام فإنه يريد أنه ليس بمنزلة بايعته يدًا بيد ، الذى هو من صفة البيع ، لأنه يعطى بيد ويأخذ بيد ، ولا تقول : كلمته يدًا بيد لأنه لا عُلْقة للكلام فى ذلك .

وقوله : (**قال الخليل : إن شئت جعلت ا رجعت ا[٢] عودك على بدئك مفعولاً ، بمنزلة قولك : رجعت المال على زيد ، ورددت المال عليك ، كأنه قال : ثنيت عودى على بدئى**) ، فإنه يريد أن قوله رجع ا زيد ا[٣] عوده على بدئه ، يكون عوده بدأً نصبًا يرجع على أنه مفعول به ، كما تقول : رجعت زيدًا ، أى : رددته ، كما قال تعالى : ﴿**فإن رَّجعكَ اللهُ إلىٰ طائفة مِّنهم**﴾[٤] ، أى : ردك ا الله ا[٥] ، وكذلك إن قدرته على ، ثنيت عودى على بدئى فهو مفعول به لأن معناه : عطفت ، ولا يكون ا حينئذٍ ا[٦] فى موضع الحال .

---

(١) الإضافة من : س .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) التوبة / ٨٣ .
(٥) الإضافة من : س
(٦) الإضافة من : س .

هذا باب

ما ينتصب فيه الاسم لأنه/ حال

١٢٧/ظ

(يقع فيه السعر وإن لم يُلفظ بالفعل[١] **، وذكر الباب)** . قال أبو سعيد : إذا قلت لك : الشاء شاة بدرهم ، فالشاء : مبتدأ ، ولك : خبر مقدم ، وشاة بدرهم : حال .

كأنك قلت : وجب لك الشاء مسعرًا [بـ][٢] هذا السعر ، ولو اكتفيت بقولك : لك الشاء ، وسكت ، جاز لتمام الاسم والخبر .

وقوله : **(إن شئت ألغيت لك)** . يعنى : لم يجعلها خبرًا ، فتقول على هذا : لك الشاء شاة بدرهم ، فتكون الشاء : مبتدأ ، وشاة : مبتدأ ثانيًا ، وبدرهم : خبرها ، والتقدير : شاة منها بدرهم ، كأنك قلت : الشاء شاة منها لك بدرهم .

(١) س ، وبولاق ، وهارون : وإن كنت لم تلفظ بفعل .

(٢) الإضافة من : س .

هذا باب
ما يختار فيه الرفع والنصب لقبحه
أن يكون صفة

(وذلك قولك : مررت ببرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم ، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه ، وسمعناهم يقولون : العجب من برٍّ مررنا به قبل قفيزًا بدرهم) ، وذكر الباب .

قال أبو سعيد : يريد أن يُقبّح أن يجعل قفيزًا نعتًا للبُرّ ، فتقول : مررت ببُرٍّ قفيزٌ منه بدرهم ؛ لأن القفيز ليس بحلية ولا وصفًا ، [و][١] إنما هو ميكال ، فإما أن تجعله مبتدأ وما بعده خبره ، وتكون هذه الجملة فى موضع خبرٍ أو حال أو نعت .

فالخبر قولك : البر قفيز منه بدرهم ، والحال : مررت ببُرِّك قفيز منه بدرهم ، فجملة المبتدأ والخبر فى موضع الحال من بُرِّك ، والنعت : مررت ببر قفيز منه بدرهم : مبتدأ وخبر فى موضع النعت ، كقولك : مررت برجل أبوه قائم ، وتنصب[٢] قفيزًا على الحال ولا تكون جملة ، والاختيار إذا كان الذى قبله نكرة أن لا تُنْصَب ، ولكن تُجعل جملة فى موضع الحال[٣] .

ولهذا قالوا : (العجب من بُرٍّ مررنا به قبل قفيزًا بدرهم)[٤] حملوه على الهاء فى
١٢٨ و (به) ، وهى معرفة ، وحسن أن يكون حالاً ، ولم يحسن أن يكون صفةً لأنهم قد/ يجعلون الجواهر أحوالاً .

يقولون : هذا مالُك درهمًا ، وهذا خاتُمك حديدًا ، ولا يحسن أن تجعله صفةً ، فتقول : مررتُ بخاتم حديد ، ولا [مررتُ][٥] بمال درهم ، لأن الحال خبر ، والخبر يكون بالاسم وغيره ، والصفة لا تكون إلا لتحلية .

---

(١) الإضافة من : س .

(٢) س : ويجوز نصب .

(٣) س : النعت .

(٤) بولاق : ١/ ١٩٨ ، هارون : ١/ ٣٩٦ .

(٥) الإضافة من : س .

هذا باب
ما ينتصب من الصفات كانتصاب
الأسماء فى الباب الأول

(**وذلك قولك : بعته ناجزًا بناجز**[١] ، وسادوك كابرًا عن كابرٍ ، **فهذا كقولك : بعته رأسًا برأسٍ**) ، ودعه رأسًا برأسٍ .

قال أبو سعيد : معنى قولهم (ناجزًا) ، أى : ماضيًا ، فكأنه قال : بعته بيعًا مبتوتا لا خيار فيه فناجز صفة لأنه من نجز ينجز ، وهكذا[٢] كابرًا عن كابر من كبُر ، ومعناه سادوك كابرًا عن كابرٍ أن أباه لم يزالو يسودون أباك واحدًا بعد واحدٍ ، ونصبه كنصب بعته رأسًا برأس ، وليس بصفة ، وكبعته يدًا بيد ، وهما اسمان جُعلا فى موضع الحال .

(١) س : أبيعك الساعة ، وبولاق : ١٩٨/١ : أبيعه الساعة ، هارون ٣٩٧/١ : أبيعكه الساعة .

(٢) س : وكذلك .

هذا باب
ما تنتصب فيه الصفة لأنه حال

(وقع فيه الأمر[١] **وفيه الألف واللام شبهوه بما يُشبَّه من الأسماء بالمصادر نحو قولك : فاه إلى فِىّ ، وليس بالفاعل ولا المفعول)** وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : حق الصفة أن تكون تحلية فى الموصوف فى حال الإخبار عنه [إذا كان معرفة][٢] كقولك : العاقل والأحمق ، والبصرى واليمنى ، والقائم والقاعد ، لأن هذه أشياء حاصلة فى المحلَّى لها ، فإذا قيل : ليدخل العاقل ، فالعاقل معروف فى وقت الأمر ، ولا يجوز أن تقول : ليدخل الأول إلا أن يكون اسمًا لواحد قد استحقه ، هذا هو القياس .

وقد اتسعوا فى مثل هذا فأمروا بالفعل الذى يستحق فاعله به صفة ما ، وأوقعوا تلك الصفة عليه قبل وقوعه منه [على معنى ما تكون فيه][٣] فيقولون : ليدخل الأول ،
١٢٨ ظ ومعناه : ليدخل رجل من القوم/ إذا دخل صار الأول [فهذا المفروض فيه][٤] ، فسموه بالأول قبل استحقاقه على هذا المعنى ، ومن أجل هذا [المعنى][٥] جاز أن تجعل الأول فالأول حالاً ، لأنه ليس بصفة مستقرة كالعامل وأنها نصب أولاً فى ترتيب الفعل إذا سبق [فيه][٦] فأشبه النكرات .

وقال المبرد : إنما أدخلوا الألف واللام فى قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، كأن القائل قال : أعرفكم إذا دخلتم ، وإذا قالوا : ادخلوا أولاً فأولاً ، وليس يعرف ترتيبهم إذا دخلوا على ذلك فصار منكورًا .

وحكى سيبويه : **(أن عيسى بن عمر كان يقول**[٧] **: ادخلوا الأول فالأول)** على البدل من الواو **(لأن معناه : ليدخل)** الأول فالأول ، ولم يجز ذلك سيبويه لأن لفظ الأمر

(١) سقطت من : بولاق ، وهارون .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) الإضافة من : س .
(٥) الإضافة من : س .
(٦) الإضافة من : س .
(٧) بولاق ، وهارون : وكان عيسى يقول .

للمواجه ، لا يجوز أن يُعرَّىٰ من ضمير ، وإذا أُبدلَ الظاهر منه فكأنه لا ضمير فيه ، ألا ترى أنه لا يجوز : ادخلا الزيدان ، ولا ادخلوا غلمان زيد ، فتبدل من ضمير الاثنين والجماعة المخاطبين [لأنا لا نقول : ادخل غلمان زيد][١] ، فإذا أبدلنا فقد ابطلت الواو .

ولم يفسر سيبويه علته بل جوزه على [وجه][٢] من وجوه ما يُحمل على المعنى ، وهو قولهم :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ[٣]

ومثال هذا من الكلام [أن تقول][٤] و[ومختبطٌ مما تطيح الطوائحُ][٥] : ضُرِب زيد عمرو ، ومعناه : أن عمرًا ضرب زيدًا ، خبَّرت عن زيد بالضرب الواقع به[٦] ، ولم تُسمِ الفاعل ؛ أردت أن تبتدئ الفاعل ، فقلت : عمرو على معنى : ضربه عمرو فهو على كلام ثانٍ ، فعلى هذا ، قال الشاعر :

لِيُبْكَ يزيد ، كأنه حث على البكاء عليه حين مات لما فات من منافعه ، ولم يذكر الباكي ، ثم قال : ضارعٌ لخصومة ، أي : ليبكه من كان يعينه [ويأخذ بيده][٧] فحمل ضارعًا على معنى : ليبك إذا كان يبكى يدل على باكٍ ، فكذلك ادخلوا فيه معنى : ليدخل القوم ، ولو قال : ليدخل القوم الأول فالأول لجاز بلا خلاف لأنه أمر للغائب يجوز أن يليه الظاهر ، ويكون بدلاً من المضمر الذى فيه :

قال سيبويه :([فإذا قلت][٨] : **ادخلوا الأول والآخر / والصغير والكبير** ١٢٩/و
[**رفعت**][٩] ، [**فليس معنى رفع هذا على البدل ، وإنما هو على التوكيد كقوله : ادخلوا كلكم**][١٠] **لأن معناه معنى : كلهم**) . وذكر الباب .

(١) الإضافة من : س .
(٢) إضافة : وجه من : س . وإضافة : من : أضفناها من عندنا ليستقيم القول .
(٣) الخزانة ١٤٧/١ (نهشل بن حرى) ، الشعر والشعراء /٤٧ ، المقتضب ٢٨٢/٣ . ابن يعيش ٨٠/١ ، وفيه (لابن نهيك النهشلى) .
سيبويه و(شرح شواهده للأعلم ٢٤٥/١ ، شرح الأشمونى ٤٩/٢ ، وفى هارون (المعجم) ٨٣/١ (للحارث بن نهيك) .
(٤) الإضافة من : س .
(٥) الإضافة من : س .
(٦) س : عليه .
(٧) الإضافة من : س .
(٨) الإضافة من : س .
(٩) الإضافة من : س .
(١٠) الإضافة من : س .

قال أبو سعيد : إذا قلت : ادخلوا الأول والآخر ، والصغير والكبير فرفعت ، ليس رفع هذا على البدل ، إنما هو على التوكيد كقولك : ادخلوا كلكم ، ولا يقع مثل هذا فى الفاء [لأنه][1] ، لا يجوز أن تقول : مررت بزيد أخيك صاحبك ، وصاحبك نعت لزيد ، إنما تقول : مررت بزيد أخيك وصاحبك كقول الشاعر :

ويأوى إلى نسوة عُطَّل
وشُعْثٍ مراضيعَ مثل السَّعَالى[2]

فعطف شعثا على عطل ، وهما [جميعًا][3] نعتان لنسوة ، وكذلك [تقول][4] : مررت بزيد الفقيه والبزار ، ولا يحسن أن تقول : فالبزار ، ولو قلت : عطَّلٍ فشُعْثٍ - أيضًا - لم يحسن .

---

(١) الإضافة من : س .

(٢) البيت منسوب لـ (أمية بن أبى عائذ) ، معانى الفراء ١٠٨/١ ، ابن يعيش ١٨/٢ ، خزانة الأدب ٤١٧/١ ، ٣٠١/٢ ، ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، هارون (المعجم) ٣٢٥/١ .

(٣) الإضافة من : س .

(٤) الإضافة من : س .

هذا بابُ
ما ينتصب من الأسماء والصفات
لأنها أحوال تقع فيها الأمور

(وذلك قولك : هذا بُسْرًا أطيب منه تمرًا[١] **، فإن شئت جعلته : حينًا قد مضى ، وإن شئت جعلته : حينًا مستقبلا غير أنه لابد على دليلٍ على المضى منه والاستقبال)** .

قال أبو سعيد : الباب إنما يأتى لتفضيل[٢] شىء فى زمن من أزمانه على نفسه فى سائر الأزمان ، فيجوز أن يكون الزمان الذى فضل[٣] فيه ماضيًا ، وأن[٤] يكون مستقبلا غير أنه لابد من دليل على المعنى منه ، والاستقبال بحسب ما يفضل[٥] من ذلك ، فإن كان [زمانًا] [٦]ماضيًا أضمرت (ان)[٧] ، وإن كان مستقبلاً اضمرت (اذ)[٨] ، فإذا قلت : هذا بسرًا أطيب منه تمرًا ، وكانت الإشارة إليه فى حال ما هو تمر أو رطب[٩] ، فالتفضيل لما[١٠] مضى ، والتقدير لهذا[١١] : إن[١٢] كان بُسرًا أطيب منه إذ كان تمرًا فهذا مبتدأ ، وخبره أطيب منه ، وبسرًا وتمرًا [جميعًا][١٣] حالان من المشار إليه فى زمانين ، والعامل فى الحال (كان) ، وفى كان ضمير من المبتدإ .

وقوله : **(مررت/ برجل أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون)** . ١٢٩ ظ

فأخبث الأول حال من الرجل ، وأخبث الثانى نعت له فى موضع خفض ، إلا أنه لا ينصرف ، وأخبث الثالث فى موضع الحال من كان منك ، والتقدير : مررت برجل إذا

---

(١) بولاق ، وهارون : رُطَبًا .
(٢) س : فى تفضيل .
(٣) س : يفضل .
(٤) س : ويجوز أن .
(٥) س : نحو ما يقصد .
(٦) الإضافة من : س .
(٧) س : إذ .
(٨) س : إذا .
(٩) أو رطب : ساقط من : س .
(١٠) س : فيما .
(١١) س : هذا .
(١٢) س : إذ .
(١٣) الإضافة من : س .

كان أخبث ما يكون ، أو إذا كان أخبث ما يكون إذا كنت أخبث ما تكون ، ولو رددت[١] هذا إلى ما يبين فيه الإعراب لقلت[٢] : مررت برجل شر ما يكون شر منك شر ما تكون ، وكذلك : مررت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون ، وهو أخبث منك إذا كنت أخبث منك إذا كنت أخبث ما تكون .

وهذا[٣] كله على التقدير الذى ذكرته لك ، ونصبه على الحال ، والعامل كان ، وإن شئت فقلت مررت برجل خير ما يكون أى : خيرُ أحواله ، وخير منك خبر ، والتقدير : خير أحواله خير من أحوالك ، وهذا كلام على المجاز ، والمستعمل[٤] أن تقول : زيد خير منك ، أو حال زيد خير من أحوالك فتخبر عن الأول بما يشاكله ، وإنما جاز أن تقول : خير أحواله خير منك على نحو مجاز قولهم : نهارك صائم وليلك قائم ، وإنما معناه : صاحب نهارك ، وصاحب ليلك ، والمخاطب هو صاحب الليل والنهار ، ثم قال سيبويه :

(وتقول : البُرُّ أرخص ما يكون قفيزان ، أى [البُرُّ][٥] **: أرخص أحواله التى يكون عليها قفيزان)**[٦] ، وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : البُرُّ : مبتدأ ، وأرخص ما يكون : مبتدأ ثان ، وقفيزان : خبر المبتدأ الثانى[٧] ، والجملة : خبر للبُرِّ ، والعائد إليه محذوف ، تقديره[٨] : أرخص ما يكون منه ومعناه[٩] : أرخصه قفيزان ، والحذف فى هذه الأشياء[١٠] مطرد ، وقد مضى نحوه ، فأما البيت الذى أنشده سيبويه وهو :

الحــربُ أوّل مــا تكون فُـتَـيّـةٌ
تسـعى بِبَـزَّتهـا لكلِّ جَـهُـولِ[١١]

(١) س : رددنا .
(٢) س : لقلنا .
(٣) س : وذلك .
(٤) س : لأن المستعمل .
(٥) الإضافة من : بولاق ، وهارون .
(٦) انظر نص سيبويه فى : س ، وبولاق ، وهارون .
(٧) س : وما بعده خبر .
(٨) س : كأنه قال .
(٩) س : والمعنى .
(١٠) س : الأشعار .
(١١) البيت لـ (عمرو بن معد يكرب) ، سيبويه ٢٠٠/١ ، المقتضب ٢٥١/٣ ، شروح سقط الزند /١٦٧٨ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى /٢٥٢ ، ٣٦٨ ، ٤٠٨ ، المقرب لابن عصفور /٩٩ .

ففيه ثلاثة أوجه : وجه يُرفع فيه : أولُ ، وفتيةٌ .

١٣٠/و والثانى[١] : نصب[٢] أول[٣]/ ورفع فتية .

والثالث[١] : رفع[٤] أول ونصب فتية .

فمن[٥] رفع أول[٦] وفتية وأنت تكون ، [فإنه][٧] جعل الحرب مبتدأ وأول مبتدأ ثان ، وفتية خبر أول وكان حقه أن يكون أول فتى ، لأنه خبر أول ، وأول مذكر ، ولكنه حمله على المعنى ، وأنث[٨] لأن المعنى[٩] أول أحوالها ، نحو قولك : بعض أحوالها ، فأنث المضاف لتأنيث المضاف إليه ، كقولهم : ذهبت بعض أصابعه ، و : إذا بعض السنين تعرفتنا .

ومن[١٠] نصب أول ورفع فتية ، جعل فتية خبر الحرب ، وجعل أول : ظرفًا له ، كأنه قال : الحرب فتية فى أول ما تكون ، وحذف فى ، وأما من رفع أول ونصب فتية على الحال ، فكأنه قال : الحرب أول ما تكون إذا كانت فتية .

ويجوز فيه وجه رابع ، وهو نصب[١١] أول وفتية [و][١٢] يجعل الحرب مبتدأ ، ويجعل خبرها : تسعى ، ويجعل أول ظرفًا ، ينصبه بـ (**تسعى**) ، وتكون فتية خبر تكون . قال سيبويه : (**وأما[١٣] عبدالله أحسن ما يكون قائمًا ، فلا يكون فيه إلا النصب لأنه لا يجوز [لك][١٤] أن يجعل أحسن أحواله قائمًا على وجه من الوجوه**) .

---

(١) س : ووجه .
(٢) س : بنصب .
(٣) س : الأول .
(٤) س : برفع .
(٥) س : فأما من .
(٦) س : الأول .
(٧) الإضافة من : س .
(٨) س : فأنت .
(٩) س : معناه .
(١٠) س : والذى .
(١١) س : أن تنصب .
(١٢) الإضافة من : س .
(١٣) بولاق : فأما .
(١٤) الإضافة من : س .

قال أبو سعيد : كان الأخفش يجيز[١] رفع قائم ، وأجازه المبرد[٢] ، كأن التقدير إذا قلت : أحسن ما يكون ، فقد قلت : أحسن أحواله ، وأحسن أحواله هو عبدالله ويكون قائمًا خبرًا له ، وعلى مذهب سيبويه إذا قلت : أحسن ما يكون ، فمعناه : أحسن أحواله ، وأحواله ليست إياه ، وقائم هو عبدالله ، ولا يجوز أن يكون[٣] خبرًا لأحسن ، وهذا اختيار الزجاج[٤] ، وهو [عندى][٥] الصحيح [و][٦] لأنا إذا قلنا : زيد أحسن أحواله[٧] قائم لم يجز لأن قائمًا ليس من أفعاله ، فإن قيل : فقد قال[٨] : عبدالله أحسن صفاته قائم فما تُنكر أن يكون مصدر الفعل . وإذا كان كذلك صار بمنزلة : أحسن أفعاله [وصفاته : قائم ، وقاعد ، ونائم ، ونحو ذلك ، وقائم بعض صفاته][٩] وكان المبرد[١٠] لا يجيز :
١٣٠ ظ عبدالله أحسن ما يكون القيام[١١] . ونصب قائمًا/ عند سيبويه على معنى : عبدالله أحسن ما يكون إذا كان قائمًا على ما ذكرنا فى أول الباب ، والعامل فى إذا ، وإذ فيما تقدم من قوله :

هذا بُسرًا أطيب منه تمرًا أطيب .

وإنما جاز أن يعمل فيها[١٢] [أطيب][١٣] وإن كان [أطيب][١٣] لا يتصرف ولا يعمل فيما قبله من الحال والمصدر ، لأن ما يُعمل[١٤] فى الظروف قد يكون ضعيفًا متأخرًا . [يعمل بمعناه][١٥]

---

(١) س : يجوِّز .
(٢) س : وإليه ذهب أبو العباس .
(٣) س : أن تجعله .
(٤) س : وإلى هذا المعنى ذهب الزجاج .
(٥) الإضافة من : س .
(٦) الإضافة من : س .
(٧) س : صفاته .
(٨) س : فإن قال قائل : نحن نقول .
(٩) الإضافة من : س .
(١٠) س : أبو العباس .
(١١) س : القائم .
(١٢) س : فيهما .
(١٣) الإضافة من : س .
(١٤) س : العامل .
(١٥) الإضافة من : س .

ألا ترى أنك[١] تقول : زيد الساعة فى الدار ، ولا تقول : زيد قائمًا فى الدار ، وتقول : زيد الساعة أخوك تريد به الصداقة ، ولا تقول : زيد قائمًا أخوك ، وإن أردنا [به][٢] الصداقة .

وتقول : زيدًا أخوك أخوّة مؤكدةً ، ولا تقول : زيد أخوةً مؤكدة أخوك ، فأطيب[٣] فى قلة تمكنه وعمله ، بمنزلة أخوك [فى قلة تمكنه وعمله فى التأويل بلفظ الفعل وبالجرى مجراه][٤] وحملنا [قولنا][٥] : بسرا فى النصب على إضمار ظرف من الزمان وكان أولى الظروف بذلك إذ وإذا اللذين يتضمان[٦] ما مضى وما يستقبل من الزمان إذ كان التفضيل الواقع [فى ذلك][٧] يكون للماضى والمستقبل ، ووصلا بكان لأنها موضوعة[٨] للعبارة عن الزمان والذى بعده من الحال منصوب بكان [والذى عمل فيه أطيب هو الظرفان «إذ» ، و«إذا» على ما ذكرنا من عمل ما يعمل من غير المتمكن فى الظرف المتقدم][٩] وكان بمعنى وقع .

قال سيبويه : **(وتقول : عبد الله أخطب ما يكون يوم الجمعة والبداوة أطيب ما يكون شهرى ربيع)** . وذكر الباب .

قال أبو سعيد : نصب يوم الجمعة وشهرى ربيع على الظرف ومن رفع يوم الجمعة وشهرى ربيع ، فلأن أخطب ما يكون بمنزلة المصدر ، وقد يُخبر عن المصادر بالظرف من الزمان ، ثم يجوز فى ظروف الزمان إذا كان معرفة أو ما جرى مجراه نصب[١٠] الظروف ورفعه[١١] ، فمن نصب قال : القتال يوم الجمعة ، كما تقول : زيد خلفك ، والناصب

(١) س : أنَّا .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) س : فكأن أطيب .
(٤) الإضافة من : س .
(٥) الإضافة من : س .
(٦) س : ينتظمان .
(٧) الإضافة من : س .
(٨) س : لأنه موضوع .
(٩) الإضافة من : س .
(١٠) س : أن تنصب .
(١١) س : وأن ترفع .

تقديره[(١)] : القتال كائن[(٢)] يوم الجمعة ، ومن رفع فالتقدير[(٣)] : وقت القتال يوم الجمعة ، وذلك مطرد .

وأما إذا كان ظرف الزمان نكرة مؤقتًا ، فإن أكثر كلام العرب الرفع كقولك[(٤)] : سيرُنا
١٣١ و يومان ، ومقامُنا شهران ، قال الله تعالى/ ﴿الْحجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾[(٥)] ، وقال عز وجل : ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا﴾[(٦)] فهذا أكثر كلام العرب ، وجاز : أخطب أيامه يوم الجمعة ، على سعة الكلام ، وكأنه قال : [أطيب الأزمنة البداوة شهرا ربيع و][(٧)] أخطب الأيام التى يكون عبدالله فيها خطيبًا يوم الجمعة ، ومثله فى السعة قول الله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[(٨)] [وهما لا يمكران][(٩)] وإنما يُمكر فيهما ، وقوله تعالى : ﴿وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾[(١٠)] ، [والنهار لا يبصر][(١١)] وإنما يُبصر فيه .

وقوله : آتيك يوم الجمعة أبطؤه [فترفع أبطؤه على معنى : ذلك أبطؤه ، وتضمر الخبر أى : ذلك أبطؤه ، على ذلك التفسير ، ويوم السبت أبطؤه ، فتجعل أبطؤه خبر يوم السبت][(١٢)] ، وأعطيته درهمًا أو درهمين أكثر ما أعطيته وأكثر ، فإنه يريد أنك إذا نصبت أكثر ، فإن شئت جعلته مفعولاً به بدلا من الدرهمين ، وإن شئت نصبته على الحال ، كأنه قال : أو درهمين فى حال كثرته ، لأنه أكثر ما دونه ففيه لهذا تأويل كثير .

ولك[(١٣)] أن تقول : أعطيتُه درهمًا أو درهمان أكثرُ ما أعطيته ، قلت : آتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه . يكون درهمان : مبتدأ ، وأكثر : خبرًا ، وإنما جاز أن يكون أكثر ما

---

(١) س : له .
(٢) س : يقع .
(٣) س : فتقديره .
(٤) س : كقولنا .
(٥) البقرة /١٩٧ .
(٦) سبأ /١٢ .
(٧) الإضافة من : س .
(٨) سبأ /٣٣ .
(٩) الإضافة من : س .
(١٠) يونس/ ٦٧ ، والنمل/ ٨٦ ، غافر/ ٦١ .
(١١) الإضافة من : س .
(١٢) الإضافة من : س .
(١٣) س : ويجوز .

أعطيته : نصبًا على الحال ، وهو مضاف إلى (ما) لأن ما يجوز أن يكون نكرة فلا يتعرّف أكثر بالإضافة إليها ، كما قال :

رُبَّمـــا تكرهُ النفـــوسُ من الأَمْـــرِ
له فُـــرْجَـــةٌ كـــحلِّ العـــقـــالِ[1]

فأدخل عليه رُبَّ .

(١) البيت ينسب إلى : أمية بن أبى الصلت ، أو : المجنون . سيبويه ٢٧٠/١ ، ٣٦٢ ، والمقتضب ٤٢/١ . خزانة الأدب ٥٤١/٢ ، ١٩٤/٤ . مغنى اللبيب /٢٩٧ . العينى (شرح شواهد الألفية) ٤٨٤/١ . همع الهوامع ٨/١ . اللسان (فرج) . ديوان أمية /٥٠ .

هذا باب
ما ينتصب من الأماكن والوقت

(وذلك[١] لأنها ظروف تُوقع فيها الأشياء [وتكون فيها][٢] فانتصب لأنه موقوع فيها ، ويكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها .

كما أن العلم إذا قلت : أنت الرجل عِلمًا ، عمل فيه ما قبله) .

قال أبو سعيد : ولا أعلم خلافًا بين البصريين ، أنك إذا قلت : زيد خلفك و[كذلك][٣] سائر ما يجعل الظروف خبرًا له أنه منصوب بتقدير فعل هو استقر أو وقع أو
١٣١ ظ حدث أو كان أو نحو ذلك ، وقال / الكوفيون : إذا قلت : زيد خلفك ، فلم ينتصب «خلفك» بإضمار فعل ، ولا بتقديره وإنما ينتصب بالخلاف الأول ، ولأنَّا نقول : زيد أخوك ، فيكون الأخ هو زيد ، وكل واحد منهما يرفع الآخر ، وإذا قلت : زيد خلفك ، كان خلفك مخالفًا ، لزيد لأنه ليس هو فنصبناه بالخلاف ، وهذا فاسد من وجوه :

أحدها : أنه لو كان الخلاف يوجب النصب لوجب أن ينتصب الأول لأنه مخالفٌ للثانى كما خالفه الثانى ، وعلى أنهم يزعمون أن الأول رفع بعائد يعود إليه من خلفك ، وذلك العائد فى موضع رفع ، فإذا ارتفع العائد فلا بد من رافع ، فإذا كان فى خلفك ما يرفع العائد وجب أن يكون ذلك الرافع هو الذى نصب خلفك ، ومذهب البصريين : إنا إذا قلنا : زيد استقر خلفك أن فى استقر ضميرًا مرفوعًا باستقر هو فاعله ، وخلفك منصوب به .

وفى كلام سيبويه : ما ظاهره مُلْبِس لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، فيجىء على هذا إذا قلتَ : هو خلفك أن يكون الناصب لخلفك هو أم زيدٌ إذا قلتَ : زيد خلفك .

ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذى ظهر دَلَّ على المحذوف ، فناب عنه إذ كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر فجعل ما ناب منه عاملاً لبيانه ، وإنما مثله بقوله : أنت الرجل علمًا ، وعشرون درهمًا لأن الرجل إنما ينصب علما إذ كان بتقدير كامل

(١) بولاق ، وهارون : وذاك .
(٢) الإضافة من : س ، وبولاق ، وهارون .
(٣) الإضافة من : س .

ونحوه مما هو بمعنى الفعل ، وكذلك عشرون درهمًا يقدر نصبه على مذهب ضاربين زيدًا ونحوه من التقدير ، وكذلك زيد خلفك بمعنى استقر فكان اشتراكها فى نصب ما بعدها لاشتراك جميعها فى تقدير ناصب لما بعدها من طريق المعنى والتشبيه .

قال سيبويه : (**ومن ذلك : هو ناحيةً من الدار**) . وذكر الفصل .

قال / أبو سعيد : إن المكان ينقسم قسمين ، أحدهما : يكون ظرفًا ، والآخر لا يكون ١٣٢ و
ظرفًا .

ومعنى الظرف أن يكون الفعل لا يتعدى إلى المفعول به ويتعدى إليه بتقدير فى فهذا لا يسوغ فى كل مكان ، ألا تراك تقول : قمت قُدَّامَك وجلست[١] مكانًا عاليًا ، ولا تقول : قعدت السوق ، ولا قمت السطح ، حتى تقول : فى السطح ، وفى السوق من حيث يكون المكان ظرفًا اطرد فيه حذف فى .

فما يكون ظرفًا من هذه الأماكن ، فإن كان هذا الاسم يقع على مكان ولا يختص مكانًا دون مكان ، وما لا يكون ظرفًا فإنه يختص مكانًا دون مكان ، فما لا يختص خلفٌ وقُدَّامٌ ويُسرةٌ ويُمنَةٌ ، وميلٌ وفرسخٌ .

وما كان من أسماء الأماكن مطلقًا ومشتقًا من فعل لا يخلو من مكان ، فالمطلق هو المكان لأنه واقع على الأمكنة كلها ، والمشتق هو المذهب والمتطرق والمجلس ، وما كان منسوبا إلى جهة معروفة نحو الشرقى والشمالى ، والجنوبى ، ويجرى مجرى المكان فى عموم الموضع لأنك تقول : قمت موضعًا أو ذهبت موضعًا ، فلا يختص موضعًا دون موضع ، ويجرى أيضًا فى باب [العموم][٢] مصادر أفعال جُعلت بمنزلة أسماء الأماكن المأخوذة من الفعل كقولك : هو قصدك ، ومشيت قصدك فيجرى مجرى المذهب [والمنزل][٣] والمجلس ، وكذلك حِلَّةُ الغور بمنزلة المذهب[٤] ، ألا تراك تقول : قمتُ محلَّ فلان ، وحللتُ محل فلان ، وغير هذا مما سَيَمُرَّ بك أو يمر بك نظيره .

---

(١) س : قعدتُ .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) س : قصده .

وأما ما لا يكون ظرفًا إلا أن يجىء منه شىء شاذٌ ، فما كان من الأماكن مخصوصًا لا يقع اسمه على مكان ، وذلك نحو الدار والمسجد والسوق والسطح والحمام والبيت
١٣٢ ظ ونحو ذلك[١] لو قلت : زيدٌ البيتَ ، أو أنت الحمام لم يجز ، ولو قلت : أنت يمنةً / أو قُدّام زيد ، أو أنت مكانًا طيبًا كان جائزًا [مستمرًا][٢] .

واعلم أن الظروف تنقسم قسمين :

أحدهما متمكن ، والآخر غير متمكن .

فالتمكن هو الذى يستعمل ظرفًا وغير ظرف .

ومعنى غير ظرف : أنه تدخل عليه العوامل الخافضة والرافعة كسائر الأسماء ، وذلك نحو الموضع والمكان ، وإذا استعملت [المكان][٣] ظرفًا قلت : زيد مكانا طيبا [وزيد مكانك][٤] ، وإذا استعملت غير ظرف قلت : هذا مكانك ، وأقمت مكانك ، ونظرت إلى مكانك .

وأما الظرف غير المتمكن فهو الذى لا يدخله الرفع ولا حروف الجر ، إلا من فى بعضها ، وذلك نحو : عند وقبل وبعد ، فتقول : زيد[٥] عندك و[زيد][٦] قبلك و[عمر][٦] بعدك .

ولا يجوز [أن تقول][٦] : طاب عندك ، ولا قيم عندك ، ولا قمت فى عندك ولا قبلك ، ولا سير بعدك .

والظروف المتمكنة بعضها أمكن من بعض لأن فيها ما لا يحسن أن تجعل متمكنا ويرفع إلا فى ضرورة شعر أو مستنكرة من الكلام ونقل ذلك فيه قبل الرفع فى خَلْفٍ وقُدَّامٍ ووراءٍ وأمام وفوق وتحت ، فإن هذه الجهات المحيطة بالأشياء كَثُر استعمالهم لها ظروفًا وهى مبهمةً ، فربما استعملوها أسماء وترى ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى .

---

(١) س : وما أشبه ذلك .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) الإضافة من : س .
(٥) س : أقمت .
(٦) الإضافة من : س .

وأما قول سيبوية بعد أن ذكر المبتدأ الذى بعده الظروف خبرًا له :

(فهذا كله انتصب على ما هو فيه وفى[١] غيره ، وصار بمنزلة النون التى تعمل فيما بعدها[٢] نحو : العشرين ، ونحو قولك : خير منك عملاً ، فصار هو خلفك [وزيد خلفك][٣] بمنزلة ذلك ، والعامل فى خلف الذى هو موضع له ، والذى هو فى موضع خبره) ، [قال المفسر][٤] فإن بعض هذه العبارة إيهام لمذهب الكوفيين ، وفى بعضها ما يوهم أن المبتدأ هو الذى ينصب الظرف ، وحقيقة نصبه ما قدمناه[٥] من تقدير استقر ونحوه فأما إيهام مذهب الكوفيين [فقوله][٦] أنا ننصب/ الظرف بالخلاف للأول ، وقوله : ١٣٣/و على ما فيه .

فما للظرف وهو المبتدأ والهاء المتصلة بـ (فى) عائدة إلى ما وهى للظرف ، وهو الثانى عبارة عن الظرف والهاء فى غيره عبارة عن المبتدإ .

فأما قوله : (**وصار بمنزلة النون**) ، يعنى صار المبتدأ بمنزلة النون ، وهو عشرون ، وخيرٌ منك فى عملها فيما بعدها ، لأن عشرين تنصب درهمًا إذا جاء بعدها ، وخيرٌ منك ينصب عملاً .

فظاهر هذا أن المبتدأ نصب الظرف الذى بعده ، ثم حقق هذا بقوله : فصار هو خلفك ، وزيد خلفك بمنزلة ذلك ، يعنى بمنزلة العشرين ، وخير منك فى نصبهما ما بعدهما .

وقوله : (**والعامل فى خلف الذى هو موضع له فـ (هو) الذى يرجع إلى خلف ، والهاء فى (له) ترجع إلى الذى**) ، فكأنه قال : والعامل فى خلف الاسم الذى الخلف موضع له ، وذلك الاسم هو المبتدأ الذى هو فى موضع خبره ، وظاهر هذا كله : أن المبتدأ ينصب الظرف ، فكما يرفع الخبر إذا كان هو هو نحو قولك :

---

(١) بولاق ، وهارون : هو .
(٢) س ، وبولاق ، وهارون : فصار المنوَّن الذى يعمل فيما بعده .
(٣) الإضافة من : س ، وبولاق ، وهارون .
(٤) الإضافة من : س .
(٥) س : ذكرنا .
(٦) الإضافة من : س .

زيد أخوك ، والأخ قد عمل فيه الأول فارتفع به ، يعنى أخوك قد عمل فيه زيد ، فارتفع ، وقوله : (**وبه استغنى الكلام وهو ينفصل منه**) ، أى : ليس بنعت له ، فهذا ما يقتضيه اللفظ ظاهرًا ، ويجوز أن يكون سيبويه جعل المبتدأ لمّا كان الفعل لا يظهر وكان ذكره نائبًا عن ذكر الفعل ، أقامه مقام الفعل فى العمل لمّا ناب عن ذكره وأغنى عنه فنسب العمل إليه . ويجوز أن يكون نسب العمل فى الظرف إلى المبتدإ لأن فاعل استقر هو المبتدأ ، فالمضمر هو المظهر وملابسته[1] للفعل المضمر جاز أن يُعَبِّر عنه أنه العامل فيه .

ومما يقوى أن الناصب للظرف الفعل المقدر الذى فيه ضميرُ المبتدإ ، لأن الاسم لا
١٣٣/ظ يرتبط باسم/ هو غيره إلا بضمير يعود إليه ، ألا ترى أنه لا يجوز : زيد عمرو قائم ، حتى تقول : إليه ونحو هذا ، فلما كان الظرف غيره احتاج إلى شىء تربطه به ، فكان الفعل المقدر الذى ينصب الظرف ، وفيه ضمير الاسم .

وأما الكوفيون فإنهم يجعلون فى الظرف عائدًا ، والظرف اسم لا يحتمل الضمير إلا بتقدير الفعل ، أو تأويله .

قال سيبويه : (**ومن ذلك قول العرب : هو موضعه وهو مكانه**) ، والموضع والمكان ظرفان متمكنان ، وكذلك (**هذا مكان هذا ، وهذا رجل مكانك**) .

قال أبو سعيد : هذا يكون على معنيين كلاهما ظرف ، أحدهما : أن يراد المكان الذى يكون فيه ، والآخر : أن يراد البدل منه فى صنعةٍ أو ولايةٍ .

فنقول : زيد مكان عمرو ، بمعنى أنه فى الموضع الذى فيه عمرو ، والآخر أن تريد : أنه بدل عمرو فى عمله أو ولايته ، ويجوز أن يدخل عليه حرف الجر ، فيقول : هذا فى مكانك ، ومعنى رجل مكان فلان ، أى : معنى رجل يكون بدلاً منه يغنى غناءه ، (**ومثله : هو صددك وصقبك**) ، فمعنى : صددك ، فصدك ، ومعنى سقبك قربك . ثم قال سيبويه : (**واعلم أن هذه الأشياء [كلها قد]**[2] **تكون أسماءَ غير ظروف بمنزلة : زيد وعمرو [وسمعنا من العرب من يقول : دارُك ذاتُ اليمين]**[3]) ، وذكر الفصل .

---

(١) س : فلملابسته .
(٢) الإضافة من : بولاق ، وهارون .
(٣) الإضافة من : س .

فإنه يريد : أن الظروف نحو : خلف وأمام ، وذات اليمين ، وإن كانت ظروفًا ، فإنها قد تكون أسماء ، وقد تتفاضل فى التمكن ، وسأذكر فى آخر الباب جملة من ذلك ، فأما قول الشاعر :

فَغَدتْ كِلا الفَرْجَينِ تَحسَبُ أنَّهُ
مَوْلَى المخافةِ خلفُها وأمامُها[(١)]

فإن فى غدت ضمير الوحشية ، وهى بقرة جرى ذكرها وكلا الفرجين [موضعه][(٢)] رفع بالابتداء ، وكلا وما بعده إلى آخر البيت : جملةٌ فى موضع الحال ، والأصل أن تقول : فغدت تحسب أن كلا الفرجين مولى المخافة ، فقدم / كلا قبل أنّ ، وأضمر فى ١٣٤ و
أن ، فالهاء تعود إلى كلا ، ومولى المخافة هو خبر ان ، ومعناه : صاحب المخافة وخلفها وأمامها بدل من كلا .

ومعنى البيت :

أن هذه الوحشة غدت تحسب أن كلا طريقيها فى العدو وفيها ما يريبها وتخاف منه ، والطريقان هما : خلف وأمام ، ثم قال سيبويه :

(ومن ذلك أيضًا هو سواك ، وهذا رجل سواك ، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته بدلاً ، ولا يكون اسمًا إلا فى شعر [فإن[(٣)] بعض العرب لما اضطر فى الشعر جعله بمنزلة غيرٍ ، قال الشاعر وهو رجل من الأنصار :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
إذا جلبوا[(٤)] منا ولا من سوائنا[(٥)]

---

(١) قائله : لبيد : ديوانه /٣١١ ، سيبويه ٢٠٢/١ . المقتضب ١٠١/٣ ، ٣٤١/٤ . ابن يعيش ٤٤/٢ ، ١٢٩ . شرح شواهد الشافية ٤١٥ .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) س : قال .
(٤) بولاق ، وهارون : قعدوا .
(٥) البيت لـ (المرار بن سلامة العجلى) : سيبويه ١٣/١ ، ٢٠٣ . المقتضب ٣٥٠/٤ . خزانة الأدب ٦٠/٢ . شرح الأشمونى ١٥٨/٢ .

وقال الأعشى :

تجانف عن جُلِّ[1] اليمامة ناقتى
وما عدلت عن قبلها لسوائكا[2]][3])

وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : (ومثل ذلك أنت كعبد الله ، كأنه يقول [**أنت فى حال كعبد الله ، فأجرى مُجرى بعبد الله ، إلا أن ناسًا إذا اضطرُّوا فى الشعر جعلوها بمنزلة مثل ، قال الراجز[4] :**

فصُيِّروا مثل كعصفٍ مأكول[5] .

وقال[6] :

وصالياتٍ ككما يُؤثَفَين[7]][8])

وذكر الفصل

مَثَّلَ سيبويه ، سواء غير متمكن لما استعمله الشاعر متمكنًا فى ضرورة الشعر بالكاف التى هى حرف قد وضعها الشاعر فى موضع مثل اسمًا لأنها للتشبيه ، كما أن مثلا للتشبيه قد دخل عليها ما يدخل على مثل من العوامل ، وأضاف مثل إلى الكاف فى : كعصف ، لأنه قدر مثل عصفٍ ، وأدخل عليها الكاف ، وقوله : ككما يُؤَثْفَيْن الكاف الأولى حرف ، والثانية اسم بمعنى مثل ، فصارت الكاف فى الضرورة فى حكم مثل ، كما صار سوى فى حكم غير فى التمكن ، ثم بَيَّن سيبويه أن سوى والكاف جميعًا بمنزلة الظروف ، لأنك تقول : مررت بمن سواك ، ونزلت على من سواك ، ومررت بالذى

---

(١) بولاق ، وهارون : جو .

(٢) بولاق ، وهارون : وما قصدت من أهلها .

البيت للأعشى : ديوانه /٩٥ . سيبويه ١٣/١ ، ٢٠٣ . المقتضب ٣٤٩/٤ . خزانة الأدب ٥٩/٢ . ابن يعيش ٤٤/٢ .

(٣) الإضافة من : س ، وبولاق ، وهارون .

(٤) فى س : وبولاق ، وهارون : حُميد بن الأرقط .

(٥) سيبويه ٤٠٨/١ . الخزانة ٢٧٠/٤ . العينى ٤٠٢/٢ (وفيه ينسب إلى رؤبة) .

(٦) بولاق وهارون : خطام المجاشعى .

(٧) سيبوية ٣٢/١ . الخزانة ٣٦٧/١ ، ٣٥٣/٢ ، ٥٧٣/٤ . شرح شواهد المغنى /١٧٢ .

(٨) الإضافة من س ، وبولاق ، وهارون .

كزيد ، فصار كقولك : بمن عندك ، وبالذى عندك ، وهو غير متمكن ، ولو قلت : بمن فاضل أو بالذى صالح ، كان قبيحًا ، لأن فاضلاً وصالحًا ، اسمان متمكنان فلا يحسن حتى تقول : بمن هو فاضل ، وبالذى هو صالح ، ولا يحسن أيضًا أن تقول : مررت بمن مثل زيد ، وبمن غير زيد ، ولا بالذى مثل زيد ، ولا بالذى غير زيد ، لأنها أسماء متمكنة غير ظرف[1] فلابد من ذكر العائد الذى يعود إلى الذى ، ومن .

١٣٤ ظ وقد أجاز الكوفيون : زيد مثل عمرٍو ، ويجعلون مثل ظرفًا/ ، كما تقول : زيد دون عمرو وفوق عمرو .

[قال][2] : **(وتقول : كيف أنت إذا أُقبِل قُبلُك ، ونُحِيَ نحوُك ، كأنه قال : أنت إذا أُريدت ناحيتُك)** ، فإنه جعل قُبلاً ونحوًا وناحية أسماء ، وأقامها مقام الفاعل ، وكذلك قوله : **(كيف أنت إذا أُقْبِل النقب الرِّكاب)** ، لأن الركاب : اسم للابل ، وقد أقامه مقام الفاعل فى أقبل ، ونصب النقب وهو طريق فى الجبل ، فشبه قبلك ونحوك وناحيتك بالركاب فى إقامته مقام الفاعل ، فإن كانت هذه الأسماء تكون ظرفًا فى حال ، والركاب لا تكون ظرفا .

وقوله : **(وزعم الخليل أن النصب جيد إذا جعله ظرفًا ، وهو بمنزلة قول العرب : هو قريب منك ، و[3] قريبًا منك ، أى : مكانًا قريبًا منك ، وحدثنا يونس : أن العرب تقول : هل قريبًا منك أحد ، كقولك[4] : هل قربك أحد ؟)** ، فإن سأل سائل كيف حسُن رفع هذه الظروف ، ولم يحسُن رفع خلف وقدام ونحوها إلاَّ فى شعر ؟

قيل له : لأن هذه الجهات المحيطة قد كثُر استعمالها ظرفًا ، فقويت فى الظرفية أكثر من قوة غيرها من أسماء الجهات ، فكذلك بَعُد الرفع منها ، وقوله :

(وأما دونك فإنه لا يُرفع أبدًا) ، وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : وذكر سيبويه «دون» فى معنيين ، أحدهما : أن تكون ظرفًا ولا يجوز فيه غير النصب ، وإنما يستعمل فى معنى المكان تشبيها ، فيقال : زيد دون عمرو فى

---

(١) س : ظروف .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) بولاق ، وهارون : وهو قريبًا منك .
(٤) بولاق ، وهارون : كقولهم .

العلم والشرف ونحوه ، كأن هذه المناقب منازلاً يعلو بعضها بعضًا ، كالأماكن التى بعضها أعلى من بعض ، ثم جعل بعض الناس فى موضع من الشرف أو من العلم ، وجعل غيره أسفل من موضعه .

وقد أنشد فى كتاب سيبويه بيتان ليسا من الكتاب فى رفع دون ، أحدهما :

يحسن الآلُ مرةً فيبدو

وأخرى يكتسى الآل دونها[١]

أنشده ناقصًا .

والآخر :

١٣٥ و / وعيرا تحمى دونُها ما وراءها

ولا يحيطها الدهرَ إلا المخاطرُ[٢]

[وليس البيتان بمعروفين][٣] وأمّا الموضع الآخر لـ (دون) فأن تكون بمعنى : حقير أو مسترذل ، فقال : هذا دونك ، أى : هذا حقيرك ومسترذلك . كما تقول : ثوبٌ دونٌ ، إذا كان رديئًا ، وجائز أن يكون دون الذى فى المرتبة والمنزلة المستعمل ظرفًا محمولاً على هذا الرفع ، لأنك إذا جعلته فى مكان أسفل من مكانه على التمثيل صار بمنزلة أسفل وتحت ، وهما يجوز رفعهما على التنكير على أن أسفل اسم متمكن إذا كان نقيض أعلى ، تقول : هذا أسفل الحائط وهذا أعلاه ، كما تقول : هذا رأسه وهذا آخره .

قال سيبويه : (**وليس كل موضع يحسن أن يكون ظرفًا**[٤]) . وذكر الفصل .

---

(١) ينسب لـ (موسى بن جابر) :
شذور الذهب /٨١ . التصريح بمضمون التوضيح ٢٩/١ . همع الهوامع ٢١٣/١ . الدرر اللوامع ١٨٢/١ . الحماسة للمرزوقى /٣٧١ .

(٢) ينسب لـ (موسى بن جابر) :
همع الهوامع ٢١٣/١ . الدرر اللوامع ١٨٢/١ . معجم هارون ١٥٧/١ .

(٣) الإضافة من : س .

(٤) انظر بولاق ٢٠٤/١ ، هارون ٤١١/١ .

فإنه يريد أنهم لا يقولون : هو جوف الدار وخارجها كما تقول : هو خلفك لأن خلف للأماكن التى تلى الأسماء من أقطارها إلى غير نهاية ، لأن خلفك وقدامك وأقطارك كلها لا غاية لها ، وجوف الدار وخارجها بمنزلة البطن والظهر ، لأنه جزء من الدار وجزء من حدودها ، وكما لا تكون الدار ظرفًا ، فكذلك أجزاؤها ، فإن لم ترد هذا وأردت الجهة كان ظرفًا ، فقلت : زيد ناحية الدار ، أى جهة الدار وقصدَ الدار ، وكذلك هو ناحية من الدار ، لأن هذا ليس بجزء من الدار ، بل هو جهة غير الدار .

ثم بيَّن سيبويه أن ما كان من المجرور ، فهو خارج عن الظرف كما يخرج المرفوع عن الظرف أنك تقول : زيد وسط الدار بتسكين السين ، فيكون ظرفًا ، ثم تقول : هو فى وسط بتحريك السين ، فيصير اسمًا كقولك : ضربت وسطه ، وقطعت وسطه ، فهذا بيِّن من فصلهم بينهما فى بنية اللفظ ، وقوله : (**واعلم أن الظروف بعضها أشد تمكنًا من بعض الأسماء نحو : القُبْل والقصد/ والناحية**)[١] ، وذكر الفصل . ١٣٥ ظ

[قال المفسر][٢] : فإنه يعنى أن القُبْلَ والقَصْدَ والناحية استعملت فى الأسماء أكثر من استعمال الخلف والأمام والتحت ، فلذلك كثُر الرفع وقوى وتمكن فى الخلف استعماله ظرفًا ، وقل فى الاسم ، وقد جاء من ذلك ما تقدم ذكره فى الكلام والشعر ، فالكلام قولك : خلفُك أوسعُ من قُدَّامك وأمامك أضيق ونحوه ، وأنشدوا لحسان :

فصرنا وما تُلْقَى لنا من كتيبة
يد الدهر إلا جبرئيل أمامُها[٣]

ومما يقوى النحو والقُبْل فى الإسمية إذا قلت : نحى نحوك ، وأَقبِل قُبْلُك أنها لا تتسع كاتساع خلف وقدام لأنها لم تقع على موضع يتسع ، وإنما وقعت على مواضع يقرب ، وعُرِفت بما أُضيفت إليه ، وقد ذكر أصحابنا فى الظروف بدل ولم يذكروا مثل ، وذكره الكوفيون وأجازوا : زيد مثلك نحو زيد دونك أى : فى المنزلة ، وكذا هو مثلك فى المنزلة واحتج لهم بقوله :

---

(١) انظر بولاق ٢٠٤/١ ، هارون ٤١١/١ .

(٢) الإضافة من : س .

(٣) فى معجم هارون البيت منسوب لـ (كعب بن مالك) . ديوانه /٢٧١ . الخزانة ١٩٩/١ .

إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ(١)

على أن مثلهم ظرف ، كقولك : فوقهم ودونهم .

قال سيبويه :(**وهذه حروف تجرى مجرى خلفك ، ولكنا عزلناها لتفسير معانيها ، لأنها غرائب [فمن ذلك حرفان ذكرناهما فى الباب الأول لم نفسر معناهما ، وهما صددك ومعناه : القصد ، وسقبك ومعناه : القرب ، ومنه قول العرب : هو وَزْنَ الجبل ، أى ناحيةً منه ، وهم زِنةَ الجبل أى : حذاءَه . ومن ذلك قول العرب : قُرابتك أى : قربك ، يعنى المكان ، وهم قرابتك فى العلم أى : قريبًا منك فى العلم ، فصار هذا بمنزلة قول العرب : هو حذاءَه وإزاءَه وحواليه بنو فلان ، وقومك أقطارَ البلاد]**(٢))

قال أبو سعيد : هذه التى ذكرناها من الظروف جهات أُجرى مجرى خلف وقدام ، واستعملوا حول على التوحيد وعلى التثنية والجمع ، فقالوا : حوله وحوليه وأحواله وحواله وحواليه ، وهى جانبيه وجنباته ، وهم قُطريه وأقطاره ، وذلك كله يصح ، ومنه البيت الذى أنشده لأبى حيّة :

إذا ما نعشناه على الرحل ينثنى

مُساليه عنه من وراءٍ ومُقْدَمِ(٣)

ومسالاه عطفاه ، فصار بمنزلة : جنبى فُطَيْمة ، ويقال : زيد جنبَ الدار وجانب الدار ، أى : ما قرُب منها .

١٣٦ و قال أبو سعيد : وأنا أذكر جُمْلةً من الظروف / فى بعضها خلاف بين الكوفيين والبصريين [وفى بعضها وفاق](٤) لينكشف مذهب الظروف عند النحويين اتفق الكوفيون والبصريون أن خلفك وقدام عمرو ونحو هذا من أسماء الأماكن [العامة](٥) هى ظروف ،

---

(١) قائله : الفرزدق .
والشطر الأول : فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتهم .
ديوانه /٢٢٣ . الخزانة ١٣٠/٢ . شرح شواهد المغنى ٢٣٧/١ . سيبويه ٢٩/١ . الدرر اللوامع ٩٥/١ ، ١٨٨ ، ٢٠٨ .
(٢) الإضافة من : س . انظر بولاق ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ ، وهارون ٤١١/١ ، ٤١٢ .
(٣)قائله : أبو حَيَّة النُّمَيْرى .
سيبويه ٢٠٥/١ . معجم هارون ٣٥٩/١ .
(٤) الإضافة من : س .
(٥) الإضافة من : س .

واختلفوا فيها إذا أفردت ، فرأى البصريون أنها ظروف ومنع من ذلك الكوفيون ، فقالوا : إذا أفردت صارت اسمًا ، فأجاز البصريون : زيد خلفا وقداما على الظرف ، وقال الكوفيون : زيد خلف معى متأخر وقدام بمعنى متقدم ، وماذا قلت : قام زيد خلفا ، وذهب قداما فنصبه عند البصريين على الظرف كما ينتصب لو قلت : ذهب قدامك وقام خلفك ، وعند الكوفيين أن تقديره تقدير الاسم الذى هو حال ، كأنه قال : قام متأخرًا ، وذهب متقدمًا ، فإذا قلت : قام مكانًا طيبًا ، فالبصريون يجعلون مكانًا ظرفًا ، والكوفيون يقولون : إنه ناب عن قولك : فرحًا ومغتبطًا ، وزعم الكوفيون أن الظرف ، ويسمونه المحل ، يحتاج إلى الإضافة لأنه يكون خبرًا عن الاسم كما يكون الفعل خبرًا [عن الاسم][(1)] لو قلت : ذهب زيد ، فلما كان الفعل يحتاج إلى فاعل ويتصل به أشياء يطلبها [الفعل][(2)] من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموا المحل الإضافة ليسد المضاف إليه مسد ما يطلبه الفعل ويدل عليه ، وقال البصريون : إنما الإضافة لتعيين الجهة والتعريف ، والأصل هو التنكير وإنما التعريف داخل عليه ، وأجمع البصريون والكوفيون : أن الوقت يرفع وينصب إذا كان خبرًا لمرفوع ابتدأ فى حال تعريف الوقت وتنكيره ، فالتعريف نحو قولك : القتال يوم الجمعة واليوم ، وإن شئت قلت : اليوم يوم الجمعة ، وأمَّا التنكير فقولك : رحيلُنا غدًا وغدٌ ، كما قال النابغة :

زعم البوارح أن رحلتنا غدًا

وبذاك خبّرنا الغرابُ الأسودُ[(3)]

/ ويروى غدٌ ، فإذا رفعت الخبر صار التقدير فى الأول أن يكون الوقت مضافًا إليه ١٣٦ ظ
ومحذوفًا منه ، كأنك قلت : وقت القتال اليوم ، وإذا نصبت فباضمار فعل ، كأنك قلت : القتال يقع اليوم أو وقع ، وعلى هذا : زيارتُنا عشىٌّ وعشيًا ورواح ورواحًا ، فإذا كان الفعل مستغرقًا للوقت كله ، فإن البصريين يجيزون نصبه على الظرف ، كما يجيزونه فى غير المستغرق [لجميع الوقت][(4)] ويدخلون عليه فى .

(١) الإضافة من : س .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) قائله : النابغة : ديوانه /٢٧ . الخصائص لابن جنى ٢٤٠/١ ، الدرر اللوامع ٧٥/١ . معجم هارون ١٠٧/١ .
(٤) الإضافة من : س .

والكوفيون لا يجيزون فيه النصب ويجعلونه خبرًا هو الأول ، ولا يدخلون فى .

فقول البصريين : صيامك يوم الخميس ، ويوم نصب ورفع ، والصوم يستوعب اليوم ، وجوز فى قوله : (**صمت فى يوم الخميس**) ، ومذهب الكوفيين رفع اليوم ، ولا يجيزون نصبه ، ولا يدخلون فى لأنها عندهم توجب التبعيض والصوم يستوعب اليوم ، والصحيح قول البصريين لأن فى لا يمتنع دخولها على زمان الفعل وإن قلَّ ، ألا ترى أنك تقول : قد سار فى بعض النهار ، ولم يسر فيه كله فالجزاء الذى وقع فيه السير واستوعبه قد دخلت عليه فى ، وتقول : تكلمت فى القوم أجمعين فتدخل فى [على القوم][1] وقد استوعبهم الكلام ، فكذلك لم تدخل فى على اليوم ، وإن استوعبه الصيام ، وقد منع الكوفيون أن يقال : زيد خلفُك أشد المنع ، واحتالوا لما جاء فى الشعر ما فيه تعسف حين قال بعضهم فى قوله :

إلا جبرئيل أمامها[2]

أنَّ ذلك إنما جاز ، لأن جبريل لعظم خلقه يملك الأمام كله ، وهذا خطأ ، لأن الأمام لا نهاية له ، فلا يجوز أن يملأه شىء ، وهكذا سائر الجهات ، وأجازوا ذلك فى أخبار الأماكن ، فقالوا : دارى خلفك ، ومنزلى أمامك ، وعلى هذا [التأويل][3] حمل ثعلب قول لبيد :

خلفُها وأمامُها[4] .

---

(١) الإضافة من : س .
(٢) سبق ذكره فى ص ٣٣ .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) سبق ذكره فى ص ٣١ .

هذا بابُ
ما شُبِّه من الأماكن المختصة

١٣٧ و / (بالمكان غير المختص شُبِّهت به إذا كانت تقع على الأماكن) .

قال أبو سعيد : هذا الباب ينقسم قسمين :

أحدهما : يُراد به تعيين المنزلة بُعد أو قرب .

والآخر : يراد به تقدير البُعد والقرب .

فما أُريد به تعيين الموضع وذكر المحل من قرب أو بعد ، وإن النصب يجوز فيه على الظرف ، والرفع على خبر الأول تشبيهًا ، والأكثر فيه النصب .

ويدُلّك على ذلك أنك تُدخِل الباء عليه فتقول :

هو منى بمنزلةٍ ، كأنه قال : هو منى استقر بمنزلة ، والباء وفى بمعنى واحد ، كما تقول : هو بالبصرة ، وفى البصرة . فأما قولهم : هو منى مزجر الكلب ، فلمن كان مباعدًا مهانًا .

وأما قول الشاعر :

فوردْنَ والعيُّوقُ مقعد رابى الـ
ـضُّربا خلف النَّجم لا يُتتلَّعُ[1]

فإنه يصف حمرًا وردت الماء ليلاً وقد ارتفع العَيُّوق والثُّريا [فى وسط السماء][2] ، سحرًا [فى آخر الليل][2] وذلك أثناء شدة الحر ، ومثل موقع الثريا من العيوق ، والعيوق إذا ارتفع وتوسط السماء صار مع الثريا كالمشرف عليها ، فشبّه ذلك المقعد بمقعد رابى الضُّربا ، وهو الأمين المشرف على الذين يضربون بالقداح كَيْلا يخونوا وهو علامتهم ، وأراد بالنجم الثريا ، فإذا نصبت فالناصب : استقر كما ذكرنا فى الظروف ، وإذا رفعت فقلت : هو مقعد القابلة ، جعلته بمنزلة قولك : هو قريب كمقعد القابلة ، وكذلك إن

(١) قائله : أبو ذؤيب :

الهذليين ٦/١ . سيبويه ٢٠٥/١ . المقتضب ٣٤٤/٤ . ابن يعيش ٤١/١ . اللسان . (ضرب) . معجم هارون ٢٢٧/١ .

(٢) الإضافة من : س .

قلت : هو مناط الثريا ، كأنك قلت : هو بعيد كمناط الثريا ، وجاز أن تكون هذه الأشياء ظروفًا ، لأنهم قد اتسعوا فيما هو من الأماكن أخص من هذه ، فجعلوه ظروفًا ونصبوه .

فقالوا : ذهبت الشام ، ودخلت البيت ، تشبيها بالأماكن المحيطة مثل : خلف وقدام .

ثم قال سيبويه : (**وليس يجوز هذا فى كل شىء ، لو قلت : هو منى مجلسك أو متكأ زيدٍ أو مربط الفرس لم يجز**) . وذكر/ الفصل . ١٣٧ ظ

قال أبو سعيد : فإن سيبويه منع أن يقاس على مناط الثريا ونحوه مما استعملوه ظرفًا غيرُه من الأماكن نحو : مربط الفرس إلا أن تُظهر المكان ، فتقول : هو منى مكان مربط الفرس ، فيجوز ، وأنشد سيبويه بيت ابن هَرْمة :

امــــرهم درج السَّـــــيــــول[1]

فألحقوا دَرَجَ السيول بمناط الثريا ، واستعملوه ظرفًا ، ورفعه جائز كما ذكرنا فى مناط الثريا ونحوه .

وقد ذكر يونس : أن من العرب من يقول : زيد خلفُك يجعله هو الخلف ، وقد ظهر أن سيبويه يجيز : زيدٌ خلفك ، إذا جعلته هو الخلف ، ولم يشرط ضرورة شاعر ، وهو قول المازنى ، فكان الجرمى لا يجيزه إلا فى ضرورة الشعر . والكوفيون يمنعونه أشد المنع ، وقد تقدم قولنا فيه .

وأما ما يقصد فيه تقدير القرب والبعد على وجه المساحة ، فقولك : هو منى فرسخان ، وهو منى عدوةُ الفرس ، ودعوة الرجل ، وهو منى يومان ، وهو منى فوتُ اليد .

فإن هذا لا يستعمل فيه إلا الرفع ، ويفارق الباب الأول لأن معنى هذا أنه يخبرك أن بينه وبينه فرسخين ، ويومين ، ومعنى فوت اليد : أن يمدّ يده إليه فلا يناله ، ويريد به تقريب ما بينهما ، فجرى على الكلام الأول كأنه هو توسُّعًا كما قالوا : أخطب ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة ، وإلا فتقديره إذا قلت : هو منى فرسخان ، أى بعدُه منى مسيرة فرسخين فيجوزوا كما يجوزوا فى يوم الجمعة حين قالوا : أخطب أيامه يوم الجمعة ،

(١) سيبويه ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ . الخزانة ٢٠٣/١ . اللسان (درج) . معجم هارون ٣١٧/١ .

واليوم لا يخطب ، فجعلوه خطيبًا ، وكما قالوا : أمَّا النهار ففى قيد وسلسلة . وإنما يريد : المقيد فى النهار ، فأجرى اللفظ على النهار ، فأما قوله :

(وقول العرب أنت منى براءً ومسمع) . وذكر الفصل .

فإنه يريد أنهم رفعوه ، جعلوه الأول كما قالوا : زيدٌ منى قريب ، ومن العرب من ينصب فيقول/ : مرأىً ومسمعًا ، فجعله ظرفًا ، لأنهم قالوا : بمرأىً ومسمع ، فدخلت ١٣٨ و
عليه الباء ، صار غير الاسم الأول ، فإذا صار غيره ولا يأتيه نصب ، نصب علَى الظرف كما تقول : أنت منى مكان زيد ، أو أنت مكان زيد .

قال سيبويه : **(واعلم أن هذه الظروف بعضها أشد تمكنًا من بعض فى أن تكون أسماء كالقصد والنَّحو والقُبْل والناحية)** .

وإنَّا قد ذكرنا تمكن هذه الأسماء وأنها أقرب إلى الأسماء المتمكنة من الخلف والأمام .

قال سيبويه : **(وأمَّا الخلفُ والأمامُ والتحت والفوق ، فتكون أسماء ، وكينونة تلك أكثر وأجرى فى كلامهم)** .

فإنه يعنى : أن القصد والنحو والقبل والناحية ، أكثر فى الأسماء من الخلف والأمام ، وقد ذكر سيبويه فى الباب قبل هذا : **(أن دونك لا يرتفع أبدًا)** ، وقد ذكره هاهنا فيما أجاز رفعه بما يكون أسماء غير ظروف ، والأقيس أن يكون بمنزلة الخلف والأمام ، وهو قول النحويين إلاَّ من احتج لسيبويه أنه فرق بين دونك ظرفًا ، وبينه إذا كان بمعنى : وضيعك ، وكذا مرأىً ومسمعًا كونهما أسماء أكثر ، ومع ذلك فإنهم جعلوه إسمًا خاصًا بمنزلة : المتكأ والمجلس ، وهما لا يجعلان ظرفًا ، وإنما نصب بعضهم : مرأىً ومسمعًا لأنهم لما أدخلوا على بمرأى عُلِم أنهم جعلوه غير زيد ، فإذا نزعوا الباء فهى أيضًا غيره فنصبوه كما نصبوا الظرف الذى هو للاسم الأول ، ومن رفعه فإنما يجعله الاسم الأول ، فيجازى به .

وأما قوله : **(وزعم يونس أن من العرب من يقول : هو منى مَزْجرُ الكلب)** . وذكر الفصل ، وأنشد :

وأنــت مــكــانــك مــن وائــلٍ
مكانُ القُراد من است الجمل[١]

وقوله : (**وتقول : دارى خلف داره فرسخًا**) ، فإنه يريد أنك تنصب فرسخًا على
١٣٨/ظ التمييز لأنه أُريد به التقدير ، فصار كقولك : ما فى السماء قدرُ راحةٍ سحابًا/ لأنه لما قال : دارى خلفك دارك أبهم فلم يدر ما قدرٌ ، فقال : فرسخًا وذراعًا وميلاً .

وقوله : (**كان هذا الكلام شىء منون**) ، يعنى : خلف دارك ، وهو بمنزلة عشرون ، كأنه قال : دارى عشرون ذراعًا ، وقوله : (**كأنه منون يعمل فيما ليس من اسمه ، ولا هو هو**) .

فإنه يعنى بالمنوَّن : عشرين عمل فى الدرهم ، وليس الدرهم هو العشرين ولا هو من اسم العشرين ، لأن العشرين ليست مضافة إليه ، وما هو من اسمه فهو مضاف إليه وذلك قولك : زيدٌ أفضلهم رجلاً .

وقوله : (**وإن شئت قلت : دارى خلفك دارك فرسخان**) . وذكر الفصل .

فإنه يريد أنك تجعل فرسخين خبرًا وتلغى الظرف ، كما تخبر عن زيد بـ (قائم) وتلغى فيها فتقول : زيدٌ قائم فيها ، وإن دخلت (مِن) فأبو عمرو يرفع ، ويجعل من خلف دارك كقولك : من إذا قلت : يقدمنى ، وغيره يجعل من مع خلف بمنزلة خلف فينصب ويرفع كما تقول : دارى خلف دارك فرسخان وفرسخين لأنك تقول : أنت من خلفى ، ومعناه : أنت خلفى لا فرق بينهما .

وقوله : (**وتقول : أنت منى فرسخين**) ، أى أنت منى ما دُمْنا سائرين فرسخين ، يجعل أنت مبتدأ ، ومنى خبره ، وفرسخين ظرف ، ومعنى منى أى من أصحابى وأشياعى كما قال الله تعالى : ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾[٢] أى : من أصحابى وجيرانه ، ولا ينتظم معنى ذلك إلا بما قدّره سيبويه لأن ضميره من أصحابه فى صحبته إياه فى مقدار هذه المسافة ، واعلم أن ظروف الزمان تكون أخبارًا للمصادر ، ولا تكون أخبارًا للجثث ، وأما

---

(١) قائله : الأخطل
ديوانه /٣٣٥ . سيبويه ٤١٦/١ . الخزانة ٢٢٠/١ . المقتضب ٣٥٠/٤ . معجم هارون ٢٦٠/١ .
(٢) سورة إبراهيم /٣٦ .

ظروف المكان فتكون أخبارًا للمصادر والجثث ، وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون فى بعض الأمكنة دون بعض مع وجودها ، أعنى الأماكن .

ألا ترى أنك إذا قلت : زيد خلفك عُلِمَ أنه ليس قدّامه ولا تحته ولا فوقه ويمنته ويسرته مع وجود هذه/ الأماكن ، ففى إفراد الجثة بمكان فائدة . وأما ظروف الزمان فإنما ١٣٩ و
يوجد منها شىء بعد شىء ووقت بعد وقت ، وما وجد منها فليس شىء من الموجودات أولى به من شىء ، فلو قلت : زيد الساعة أو يوم الأحد لجعلت لـ (زيد) فى هذا اليوم حالاً ليست لعمرو ، وليس كذلك لأن زيدًا وعمرًا وغيرهما من الموجودات تتساوى فى الوصف بالوجود فى هذا اليوم ، وأما المصادر فهى أشياء حادثة معروفة[(١)] بالأفعال فى المضى والاستقبال .

فإذا قلنا : القتال يوم الجمعة ، وإنّا نريد الدلالة على حدوثه فى هذا اليوم ، كأنّا قلنا : القتال يحدث يوم الجمعة .

قال سيبويه : (**وتقول الهلال الليلة**) .

كأنه يجعل الليلة ظرفًا للهلال [والهلال جثة لأنه][(٢)] ، جزء من القمر . فهو جثة كأنه فى استهلاله أو تصوره لهذه الصورة الليلة ، فإن رفعت فقلت : القتال يوم الجمعة ، والهلال الليلة جاز على معنى : قتال يوم الجمعة ، والهلال الليلة ثم تحذف ، وقد أجاز سيبويه اليوم الجمعة ، واليوم السبت بنصب اليوم ، ولم يجز فى الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس إلا الرفع ، وإنما ذاك لأن الجمعة بمعنى الاجتماع ، والسبت بمعنى الراحة ، فهما مصدران يقعان فى اليوم بمنزلة قولك : اليومَ القتالُ ، فأما [اليوم][(٣)] الأحد فبمنزلة [اليوم][(٣)] الأول ، والاثنين بمنزلة الثانى ، والثلاثاء والأربعاء والخميس بمنزلة الثالث والرابع والخميس ، وليس ذلك بمعنى : يقع فى اليوم ، كالاجتماع والراحة ، وأجاز الفراء وهشام النصب فى جميع ذلك ، فإذا رُفع جعل الثانى هو الأول ، وإذا نُصب فعلى معنى الآن الأحد والاثنين ، لأن : الآن أعم من الأحد ، فيجعل الأحد واقعا عليه كما تقول : فى هذا الوقت : هذا اليوم .

---

(١) س : مقرونة .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) الإضافة من : س .

وقد كان سيبويه يقول : (**إن قوله : اليوم يومك**) ، المعنى : اليوم شأنك الذى
١٣٩ ظ ينسب إليك ، وتذكر به ونحوه من المعانى/ فأما اليوم الأحد فبمنزلة : اليوم عشرون فى الشهر وخمسة ونحوه ، لأنه ليس بشىء فى الشهر ، ومما يجوز فيه الرفع والنصب : النيروز ، واليوم المهرجان ، واليوم الفطر ، واليوم الأضحى ، ورفعه على ما ذكرنا .

قال سيبويه : (**وتقول : عهدى به حديثًا وقريبا**) . وذكر الفصل .

فإنه يريد : أنك إذا جعلت قريبًا وحديثًا للزمان فكأنك قلت : عهدى يزيد فى زمان قريب ، وزمان حديث ، ويجوز : عهدى به قريب وحديث ، يجعل قريبًا وحديثًا هو العهد ويرتفع لأنه خبر مبتدأ .

قال سيبويه :(**وتقول عهدى به قائمًا ، وعلمى به ذا مال تنصب على أنه حال**) . وذكر الفصل .

قال : قد ذكرنا فيما تقدم الحال التى هى فى موضع خبر المصدر بإضمار : إذ كان ، وإذا كان .

وأجاز الزجاج : قائمًا ضربى زيدًا ، على تقديم الحال ، كما يجوز : اليوم القتال ، فكأنك قلت : إذ كان قائمًا ضربى زيدًا يقع ، كما أنّا إذا قلنا : اليوم القتال ، فتقدير اليوم : القتال يقع .

قال سيبويه : (**واعلم أن ظروف الدهر أشدُّ تمكنا فى الأسماء ، لأنها تكون فاعلة ومفعولة ، تقول : أهلكك الليلُ والنهارُ ، واستوفيتَ أيامك ، فأُجرِى الدهر هذا المجرى . فأجْرِ الأشياء كما أجروها**) .

قال أبو سعيد : كان المبرد يُخطِّىء سيبويه فى هذا ، لأنه ذكر فى أول الكتاب : أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسىّ ، لأن لها جُثثًا وأسماءً تُعرَف بها كما تُعرَف الأناسىّ .

تقول : خلفك واسع ، ومكانُك أحبُّ إلى من مكان زيد . فصوب الزجاج من أجل أن ظروف الزمان يقلّ فيها ما لا يتمكن ؛ ألا ترى أن (سحر) إذا نُكِّر تمكن .

قال أبو سعيد : وهذا ضعيف لأن فى ظروف الزمان ما لا يتمكن أكثر مما فى ظروف المكان ، لأن فيها : قبل ، وبعد ، وبُعَيْدات بينٍ ، وذات مرة ، وذا صباح ، ونحو هذا .

ورد أبى العباس على سيبويه ضعيف ، لأنَّ ظروف الزمان أقوى/ فى الاسمية ، وذاك ١٤٠ و
أن الفعل لفظ مبنى على الزمان الماضى وغيره ، كما أنه مبنى من لفظ حروف المصادر ، وليس كذلك المكان .

فأسماء الزمان بمنزلة المصادر ، والمصادر متمكنة كسائر الأسماء فى وقوع الفعل منها وبها ، والزمان تشبيها . ويدل على هذا أنه تكثر فى كلام العرب العبارة عن الزمان بألفاظ المصادر ، والخبر عن المصادر بألفاظ الزمان حتى كأنها شىء واحد .

تقول : آتيك صلاة العصر ، ومقدم الحاج ، فتعبر عن الزمان بلفظ المصدر ، وتقول : قيامُك يوم الخميس ، ورحيلنا يوم الجمعة ، فتخبر عن المصادر بألفاظ الزمان ، قال الله تعالى : ﴿غُدُوُّها شَهرٌ ورَواحُها شَهرٌ﴾[1] وهذا كثير مطرد ، وليس للمكان هذا .

وعلى أن اللفظ العام لظروف الزمان هو الوقت والزمان والدهر ، وكل واحد متمكن ، ثم ينقسم هذا إلى : الليل والنهار ، وهما متمكنان قويان فى التمكن ، ثم ينقسمان إلى الساعات ، وهى قوية التمكن ، وليس كذلك المكان ، لأن الاسم العام له هو المكان ، ثم ينقسم إلى الجهات الست . نحو : خلف وقدام ، ونحوهما وهى ضعيفة التمكن . فأما ما حكاه المبرد من كلام سيبويه ، أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسىّ لا تكون ظروفا ، وجميع ألفاظ الزمان تكون ظرفا ، وجملة الزمان أنه إذا استعمل ظرفا ، قوى فى الظرفية ، فإذا استعمل اسما قوى فى الإسمية .

(١) سورة سبأ /١٢ .

هذا باب
الجر

(والجر إنما يكون فى كل اسم مضاف إليه) .

قال أبو سعيد : جعل سيبويه المجرور بحرف أو بإضافة اسم إليه [كله][١] مضافًا ، ثم قسم ذلك فقال :

١٤٠ ظ **(إن / المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء :**

بشىء ليس باسم ولا ظرف) . وذكرالفصل .

قال أبو سعيد : اعلم أن الجر يكون بشيئين :

أحدهما : دخول حرف ليس باسم ولا ظرف .

والآخر : بإضافة اسم إلى اسم .

فأما الحروف الجارة التى لا مذهب لها غير الحروف :

فالباء ، واللام ، ومن ، وفى ، ورب ، وإلى ، وواو القسم ، وتاؤه ، وحتى .

وقد تخرج إلى تأويل آخر فى بعض المواضع ولها باب مفرد ، فإن للجر حروفًا سوى هذه تكون حروفًا فى حال وأسماء فى حال ، وهى :

على ، ومن[٢] ، وكاف التشبيه ، ومنذ ، ومذ .

وإنما كانت كذلك لأنها تدخل عليها حروف الجر ، كما قال : غدتْ من عليه ، بتأويل من فوقه ، ومن عن يمينه ، بتأويل من ناحية يمينه ، وتجعل الكاف بمعنى : مثل ، كما قال على كالحنيف السحق ، يعنى : على مثل الحنيف .

ومنذ ، ومذ يخفض بها[٣] ، فيكونان حرفى خفض ، وقد يرفع ما بعدهما فيجعلان اسمين بمعنى : وقت وأمد[٤] . وللجر حرفان سوى ذلك تكون حرفين وفعلين وهما :

---

(١) الإضافة من : س .

(٢) س : وعن .

(٣) هكذا فى الأصل والصواب : بهما .

(٤) س : ومدة .

خلا ، وحاشا فى الاستثناء ، لأنهما يخفضُ بهما فيكونان حرفى خفض ، وينصب ما بعدهما فيكونان فعلين .

وقد ذكر الأخفش : أن عدا يخفض بها ، وينصب بها ، فإن صح ذلك فهو حرف ثالث .

وأما إضافة الاسم إلى الاسم فعلى ثلاثة أقسام :

أحدهما : أسماء هى ظروف مضافة إلى ما بعدها من مصادر وغيرها ، ذكرها النحويون فيما يجر لغلبة الجر عليها . وأسماء أُخَر تضاف فى حال ، وليست الإضافة بغالبة عليها ، وهى أكثر الأسماء .

فأما الظروف فهى :

بين ، وسواء ، ولدن ، ولدى ، وعند ، وعلى ، وأسفل ، وخَلْف ، وقُدّام ، ووراء ، وأمام ، وتجاه ، وقُباله ، وحِذاء ، وحذه ، وإزاء ، وتلقاء ، وتحت ، وفوق ، ووسط ، وقبل ، وبعد ، ومع ، وعلى ، وعن فيمن جعلهما اسمين ، وغير/ ذلك من الظروف التى تقدم ذكرها قبل هذا الباب . ١٤١ و

وأما الأسماء التى تغلب الإضافة عليها ، فهى :

مِثْل ، ومَثل فى معنى : بِدْل وبَدَل ، فى معنى : وسط ونحوه سِنىّ ، وقرن فالقِرن فى القتال ، والقَرن فى السن ، ولدن ، وخدن ، وشِبهٌ ، وشَبَه ، ومرة وحين ، وبَيْد فى معنى : غير وبيد ، ومساوه بمعنى : قدره ، وكذلك قيد ، وقيدى .

وباب وسبحان ومعاذ وعياذ وأنّى وبعض وكل ، وذو داره ، وذوا ، وذواتا ، وذووا ، وذوات ، واولوا ، وأولات ، وقد ، وقط بمعنى : حسب . وفيها أسماء تغلب عليها الإضافة وقد ينصب ما بعدها وهى مصادر غير متمكنة ، وهى :

بله ، وبَيْد ، ورويد ، ومعانيها متقاربة فإذا خفضت بها قدرت إضافتها ، وإذا نصبت قدرت التنوين فيها ، ولم يقدر الإضافة .

وقد نصب بـ (لدن) ولد ، والوجه الإضافة ، وقد ذكره سيبويه فى مواضع من الكتاب .

وأما الأسماء التى تضاف فى حال وليست الإضافة بالغالبة عليها ، فنحو :

غلام زيد ، وجار عمرو ، وخاتم حديد ، وثوب خزٍّ ، وهى أكثر من أن تحصى .

والإضافة تكون على معنى أحد الحرفين[١] من حروف الجر ، وهما :

من ، واللام .

فمن إذا كانت الإضافة على معناها تبعيض كقولك : هذا ثوب خز ، وخاتم حديد ، أى : ثوب من خز ، وخاتم من حديد ، وما كان على معنى اللام فإضافته على وجه الاستحقاق ، كقولك : هذه دار زيد ، ودار لزيد ، ورب السموات والأرض ، ورب العالمين ، وخلق الله ، وأرض الله وسماؤه وعرشه ، فهم عباد له ، وخلق له ، وأرض له ، فالعباد مستحقون أن يكونوا عبادًا ، وهو مستحق لعبوديتهم .

وربما أوهمتك الإضافة الخروج عن هذين الوجهين ، فإذا رددتها إلى أصول ما
١٤١/ظ وضعت له رأيتها لازمة لأحد الحرفين كقولك : أفضلهم زيدٌ/ أى : الفاضل منهم زيد ، وبعض القوم أى شىء منهم ، ويكون تمامًا لهم ومكملاً ، فأما قوله :

(وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف) . وذكر الفصل .

فإن سيبويه بَيَّنَ معانى حروف الجر ، فقال :

(إن[٢] الباء ونحوها[٣] ليست ظروفًا ولا أسماء ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو بعده ، فإذا قلت : يا بكر [فإنما][٤] أردت أن تجعل ما يعمل فى المنادى إلى بكر باللام) .

ومعنى هذا : أن حروف الجر تصرف الفعل التى هى صلته إلى الاسم المجرور بها .

ومعنى إضافتها الفعل : ضمها إياه واتصاله إلى الاسم كقولك : رغبت فى زيد ، وقمت إلى عمرو .

---

(١) س : حرفين .

(٢) بولاق ، وهارون : أما .

(٣) بولاق ، وهارون : وما أشبهها .

(٤) الإضافة من : س .

ففى أوصلت إلى زيد الرغبة ، وإلى أوصلت القيام إلى عمرو ، وما كان بتأويل الفعل فهو بمنزلة قولك : يا لبكر ، بمنزلة أدعو أو أريد ، ولهذا نصبت المنادى ، فاللام أوصلت هذا المعنى إلى بكر وأضافته إليه ، وهكذا : مررت بزيد ، الباء أوصلت المرور إلى زيد ، وكذلك : أنت كعبدالله ، أضفت الشبه بالكاف إلى عبدالله ، وكذلك : أخذت من عبدالله ، أضفت الأخذ بمن إلى عبدالله ، وإذا قلت : منذ زمان ، أضفت الأمد إلى وقت من الزمان .

وأنت فى الدار ، أضفت كينونته فى الدار إلى الدار بـ (فى) ، وتقديره : الاستقرار الذى يقدر ، وما جرى مجراه وبمنزلته [و][١] إذا قلت : فيك خصلة جميلة ، أضفت إليه الجمال بـ (فى) ، وإذا قلت : رب رجل يقول ذاك ، أضفت القول إلى الرجل بـ (رب) ، وإذا قلت : بالله وتالله ووالله ، أضفت الحلف إلى الله تعالى بهذه الحروف ، كما أضفت النداء بالله لأن التقدير : أحلف بالله ، والواو والتاء بدلان ، وهكذا رويته عن فلان ، أضفت إليه الرواية [بعن][٢] .

(١) الإضافة من : س .
(٢) الإضافة من : س .

هذا باب
يجرى[1] النعت على المنعوت

١٤٢ و / **(والشريك على الشريك [والبدل على المبدل منه][2] ، وما أشبه ذلك ، فأما النعت الذى جرى على المنعوت فقولك : مررت برجل ظريف ، فقد صار النعت مجرورًا مثل المنعوت)** . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : معنى النعت : أنه اختصاص نفس المنعوت وإخراج له من إبهام ، وعموم إلى ما هو أخص منه ، فالنكرات المنعوتة يخرجها النعت من نوع إلى نوع أخص منه ، وأما المعارف فيخرجها النعت من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللبس فيه إلى أن يزول اللبس عنه ، أما النكرة فقولك :

مررت برجل ظريف ، لو اقتصرت على رجل وحده لكان الرجل وحده من جملة الرجال كلهم ، ونوعه الذى هو منهم الرجال على العموم ، فلما نعته بظريف صار من جملة الرجال الظراف ، وهو أقل من الرجال باطلاق ، وكلما زدت فى النعت كان النوع أخص لو قلت : مررت برجل ظريف صَيْرَفِىّ ، صار من جملة الرجال الظراف الصيارفة ، وهم أقل من الرجال الظراف فقط ، ولم يطلب فى غير الصيارفه .

وهكذا لو قلت : مررت برجل ظريف صيرفى أعور ، كان أخص مما قبله ، ولم تطلب فى غير العور من الصيارفة ، وعلى هذا الوجه يكون خروجه من الأعم إلى الأخص . فأما المعرفة فقد أفرده سيبويه بباب .

وأنا أذكر هناك وهذا الباب مفرد بنعت النكرات ، وإنما صار النعت تابعًا للمنعوت فى إعرابه لأنهما كشىء واحد ، فصار ما يلحق الاسم يلحق بنعته ، وإنما صارا كشىء واحد من قِبَل أنك إذا قلت : مررت برجل ظريف فهو من الرجال الظرفاء الذين كل واحد منهم ظريف ، فالرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف ، كما أن الرجال جملة لرجل وصار
١٤٢ ظ رجلٌ ظريفٌ جزءًا للرجال الظرفاء ، كما أن رجلاً جزءٌ / للرجال ، ولما كان النعت

(١) س ، وبولاق ، وهارون : مجرى .
(٢) الإضافة من : س ، وبولاق ، وهارون .

اختصاصًا للمنعوت وجب أن يكون ذلك الاختصاص ، بأن يجعل له حالاً يعرى منها بعض ما يشاركه فى الاسم ويكون ذلك على وجوه منها :

أن يُنعت بخِلْقة لا تكون لبعض من يشاركه ، كالطويل والقصير ، وحسن وقبيح ، وأسود وأبيض .

ومنها أن ينعته بما يشهر به من فعل لازم حسنٍ أو قبيح ، كعاقل وظريف ، وشريف وعالم وفقيه .

وربما كان حرفة مُكسِبًا[١] كبزّاز ، وعطار ، وتمّار ، وكاتب . وربما كان نسبًا إلى أب أو حى أو بلد ، أو غيره نحو :

قرشى ، وعربى ، وعجمى ، وكوفى ، وبصرى .

وما يُخصُّ به لا يوجد فى بعض ما يشاركه .

وقد ينعت الاسم النكرة بمصادر وضعت موضع أسماء الفاعلين ، وبأسماء مضافة لا اشتقاق لها ، يراد بها المبالغة .

فأما الاسم المضاف :

فقولك : مررت برجلٍ أيّما رجل ، وبرجلين أيّما رجلين ، وبرجال أيّما رجال ، ورأيت رجلاً أيّما رجل ، وجاءنى رجل أيّما رجل .

فأىٌّ : غير مشتق من معنى ، وإنما يضاف إلى الاسم الأول المبالغة فى مدحه بما يوجبه ذلك الاسم .

وأما المصادر التى ينعت بها ، فقولك :

مررت برجلٍ حسبك من رجلٍ ، وبرجل هدّك من رجلٍ[٢] ، وبرجل ما شئت من رجلٍ ، وبرجلٍ شرعك من رجلٍ ، وبامرأةٍ هدك من امرأةٍ .

وهذا كله بمعنى واحد .

أما حسبك فهو مصدر فى موضع يحسب . تقول :

---

(١) س : كقولك .

(٢) مكررة فى الأصل .

أحسبني الشيء ، أي كفاني .

وهمك وشرعك وهدّك ، في معنى : هذا ، وإن لم يستعمل منه فعل ، وهي في معنى أسماء الفاعلين مضافة للحال لا للماضي ، فلذلك نعتٌ بها النكرة فصار قولك : مررت برجلٍ هدّك وشرعك ، بمنزلة : ضاربك .

ومثل ذلك : مررت برجل كفئك [من رجل][1] .

١٤٣ و فهذا وما ذكرناه قبل مصادر / نعت بها ، ولذلك لم تثن ولم تجمع ، كما تقول : مررت برجل عدل ، وبرجلين عدل ، وبرجال عدل ، وامرأة عدل .

وقد يستعمل بعض هذا على لفظ الفعل ، فيقال :

مررت برجل هدك ، وبرجلين هداك ، وبرجال هدوك ، وبامرأة هدتك ، وبامرأتين هدتاك ، وبنسوة هددنك ، وكذلك :

مررت برجل كفاك من رجل ، ورجلين كفياك [من رجلين][2] ، وبرجال كفوك ، وبامرأة كفتك ، وبامرأتين كفتاك ، وبنسوة كفينك .

فأما قول سيبويه : (**وما كان منه يجرى فيه الإعراب فصار نعتًا لأوله جرى على أوله بأمرٍ**) .

يعني : أن ما كان مصدرًا يلحقه الإعراب إلا الأسماء مع المنعوت في إعرابه ، وما كان فعلاً ماضيًا ، فهو على لفظ الفعل الماضي ، وأما قوله :

(**مررت برجل غيرك**) [**فغيرك نعت يفصل بين مَنْ نعتَّه بغير ، وبين من أضفته إليه حتى لا يكون مثله أو لا يكون مر باثنين**][3]) ، وذكر الفصل .

فإنه يعني : أن القائل إذا قال : مررت برجل ، جاز أن يكون المخاطب ذلك الرجل ، فإذا قال غيرك ، صار غيره فغيره : نعت لمن مررت ، وهو مضاف إلى الكاف ، فقد فصلت بين الممرور به وبين المخاطب ، ومعنى قوله :

---

(١) الإضافة من : س .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) الإضافة من : س .

(أو يكون مَرَّ باثنين) ، [لأنه لو][١] قال : مررت بغيرك ، جاز أن يكون مَرَّ باثنين ، فقال : برجل غيرك لئلا يتوهم باسقاط المنعوت ، أنه مَرَّ باثنين أو جماعة ، ثم ذكر سيبويه : **(مررت حسن الوجه)** ، وقد مَرّ ذلك فى باب الصفة المشبهة باسم الفاعل .

قال : **(ومما يكون نعتًا للنكرة وهو مضاف إلى معرفة قول امرىء القيس :**

بمنجرد قَيْد الأوابد لاحَه

طِرادُ الهوادى كُلَّ شأوٍ مُغرَّب)[٢]

ومنه أيضًا :

(مررتُ على ناقة عُبر الهواجر)

قال أبو سعيد : معنى قيد الأوابد ، أى : مقيد الوحش والأوابد : الوحش الذى يُصاد ، وهذا الوحش إذا صادها لم تنج منه ، فكأنه قيدها ، ومعنى عُبر الهواجر ، أى : عابرة / للهواجر يعبّرها السير إلى حيث يكون قصدها حينًا . ١٤٣ ظ

والهواجر : جمع الهاجرة ، وهى نصف النهار ، والسير يصعب فيها ، وأراد بذلك قوتها على السير فى هذا الوقت ، ثم قال سيبويه :

(ومما يكون مضافا إلى معرفة ، ويكون نعتًا للنكرة :

الأسماء التى أخذت من الفعل وأُريد بها معنى التنوين) . فإنه يريد به : أن الأسماء المأخوذة من الفعل وإن أُضيفت بمعنى : سيفعل أو يفعل ، فاضافتها تخفيف ، وهى بمعناها نكرة غير مضافة ، والنكرات ينعت بها نحو :

مررت برجلٍ ضاربه رجل .

فهو بمعنى : يضربه فى الحال ، ويعنى : سيضرب ، وقوله : **(ومثله : هذا عارض ممطرنا ، فالرفع ها هنا كالجر ، وكل مضاف إلى نكرة إذا كان واصفًا لنكرة ، فهو إن كان وصفًا أو موصوفًا أو خبرًا أو مبتدأ ، فهو بمنزلة النكرة المفردة ، وأما بيت جرير :**

---

(١) الإضافة من : س .

(٢) ديوانه /٤٦ ، سيبويه ١١/١ ، معجم هارون ٥٣/١ .

. . . . كأنها لدى فرسٍ مستقبل الريح صائم[١] .

كأنه قال : لذى فرس مستقبلٍ صائم ، فإنه جعل صائمًا نعتًا لمستقبل الريح .

قال أبو سعيد : يجوز أن يكون صائمٌ نعت للفرس ، كأنه قال : فرس صائم مستقبل الريح ، وأنشد بيت المرَّار :

(سلِّ الهموم لكلِّ معطى رأسه

ناجٍ مخالط صُهبة متعيِّسِ

مغتال أحبله مبينٍ عُنقه

فى منكبٍ زين المطىِّ عرندسِ[٢])

فالشاهد : أنه نعت مُعطى رأسه بما تنعت به النكرة المفردة . فأما قول ذى الرُّمة :

(سرت تخبط الظلماء من جانبى قسا

وحب بها من خابط الليل زائر[٣])

فالشاهد : أنه نعت خابط الليل بزائر .

وأما قول جرير :

(يا رُبَّ غابطنا[٤])

وقول أبى مِحجن :

(يا رُبَّ مثلك فى النساء)[٥]

---

(١) ديوانه /٥٥٤ ، سيبويه ٢١١/١ . مجالس ثعلب /٧١ . الدرر اللوامع ١٤٩/٢ .

(٢) القائل : المرَّار الأسدى :
سيبويه ٨٥/١ ، ٦٠ . المحتسب لابن جنى ١٨٤/١ . اللسان (عردس) .

(٣) ديوانه /٢٤١ . سيبويه ٢١٢/١ . اللسان (خبط ، قسا) .

(٤) البيت :
يا رُبَّ غابطنا لو كان يعرُفكم لاقى مُباعدةً منكم وحرمانا
ديوانه /٥٩٥ ، سيبويه ٢١٢/١ . المقتضب ٢٢٧/٣ ، ١٥٠/٤ . الجمل للزجاجى /١٠٣ . ابن يعيش ٥١/٣ . الدرر اللوامع ٥٦/٢ .

(٥) البيت :
يا رُبَّ مثلك فى النساء غريرة بيضاءَ قد متعتُّها بطلاق
وليس فى ديوانه . سيبويه ٢١٢/١ ، ٣٥٠ . المقتضب ٢٨٩/٤ . ابن يعيش ١٢٦/٢ .

والشاهد : أن مثلك فى البيتين يكونان نكرتين لدخول رب عليهما ، ورب لا تدخل إلا على نكرة .

١٤٤/و وقوله : (**ومن ذلك قول العرب : لى عشرون مثلك ، ومائة مثله ، فأجروه مجرى / عشرون درهمًا ، ومائة درهمٍ**) ، وذكر الفصل .

فإن سيبويه قد أجاز فى : عشرون مثله ، وهو لا يجيز عشرون أيّما رجلٍ ، والفراء لا يجيز عشرون أيّما رجلٍ ، ولا عشرون مثله ، ولا عشرون غيرك .

والصحيح قول سيبويه .

وفى جواز عشرون مثله وجهان :

أحدهما : أن يكون مثل بمعنى : مماثل ، ومعناه : معقول ، فإذا كان كذلك لم تعرفه الإضافة لما تقدر فيه من معنى التنوين ، ولهذا قال سيبويه :

(**كأنه حذف منه التنوين فى قولك[1] : مثل زيد ، أو قيد الأوابد**) ، وجائز أن يكون التنوين فى قولك :

مثل زيد ، وقيد الأوابد ، وجائز أن يكون التنكير من أجل أن إضافته لم تحضره لكثرة وجوه المماثلة ، كما أن غيرك لم تحضره الإضافة لأن من لم يكن هو إياك ، فهو غيرك ، فيكون منكورًا .

هذا وإن لم تقدر فيه التنوين ، فيصير بمنزلة :

ضارب رجلٍ ، وقد دخل عليه رب ، وهى لا تعمل إلا فى نكرة ، كما لا تعمل عشرون إلا فى نكرة ، فنصبه على التمييز .

والوجه الثانى : أن سيبويه حكى أن من (**قول العرب : لى عشرون مثلك[2]**) ، فقوله دليل على بطلان قياس ما خالفه .

فأما : أيّما رجل ، وأىُّ رجلٍ ، فليس لفظه بمأخوذ من معنى معقول ، وإنما يصح إلى شىء يصح معناه به ، كما يضاف ذو إلى شىء يصح معناه به ، تقول :

---

(١) هارون : قوله .
(٢) س ، وبولاق ، وهارون : مثله .

مررت برجل أى رجل ، وبرجل أيّما رجل .

كما تقول :

مررت برجل ذى مالٍ ، ويُتَأوَّل ذو بمعنى صاحب ، وصاحب : معنى معقول مأخوذ من فعل ثم يتمكن ، صاحب مال بإضافته إلى كناية المال ، ولا يتمكن ذو .

تقول : المالُ زيدٌ صاحبهُ ، ولا تقول : المالُ زيدٌ ذوه .

١٤٤ / ظ وكذلك تقول : مررت برجل أى رجل ، كما تقول : مررت برجل كامل ، ولا / تقول : مررت بأى رجل ، ولا عندى عشرون أى رجل ، وأنت تقول : مررت بكامل من الرجال ، وعندى عشرون كاملاً من الرجال .

وقاس (يونس) : عشرونَ غيره على عشرون مثله ، والمسموع هو : عشرون مثله ، ولم يخالف أحد من البصريين فى ذلك يونس ، واستدل يونس والخليل على تنكر مائة درهم بقوله : مائة ألف درهم ، وفصل بين صفتيها بقوله : نظرت إلى مائة درهم ، وإلى مائة الدرهم الرديئة .

وقوله : (**وزعم يونس والخليل أن الصفات المضافات**[1] **إلى المعرفة التى صارت للنكرة يجوز فيهن كلهن أن يكنَّ معرفة**) ، وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : اعلم أن المعرفة تشارك النكرة فى موضعين ، يصير لفظ المعرفة كلفظ النكرة فى موضعين وأصلهما التعريف ، وإنما دخلهما التنكير على تأويل أذكره .

وإنما يكون التنكير والتعريف فيهما على قصد المتكلم ، وذلك فى الأسماء الأعلام التى لا ألف ولا لامًا فيها ، وفى الأسماء المضافة التى يمكن فيها التنوين أو تقديره ، تقول فى الأعلام : جاءنى زيد ، وزيد آخر ، ومررت بعثمان وعثمان آخر ، وما كل إبراهيم أبا اسحاق .

وإنما صار الاسم العلم أصله التعريف لأنه الاسم الذى يقصد به المسمى شخصًا لتبينه بذلك الاسم من سائر الشخوص ، كرجل سمى ابنه : زيدًا أو غيره لتعرف باسمه من غيره ، وهذا أصله .

---

(١) س ، وبولاق ، وهارون : المضافة .

ثم سمى غيره بمثل اسمه فترادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة ، وكل شخص منها سُمى به لاختصاصه ، ثم صار بالمشاركة عامًا ، فأشبه أسماء الأنواع :

كرجل وفرس ونحوه مما هو لجماعة كل واحد منهم له ذلك الاسم ، فإن أورده المتكلم قاصدًا إلى واحد بعينه عنده أن المخاطب يعرفه ، فهو معرفة .

وإن أفرده على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب ، فهو نكرة ، ولذلك جاز
دخول الألف واللام / عليه فى الشعر تشبيهًا بالرجل والفرس . ١٤٥ و

قال أبو النجم :

بَاعـدَ أم العُمـرِ من أسِيـرهَا

حُـرّاس أبوابٍ على قـصـورِها[1]

وقال آخر :

رأيتُ الوليدَ بن اليزيد مباركًا

سَديدًا بأحناء الخلافة كاهلُه[2]

كأنه نكَّر (يزيد) ثم أدخل عليه الألف واللام كإدخالها على الفرس [والرجل][3] .

وزعم الفراء وغيره من الكوفيين : أن دخول الألف واللام على اليزيد ونحوه للمدح والتعظيم ، وليس فى أصل العربية دخول الألف واللام للمدح والتعظيم ، وإن كان يراد بذلك المدح والتعظيم فلابد من تنكير الاسم فى تقدير اللفظ ليكون دخولهما للتعريف .

فأما ما أُضيف إلى معرفة ، فإنه أن كانت النية فيه التنوين وأُضيف طلبًا للتخفيف ، فهو على تنكيره وإن كانت النية غير التنوين وإضافة تحضره ، فهو معرفة والأصل فى إضافة الاسم إلى معرفة أن يتعرف لأن اللفظ يوجب له ذلك باختصاصه إلى ما أضيف إليه ، فمن ذلك ما ذكره سيبويه من قوله :

---

(١) الانصاف /٣١٧ ، شرح شواهد الشافية /٥٦ . مغنى اللبيب وشرح شواهده /٥٢ (٦٠) . معجم هارون ٤٨٣/٢ .

(٢) فى معجم هارون منسوب لـ (ابن مياده) ٢٨٧/١ . ابن يعيش ٤٤/١ . الخزانة ٣٢٧/١ ، ٢٥٢/٣ . شرح شواهد الشافية /١٢ . مغنى اللبيب / ٥٢ (٦٠) . شرح شواهد الألفية للعينى ٢٢٨/١ ، ٥٠٩ .

(٣) الإضافة من : س .

(مررت برجل حسبك به من رجل) إلى أخر الفصل الذى نحن فيه فى تفسيره ، وهو صفات من مضافات إلى معارف وهن نكرات قد بيّن أمرها ، وقد حكى عن يونس والخليل أن تلك الصفات المضافة يكون فيهن كلهن التعريف ، وطريق تعريفهن أن لا تكون النية فيهن التنوين ، ومثَّل ذلك [بقوله][1] : **(مررت بعبد الله ضاربك)** .

يجعل ضاربك بمنزلة : صاحبك ، لأن صاحبك كغلامك لا يذهب به مذهب الفعل وإن كان مأخوذًا من : صحب يصحب ، لأنه قد صير بمنزلة المعروف بصحبتك .

وكذلك القول فى : مثلك المعروف يشبهك ، ولذا قالوا : مررت بعبدالله شبهك ، وكان الفرق بينهما أن القائل إذا قال : مررت برجل مثلك أو شبهك ، فمعناه : رجل
١٤٥/ظ شابهك وماثلك فى ضربٍ من ضروب المشابهة ، وهى كثيرة غير / محصورة ، ولذا ذهب بها مذهب التنوين كأنه قال :

مررت برجل مماثل لك ، وإذا قال : شبهك أو قدم فى مثلك المعروف بشبهك ، فكأنه قال : الغالب عليه شبهك حتى لا يعرف به ولا يذهب به مذهب الفعل ، كما لم يذهب بصاحب مذهب الفعل ، واستثنى من جملة ذلك باب : حسن الوجه لأنه لا يتعرف كتعريف مثلك أو شبهك وضاربك ، وذلك أن الوجه هو ما على الحسن ، وقد نُقل الفعل عنه إلى الأول ، وهذا المعنى لا يزول عنه ، فتقدير التنوين فيه قائم حتى حُقِّق الفعل للوجه تحقيق فعل الوجه لا يزول ، والتقدير :

مررت برجل حسن وجهه ، وذكر أبو العباس :

أن غير وإن أضيف إلى معرفة لا يتعرف ، لأنك إذا قلت : مررت بغيرك وكل ما ليس بالمخاطب فهو غيره ، فإضافته إلى المعرفة لم توجب تغيير شىء [بعينه][2] .

قال أبو سعيد : وأقول أنا : إن لـ «غيرٍ» وجهًا يتعرف فيه ، وذلك أنها قد تستعمل فى معنى المخالف كقولهم : الصالح غير الطالح ، والجواد غير البخيل . أى : المخالف له ، وقد يحصر أشياء متشابهة ، وأشياء أُخر مخالفة لها ، فيقال للمشابهة : إنها واحدة ، ويقال للمخالفة لها : إنها غيرها .

---

(١) الإضافة من : س .
(٢) الإضافة من : س .

وقد يتكلم المتكلم بشيء ثم يعيد مثله ، فيقال : هذا هو الأول ، وإن أعاد ما يخالفه .

قال : هذا غير الأول ، وقد يجوز عندى ﴿غيرِ المغضوب عليهم﴾[1] معرفة ، يذهب مذهب المخالف ﴿الَّذين أنعمت عليهم﴾[2] لأنهم المؤمنون ، والمغضوب عليهم : الكافرون .

والفريقان مختلفان فى الذين والصفة ومنه قول أبى طالب :

يا رب إمَّا تُخرجَن طالبى ... فى مقنب من تلكم المقانب
فليكن المغلوب غير الغالب ... فليكن المسلوب غير السالبِ[3]

ثم قال سيبويه : **(ومن النعت : مررت برجل إمّا قائمٍ ، وإمّا قاعدٍ)** .

١٤٦/و قال أبو سعيد / : إمّا معناها : معنى الشك وتخالف ، أو لأن أو حرف عطف ، وإمّا ليست بحرف عطف ، وإنما يقدم لتؤذن بالشك والتخيير ، وما جرى مجراهما ، ثم يعطف عليها بالواو وبمثلها ، فيقال : إمّا زيد وإمّا عمرو .

قال سيبويه : **(ومن النعت : مررت برجل لا قائم ولا قاعد)** .

قال أبو سعيد : أصل هذا : مررت برجل قائم أو قاعد ، فإذا أردت نفى الصفة ، قلت : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، فلم تخل بين الصفة والموصوف ، ووقع الجحد بها ، وعطفت الثانية على الأول بالواو ، وكان الأصل : مررت برجل غير قائم ، وغير قاعد .

وأعربت (غير) إعراب رجل لأنها نعت ، وغير اسم معرب ، وجعل مكانها لا ، وهى حرف لا يعرب ، فجعل إعراب غير فيما بعد لا .

قال سيبويه : **(ومنه مررتُ برجلٍ راكعٍ لا ساجدٍ ، لإخراج الشك ، أو أراد أن يؤكد العلم فيهما)** .

---

(١) فاتحة الكتاب /٧

(٢) فاتحة الكتاب /٧ .

(٣) غير موجودين فى ديوانه ، ولم نعثر عليهما فيما توفر لدينا من مراجع .

قال أبو سعيد : لا ها هنا للعطف ، كقولك :

قامَ زيدٌ لا عمروٌ ، وهو لاخراج الأول مما دخل الأول فيه ، ومعنى قوله : **(لإخراج الشك)** ، يعنى :

الشك فى أنه ساجد أو تأكيد العلم بركوعه وعدم سجوده ، ثم قال سيبويه : **(ومنه : مررت برجل رجل صدق)** . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : أمّا قوله : **(وكذلك السوء ليس بمعنى سؤته)** .

فأراد أن يعلمك أنه ليس بفعلٍ فعله الرجل ، فيكون نعتًا له ، والسوء ها هنا بمعنى الفساد والرداءة ، وليس من ساءنى سؤنى ، والصدق بمعنى الجودة والصلاح ، فإذا قال : مررت بحمار سوء ، فقد قال : بحمار ذى رداءة ، وإذا قال : بحمار صدق ، فقد قال : بحمار ذى جودة ، ثم قال سيبويه : **(ومنه مررت برجلين مسلم وكافر)** . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : اعلم أنك إذا ذكرت اسمين مثنيين ، أو أسماءً مجموعةً منصوبةً أو
١٤٦/ظ مخفوضةً ، ثم جئت / بعدها بنعتها معرفًا ، فإنه على وجهين ، أحدهما :

أن يكون عده النعت المفرق ، كعدة المنعوت .

والضرب الآخر : أن تكون عدة النعت المفرق أقل من عدة المنعوت ، فإذا كانت العدة فى المنعوت والنعت المفرق واحدة ، وهو ما ذكره سيبويه فى هذا الموضع فإن لك أن تجرى النعت على لفظ المنعوت من وجهين ، ولك أن ترفع النعت ، وذكر فى رفعه وجهًا ، وذلك قولهم : مررت برجلين مسلم وكافر ، بخفض مسلم وكافر من وجهين ، أحدهما :

أن يجعل النعت وتعريفه كجمعه ، فيصير مسلم وكافر كقولك : مسلمين أو كافرين ، ومن حيث جاز أن يفرق الاسم . ويجمع النعت فى قولك : مررت برجل وامرأة وحمار قيام ، جاز أن تجمع الاسم ، ويفرق نعته ، فيقول : مررت برجل[1] قائم وقاعد ونائم .

والوجه الثانى : أن يجريه على الأول مبدلاً منه ، كأنه قال : مررت بمسلم وكافر ولم تذكر رجلين . وفسّر سيبويه خفضه على البدل بقوله : **(كأنه أجاب من قال : بأى**

(١) س : برجالٍ .

ضرب مررت) ، وإنما قدَّر هذا ، لأن البدل فى التقدير كأنه هو الملفوظ المتصل بالفعل ، وقد رفع مسلم وكافر على جواب من قال : ما هما ؟

فكان التقدير : هما مسلمٌ وكافرٌ ، فيكون مسلم وكافر خبرهما ، وقد قدَّر سيبويه فى غير هذا الموضع الرفع على التبعيض ، ومعناه :

أحدهما مسلم والآخر كافر ، وهذا الوجه من الرفع هو الذى تستعمله النحويون [فى ألفاظهم][(١)] كثيرًا .

وأمَّا إذا كان النعت المفرق أقل فى اللفظ من المنعوت ، فالرفع لا غير ، وذلك قولك : بثلاثة نفر مسلم وكافر .

وإنما وجب الرفع فى هذا لأنه لما نقص وجب تقدير التبعيض ضرورة ، كأنه قال :

مررت بثلاثة نفر بعضهم مسلم ، وبعضهم كافر ، لأن بعض الثلاثة جائز أن يكون اثنين ، ولا يجوز / فى هذا الوجه الذى قدره سيبويه غير الرفع ، لأن ذاك مبتدأ وخبر يؤتى ١٤٧/و
به على تمام العدة ، وقد يعيدون الاسم توكيدًا ، ويقولون : مررت برجلين رجلٍ مسلم ورجل كافر .

وتقدير الإعراب فيه واحد ، وإعادة الاسم فيه توكيد .

قال سيبويه :**(ومما جاء فى الشعر قد جمع فيه الاسم وفرق النعت ، وصار مجرورًا . قول الباهلى :**

بكيت وما بكى رجل كبيرٍ[(٢)]

على ربعين مسلوب وبالِ[(٣)]

كذا سمعنا العرب تنشده ، والقوافى مجرورة) .

---

(١) الإضافة من : س .

(٢) س : حزين ، وبولاق ، وهارون : حليم .

(٣) فى معجم هارون ٣١٥/١ : باهلى ، أو ابن ميادة . سيبويه ٢١٤/١ . المقتضب ١٩١/٢ . المقرب لابن عصفور /٤٨ . مغنى اللبيب /٣٥٦ (٦٦٢) .

قال أبو سعيد : قد اعتُرِض فى قوله : والقوافى مجرورة فقيل : بال مرفوع مجرور بلفظ واحد لأنه كقاضٍ ورامٍ فى بنات الياء ، فكيف احتج بخفض القوافى ؟ وهذا لا يلزمه ، وإنما اعتمد على ماً سمعه من العرب فى خفض مسلوب .

وقوى ذلك أن مبنى القافية على الجر ، والشاعر المقتدر يبنى القافية على موجب الاعراب رفعًا أو نصبًا أو جرًا ، ثم يجرى باقى القصيدة على تقدير ذلك الإعراب ، وإن لم يظهر ذلك الإعراب ولم يلفظ به حتى لو أطلقت كانت بحسب موجب الإعراب كما قال الحطيئة :

ساقيك أظعان للبلى يوم ناظرة بواكر

فى الآل ترفعها الحدأة فكأنها سحق مواقر(١)

جمع موقرة وهى الحاملة .

وهذه القصيدة موقوفة ، ولو أطلقت أبياتها لكانت مرفوعة كلها .

وقال الكُميت :

قف بالديار وقـوف زائر

تأنّى إنَّك غيـر صاغـر

ماذا عليك من الوقوف بها

كـذا الطللين ذا أثر(٢)

وهذه القصيدة موقوفة ، ولو أطلقت أبياتها كلها كانت مخفوضة . وللكميت قصيدة أخرى أولها :

يا دارهل بحولك أهل ممن يرج إليه سائل

يا دار كنت محلة فيك التآلف والتواصل(٣)

---

(١) ديوان الحطيئة/ ١٦٥ ، قصيدة رقم/ ٤٠ ، (ط : مصطفى البابى الحلبى) وروايته

أَشَاقَتْكَ أَظْعانُ للبـ لى يوم نَاظرة بَوَاكِرْ

فى الآل تَرْفَعُها الحُدَا ة كأنَّها سُحُقٌ مَوَاقِرْ

(٢) ديوانه ٢٢٣/١ . إصلاح المنطق : ٣٠٤ . لسان العرب ٦٣/١٤ (أيا) . العينى ٤٠١/٨ . وبلانسية فى الممتع فى التقريب ٥٨٤/٢ ، والمنصف ١٤٢/٢ .

(٣) ليس فى ديوانه ، جـ ٢ ، القسم الأول ، (ط : بغداد ١٩٦٩) .

/ وهذه القصيدة موقوفة ، ولو اطلقت كانت الأبيات كلها مرفوعة . ١٤٧ / ظ

قال : (**ومنه أيضا : مررت بثلاثة نفر : رجلين مسلمين ، ورجل كافر ، جمعت الاسم وفصلت العدة ، ثم نعتّه وفسّرته ، وإن شئت أجريته مجرى الأول فى البدل والابتداء ، قال العجاج :**

خـوًى على مـسـتـويات خـمس

كِـرْكِـرة وثفـنـات مُلْسِ[1]

فهذا يكون على وجهين :

على البدل وعلى الصفة) .

ومثل[2] ما يجىء فى هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة ، قوله تعالى : ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾[3]

ومن الناس من يجر ، والجر على وجهين :

الصفة والبدل ، ومثله قول كثير عزة :

وكنت كذى رجلين : رجل صحيحة

ورجل رمى فيـها الزمـان فَشُلَّتِ[4]

قال سيبويه : (**فأما مررت برجل صالح فليس فيه إلا الصفة**) .

قال أبو سعيد : إنما قال : (**ليس فيه إلا الصفة**) لأن الرفع والصفة الجائزان فى قولك :

---

(١) ديوانه / ٣٥٨ وفيه :

يَصْفَرُّ لليبس اصفرار الورس   من عرق النضح عصيم الدرس

خوًى على مستويات خمس

و :

كِرْكِرَة وثفنات مُلسِ   وكم قطعنا من قفات حُمْسِ

الكِركِرةَ ، والثفنه : ملتقى العضدُ والذراع .

والقفات : الأماكن الغلاظ الصلبة .

والحُمْسُ : الصلاب الشداد ، يقال : رجل أحمَسُ ، إذا كان شديدًا . ويقال : اتدحمس يحمس حمسًا : شديدًا ، إذا اشتد غضبه .

الديوان / ٣٥٩ .

(٢) بولاق ، وهارون : مثال .

(٣) آل عمران /١٣ .

(٤) ديوانه ٤٦/١ . سيبويه ٢١٥/١ . المقتضب ٢٩٠/٤ . الخزانة ٣٧٦/٢ . ابن يعيش ٦٨/٣ . شرح الأشمونى ١٢٨/٣ .

مررت برجل راكع وساجد على الصفة ، ومسلمٌ وكافرٌ على خبر مبتدإٍ ، لا يكون مثله فى قولك : مررت برجل راكع وساجد ، كأنه أجاب من قال : ما هو ؟ وقد ذكر سيبويه قبل هذا .

قال سيبويه : (**وإذا جئت بالنعت بلفظ واحد فإن الرفع الذى يوجبه النعت يبطل ، ويجرى النعت على الاسم ، تقول : مررت بثلاثة رجال مسلمين ، لا يحسن فيه إلا الجر ، لأنك جعلت الكلام اسما واحدًا حتى صار كأنك قلت : مررت بقائم ، ومررت برجال مسلمين ، وهذا قول يونس**) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : فإنه يريد أن الاسم الواحد وإن كان له خبر معطوف عليه خبره ، فإنه لا يجوز فيه التبعيض ، كما أن صفات الواحد لا يجوز فيها التبعيض ، وإنما يجوز التبعيض فى الخبر / إذا كان الاسم مثنى أو مجموعًا كقولك : كان أخواك راكع وساجد ، ١٤٨ و
على معنى أحدهما راكع ، والآخر ساجد ، وكان أخويك راكع وساجد على معنى بعضهم راكع ، وبعضهم ساجد ، وكذلك إن فرقت الأسماء وجمعت النعت لم يكن فيه تبعيض ، تقول : مررت برجل وامرأة وحمار قيام ، وكذلك لو كانت الأسماء معرفة ، وهى وجاء حال منهم مجموع بلفظ واحد ، لم يكن فيه تبعيض وكان نصبًا كقولك : مررت بأخيك ، وعبدالله ، وزيد قيامًا ، ولا تقل : قيام ، ولو قلت : مررت بأخويك قائمًا وقاعدًا ، جاز فيه النصب والرفع على التبعيض .

قال سيبويه : (**وتقول : مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأةً**) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : قولهم : مررت برجل أسد ضعيف لأن أسد اسم نوع ، ولا يوصف بالأنواع ولا بالجواهر ، وإنما الوصف بالتحلية فاحتجن لذلك إلى تقدير مثل فى الوصف ، فقدرت مثل الأسد ، لأن مثل بمعنى مماثل وهو مأخوذ من فعل .

والأسماء الجارية على الفعل هى للصفات فى الأصل ، فإذا قلت : مررت بزيد أسد شدة ، لم يقبح .

قال سيبويه محتجًا لهذا : (**وقد يكون خبرًا ما لا يكون صفة**) ، وقد ذكرنا من قول سيبويه : (**هذا مالك درهما ، وهذا خاتمك حديدًا**) على الحال ، ولا يحسن : مررت بحديد خاتم وفضة درهم على الصفة .

قال أبو سعيد : والذى عندى : أن جواز أسد فى الصفة والحال واحد ، وذلك أنك لست تريد فى الحال إذا قلت : مررت بزيد أسدًا شخص الأسد الذى هو السبع ، وإنما تريد شديدًا .

وإذا كان أسدٌ فى الحال بمعنى شديد ، كانَ فى الصفة مثله لأن مرجعه إلى معنى شديد ، وشديدٌ صفة ، فإذا قلت : هذا خاتمك حديدًا وهذا مالك درهما ، / فإنما تريد نفس الحديد والدرهم . ١٤٨ ظ

قال سيبويه :(**ومنه أيضًا : ما مررت برجل صالح بل طالح ، أبدلت الصفة الأخيرة من الصفة الأولى**) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : قد استعمله سيبويه فى هذا الموضع وقبله بأسطر ، لفظ البدل على غير ما اعتاده النحويون ، لأن البدل فى كلامهم هو : أن يقدر سقوط ما قبله ، ويقام الثانى مقامه ، ولو قدرنا هذا فى هذا الموضع لما صح الكلام ، لأنه قال فى الأول : ما مررت برجل كريم بل لئيم ، ولو أطرحنا كريمًا ، وجعلنا مكانه لئيم ، صار تقديره : ما مررت برجل لئيم ، وليس هذا بمراد ، فيكون معنى الكلام أنك أبدلت الإيجاب من النفى على ما يصح من اللفظ والمعنى ، فيصير التقدير : ما مررت برجل كريم بل مررت برجل لئيم ، وكذلك : ما مررت برجل صالح ولكن مررت برجل طالح ، فالأول من الكلامين غير معمول به ، والثانى هو المعتمد عليه .

فأبدل كلامًا معتمدًا عليه من كلام مطرح ، وهو معنى البدل .

وقال سيبويه : (**إن بل ، ولا ، ولكن تشرك بين النعتين فيجريان على المنعوت [كما أشركت بينهما الواو والفاء وثم وأو ، وما أشبه ذلك]**[1]) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : اعلم أن بل ، ولا ، ولكن حروف العطف تشرك بين الأول والثانى فى الإعراب على اختلاف معانيها ، وأما (بل) فإنها إذا أتت بعد كلام موجب فالأغلب عليها تحقيق الثانى ، والإضراب عن الأول ، ويكون الكلام غلطًا من المتكلم به سبق إليه لسانه ، أو رأى ذكره ، ثم رأى ذكر غيره كما يذكر الذاكر الشىء على غير وجه الإبطال له ، ولكن يرى أنه مضى وتقضّى وقته والحاجة إلى ذكره ، وأن ما بعده أولى بالتذكر فيقول : كان كذا وكذا بل كذا ، تقول :

كان كذا ثم تقول : دع ذا أو خذ ذا الشىء الآخر .

---

(١) الإضافة من : س .

قال زهير :

١٤٩/و / دعْ وعـــد القــــول فـى هَرَم

خيـر الكُهُـولِ وسيـدِ الحضـر(١)

ولم يرد زهير إبطال ما قبله من الكلام ، وقال العجاج بعد أشياء ذكرها لم يرد إبطالها :

دع ذا وبهج حسبا مبهجا

فخما وسير مطلقا مروجا(٢)

فأما (لا بل) فإن (لا) تأتى لتوكيد إبطال ما قبلها ، وفصل سيبويه بين (بل) و(لكن) فقال فى (بل) :(**مررت برجل صالح بل طالح**) ، على أنه نسى أو غلط فتدارك كلامه ، ولم يجز : مررت برجل صالح ولكن طالح ، على تدارك النسيان ، إنما جئت بها بعد النفى ، كقولك : ما مررت برجل صالح لكن طالح ، وأمّا لكن فإنها إذا أتت بعد منفى جاز أن يكون ما بعدها عطفًا كقولك : ما زرت زيدًا ولكن عمرًا ، وما مررت بزيد لكن عمرو ، وما خرج زيد لكن عمرو .

وليس يكون بها عطف إلا على هذا فوجب لما بعدها ما نُفى عما قبلها ، كما أن [لا](٣) تنفى عما بعدها ما وجب لما قبلها ، فهى نقيضها .

قال أبو العباس : الفرق بين (لكن) و(بل) أن (بل) لا يتكلم بها إلا غالط إذا قلت :

رأيت زيدًا بل عمرا ، كأنك قلت :

ما رأيت زيدًا بل ما رأيت عمرا ، أضربت عن الأول واعتمدت فى الجحد على الثانى .

قال [أبو العباس](٤) : وقد تكون بمعنى لكن فى قولك :

---

(١) ديوان زهير / ٢٧ ، وروايته :

دع ذا وعد القول فى هرم خير البُداة وسَيّد الحَضْرِ

(٢) ديوان العجاج (ط : دار صادر) / ٢٩٥ ، وروايته :

... ... فخمًا وسَنّنْ مَنْطقًا مُزَوَّجا

وقوله : وبهج : جعله ذا بهجة . والفخم : النبيل الضخم ، وسنن : جعله على سَنَن واحد ، والسنن : أن يكون الشىء على جهته ، ومزوجا : اثنين اثنين

(٣) الإضافة من : س .

(٤) الإضافة من : س .

ما رأيت زيدًا بل عمرًا ، أى :

بل رأيت عمرا ، فمعناه : لكن عمرا .

ويجوز أن تعنى : بل ما رأيت عمرا إذا أردت إبطال الأول .

والجيد أن تحمله على : رأيت ، لأنها أقرب إليه فيكون المعنى : بل رأيت عمرا .

ويجوز الرفع بعد هذه الحروف .

وتكون عاطفة جملة على جملة ، ويكون الرفع على إضمار (**مبتدأ**) يكون الذى ظهر خبره .

ثم قال سيبويه : (**تقول : ما مررت برجل مسلم ، فكيف رجل راغب فى الصدق بمنزلة :**

فأين راغب ؟)

(**وزعم يونس أن الجر خطأ ، لأن** (أين) **ونحوها يبتدأ بهن ، ولا يضمر بعدهن / شىء**) . ١٤٩ ظ

قال أبو سعيد : يريد : أنهن لا يجرين مجرى حروف العطف التى يعمل فيما بعدهن [عامل][1] الاسم الذى قبلهن ، وهذا لا يجوز فى حروف الاستفهام لأنهن لا يعمل ما قبلهن فيما بعدهن .

لا تقول : رأيت زيدًا فأين عمر أو فهل بشرًا .

فإذا قلت : كيف رجل راغب فى الصدقة؟ ، فرجل : مبتدأ ، وراغب : نعته ، وكيف : خبره .

وأين راغب فى الصدقة؟ ، فراغب : مبتدأ ، وأين : خبره .

و(لكن) و(بل) لا يكونان مبتدأين فَيُشَبَّهنَ بحروف العطف إذ كنَّ لا يُبتدأ بهن .

وذكر أبو بكر مبرمان غير ذكر [قوله][2] : ولا يضمر بعدهن شىء ، إن التى يضمر بعدها ما كان فيه معنى التخصيص ، كقولك : جئتك بدرهم ، فتقول : هلاّ دينارًا .

---

(١) الإضافة من : س .

(٢) إضافة من عندنا يقتضيها سياق الكلام .

قال سيبويه :

(ومما جرى نعتا على غير وجة الكلام : **هذا حجر ضبٍّ خربٍ**) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : كلام سيبويه فى هذا الفصل بيِّن ، واحتجاجه فيه قوى ، وخلافه للخليل فيه مفهوم أيضا وأصل (لكن) العطف لأنها تدخل لإيجاب نفى عما قبلها لما بعدها لتصير حال ما بعدها مخالفة لما قبلها .

وقد استعملت للعطف فى الحال التى ذكرنا .

وتدخل الواو عليها فى تلك الحال ، فيصير العطف للواو ، ويكون دخول (لكن) بمعنى : التدارك للمعنى ، كقولهم : ما رأيت زيدًا ولكن عمرا ، وما مررت بزيد ولكن عمرو .

ورأيت بعض النحويين من البصريين قال فى :

هذا حجر ضب خرب ، قولاً شرحته وقويته بما يحتمله . زعم هذا النحوى : أن المعنى هذا حجر ضب خرب : الحجر ، والذى يقوى هذا أنَّا إذا قلنا : خرب الحجر ، صار من باب : حسن الوجه .

وفى خرب ضمير الحجر مرفوع لأن التقدير :

كان خرب حجره ، ومثله ما قاله النحويون :

مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين ، والتقدير :

لا قبيح الأبوين ، وأصله : لا قبيح أبواه ، ثم جعل فى : قبيح / ضميرًا لأبوين ، فثنى ١٥٠/و
لذلك وأُجرى على الأول فخفض واكتفى بضمير الأبوين ، ولم يعد ظاهرهما لما تقدم لهما من الذكر ولا يشبهه عندى قوله :

وجيد بطن وادٍ همـوز النابِ

على هذه العلة لأنَّا إذا خفضنا (هموز) فهو محمول على (بطن وادٍ) ، وليس هموز بمضاف إلى شىء يصححه إضافته فى التقدير ، فما كان تقديره إضافة (خرب الحجر) يوجب تصحيح الخفض .

ومثله : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، فعطف قاعدين على قائم ، لأن معناه :

قائم أبواه لا قاعدًا أبواه ، ثم أضمر الأبوين فثُنِّى الضمير .

هذا باب
ما أشرك بين الاسمين
فجريا عليه كما أشرك بينهما فى النعت
فجريا على المنعوت

(وذلك قولك : مررت برجل وحمار [قبلُ][(١)] .

قالوا وأشركت بينهما فى الباء ، فجريا عليهما ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون أولى [بها][(٢)] **من الحمار .**

كأنك قلت : مررت بهما) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : هذا باب ساق سيبويه فيه حروف العطف ، فبدأ بالواو لأنها أقوى حروف العطف ، لأنها تعطف بها فى الإيجاب والجحد ، وفى كل ضرب من الفعل ، تقول فى الجحد : ما قام زيد وعمرو .

وفى الإيجاب : قام زيد وعمرو .

وتقول فيما تتفرد به الواو من ضروب الفعل ، وهو ما كان يقتضى من الفعل اثنين فصاعدا ، تقول :

اختصم زيد وعمرو ، تشاتم بكر وخالد .

ولو قلت : اختصم زيد وعمرو ، أو ثم عمرو .

واختصم زيد أو عمرو ، أو اختصم زيد لا عمرو ، ولم يجز هذا كله ، لأن هذه الحروف إنما تعطف بها على فاعل واحد فى الفعل الذى يكتفى بفاعل واحد ، كقولك : قام زيد ، فإذا كان الفعل لا يكتفى ، لم يكن بُدٌّ من واوٍ وذلك فى : اختصم / وبابه ، ١٥٠/ظ
لأنك لا تقول : اختصم زيد ، إذا كان الاختصام لا يكون من واحد .

---

(١) الإضافة من : س ، وبولاق ، وهارون .

(٢) الإضافة من : س ، وبولاق ، وهارون .

ولو قلت : اختصم الزيدان أو العمران ، جاز لأنك قد جئت للفعل بما اكتفى به ، ثم عطفت بالفاء وغيرها على ما هو مكتف ، ولو قلت : اختصم الزيدان فعمرو ، لم يجز حتى تضم إلى عمرو اسمًا آخر بالواو ، فتقول :

اختصم الزيدان فعمرو وخالد ، لأن الفاء ليس لها الجمع ، إنما لها التوالى ، وهى بمنزلة عامل آخر .

فإذا كان الفعل المعطوف عليه يقتضى فاعلين مثل : اختصم ونحوه ، لم يجز أن يعطف عليه بالفاء اسمًا مفردًا ، لأنه لا يكون من واحد ، ويجوز بالواو لأنها تشرك الواحد مع من تقدمه .

واعلم أن حروف العطف عملها الإشتراك بين الثانى والأول فى الإعراب .

وتختلف معانيها ، فأمَّا الواو : فإنها مع إشراكها بينهما فى الإعراب تشرك بينهما فى المعنى حتى يكون الثانى داخلاً فيما دخل الأول فيه من المعنى المذكور للأول فى الجمع والتفريق .

فالجمع : مررت بزيد وعمرو ، وقد مررت بأحدهما فى وقت ، وانقطع مرورك ثم مررت بالآخر بعد حين .

وهذا الذى يسميه سيبويه : (مرورين) .

وأجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين أن الواو لا توجب تقدم ، وما تقدم لفظه .

قال الله تعالى فى قصة واحدة فى البقرة :

﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾(١)

وقال فى الأعراف :

﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾(٢) فأما الفاء فإنها وضعت للاتصال ، ودخول الثانى فيما دخل فيه الأول متصلة به ، كقولك : ضربت زيدًا فبكى ، وأعطيته فاستغنى [وضربت زيدًا فعمرًا](٣) ، ودخلت الكوفة فالبصرة .

---

(١) البقرة /٥٨ .
(٢) الأعراف /١٦١ .
(٣) الإضافة من : س .

فالثانى بعد الأول وهو متصل به ، وداخل فى معناه ، فزيد[١] داخل فى الضرب ، والبصرة داخله فى الدخول مثل الكوفة ، ومعنى ذلك : / أنه لم يقطع سيره الذى دخل به الكوفة حتى وصله بالسير الذى دخل به البصرة ، لم تحدث بينهما مهلة ولا فتور . ١٥١ و

وأمَّا (ثم) فسبيلها سبيل الفاء فى أن الثانى داخل فى معنى الأول ، وأنه بعده إلا أن بين الثانى والأول مهلة .

ولذلك قال سيبويه :

(مررت برجل أو امرأة أشركت بينهما أو فى الإعراب ، وأثبت المرور لأحدهما دون الآخر) .

وأما (لا) فهى تنفى عن الثانى ما وجب للأول ، كقولك : مررت برجل لا امرأة .

أوجبت المرور للأول ، ونفيته عن الثانى ، وفصلت بينهما عند من التبسا عليه ، فلم يدر بأيهما مررت .

وهذه الحروف لازمة للعطف ، وقد استعمل غيرها فى العطف مما ليس بلازم كلزومها ، وقد ذكر فى موضعه .

وقد جاء بعض هذه الحروف على غير الوضع [الذى ذكرناه فى الظاهر][٢] وفيه تأويل يرده إلى أصله ، وخلاف بين الناس .

قال الله تعالى : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[٣] ، فقال قائل :

كيف يحيى الناس بعد الهلاك على موضع الفاء من اتصال الثانى بالأول ومجيئه[٤] بعده؟

فالجواب : أن دخول الفاء فى هذا الموضع ونحوه ، يجرى مجرى الفاء فى جواب الشرط ، وجواب الشرط قد يكون متأخرًا فى الكلام ومتقدمًا فى العامل ، كقول القائل :

من يظهر منه الفعل المحكم فهو عالم به ، ومن يقتصد فى نفقته فهو عاقل .

---

(١) س : فعمرًا .

(٢) الإضافة من : س .

(٣) الأعراف /٤ .

(٤) س : وصحته .

ومعلوم أن العلم بالفعل المحكم قبل ظهوره ، وعقل المقتصد قبل الاقتصاد ، وإنما تقدير ذلك من يظهر منه الفعل المحكم فيُحكم له أنه عالم به .

وكذلك لو جعلناه خبرًا فقلنا : زيد فقد ظهر منه الفعل المحكم ، فهو عالم به أو فهو محكوم له بالعلم بعد ظهور ذلك ، فكذلك قوله تعالى : ﴿فجاءها بأسنا بياتا﴾[١] ، أي لما أهلكها الله تعالى ، حكم بأن البأس جاءها بياتًا أو بالنهار ونحو هذا في القرآن والكلام .

١٥١ ظ قال الله تعالى : ﴿فلِمَ تقتلون أنبياء / الله﴾[٢] والخطاب لليهود بعد قتل أسلافهم للأنبياء على معنى :

لم ترضون بذلك وقد قال تعالى : ﴿إذا زُلزلت الأرض زلزالها﴾[٣] إلى قوله تعالى : ﴿يومئذٍ يصدُرُ الناسُ﴾[٤] الآية ؟

ومعلوم أنه لا يشترط في الآخرة شروط الثواب والعقاب . وعن هذا جوابان :

أحدهما : أن معنى : فمن يعمل ، أي : من يظهر ذلك اليوم في صحيفته خير أو شر [ير][٥] مكافأته .

والآخر : أن معنى فمن يعمل في الدنيا ويكون كون الفاء بعد ذكر ما ذكره في الآخرة على معنى أن ما يكونه الله تعالى في الآخرة من الشدائد التي ذكرها توجب أنه من عمل في الدنيا خيرًا أو شرًا يراه كما يقول القائل :

الآخرة دار المجازاة ، فمن يعمل خيرًا يره ، ولم يرد خيرًا مستأنفا دون ما عمله العاملون ، قال الشاعر في نحو ما ذكرنا :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن
عارًا عليك وبعض قتل عارا[٦]

---

(١) الأعراف /٤ .
(٢) البقرة /٩١ .
(٣) الزلزلة /١ .
(٤) الزلزلة /٦ .
(٥) بياض في الأصل ، والإضافة من : س .
(٦) قائله : جرير . ديوانه /٢٨١ ، المصون ، لأبي أحمد العسكري /٢٥ .

وقال آخر :

إن يقـتلوك فـقـد هتكت بيـوتهم

بعُـيينة بن الحـرث بن شـهـاب[١]

والخطاب لمقتولين بعد قتلهما على معنى :

أن يفجروا بقتلك ، وقد يكون ذلك - أيضًا - على مذهب الإرادة ، فيكون التقدير : وكم من قرية أردنا أهلكناها فجاءها بأسنا كما قال تعالى : ﴿إذا قُمتمْ إلى الصَّلاة فاغسلُوا وُجُوهكُمْ﴾[٢] والقيام بعد غسل الوجه ، والمعنى : إذا أردتم القيام للصلاة . وقال الفراء : وربما أتى فى الكلام سابقًا إذا كان فى الكلام دليل السبق ، فإذا عدم الدليل لم يجز ، وذكر قول الله تعالى : ﴿وكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[٣] ، فذكر عن قرية جاءها البأس قبل الهلاك ، كما قالوا فى قوله : ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[٤] ، ثم خلقكم منها .

وقد قيل : خلقكم من نفس وحدها ، ثم جعل الزوج منها بعد التوحيد ، فأفادت (واحدة) هذا المعنى .

قال : والأجود فى قوله : ﴿ولَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا/ لِلْمَلائِكَةِ﴾[٥] أن يريد ١٥٢ و
أصلكم الذى هو آدم .

كما قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خلقكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجلاً﴾[٦] معناه : خلق أصلكم الذى هو آدم من طين .

وقال الفراء فى قوله تعالى : ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[٧] : إذا كان الشيئان يقعان فى حال

---

(١) قائله : ربيعة أبو ذؤاب . المصون ، لأبى أحمد العسكرى /٥ ، دلائل الإعجاز /١٦٦ . معجم هارون ١/ ٦٥ .
(٢) المائدة /٦ .
(٣) الأعراف /٤ .
(٤) الزمر /٦ .
(٥) الأعراف /١١ .
(٦) الأنعام /٢ .
(٧) الأعراف /٤ .

واحدة ، نسقت بأيهما شئت على الآخر بالفاء ، كقولك : أعطيتنى فأحسنت ، وأحسنت فأعطيتنى لا فرق بين الكلامين ، لأن الإحسان والإعطاء فيهما واحد .

قال أبو سعيد : وهذا شبه الذى بدأت به فى تفسير الآية ، لأنا متى جعلنا أحدهما شرطًا ، جاز أن يجعل الآخر جوابًا ، فدخل الفاء من حيث جاز أن يكون جوابًا ، كقولك :

إن أعطيت أحسنت ، وإن أحسنت أعطيت ، وإن تعط فأنت محسن ، وإن تحسن فأنت معط .

وقال غير الفراء فى قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾[١] :

معناه : ثم كان قد استوى على العرش قبل أن يخلق السموات والأرض ، وهذا يشبه الجواب الذى حكاه الفراء فى قوله تعالى : ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[٢] وقالوا فيها جواب آخر على جعل (ثم) للتقديم ، تقديره : هو الذى استوى على العرش ثم خلق السموات والأرض ، كما قال تعالى : ﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾[٣] ومن هذا - أيضًا - ما ادعاه ناس يزعمون أن الله تعالى خلق السموات قبل الأرض ، وأن قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾[٤] لم يجب بـ (ثم) تأخير خلق السماء منه ومنهم مقاتل بن سليمان ، ومنه دعوى من يدعى أن (ثم) لا توجب تأخير ما بعدها من قوله تعالى : ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾[٥] وقد علم أن الاهتداء يتأخر عن التوبة والإيمان والعمل الصالح ، وقوله تعالى : ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾[٦] وليست التوبة متأخرة عن الاستغفار .

١٥٢ ظ قال أبو سعيد : هذا كله يخرج على الموضع الصحيح فى (ثم) من تأخيرها / ما بعدها عما قبلها بتأويل يشهد به كلام العرب ، أما قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى

---

(١) الحديد /٤ .
(٢) الأعراف /٤ .
(٣) النمل /٢٨ .
(٤) فصلت /١١ .
(٥) طه /٨٢ .
(٦) هود /٩٠ .

العرش ﴾[١] ، فإن الاستواء بمعنى الاستيلاء كان ، أو بمعنى غيره لا يصح إلا على الموجودات بعد خلقه إياها ، والعرش داخل فى خلق السموات والأرض ، ثم صرفها ودبرها كيف شاء قاهرًا لها . وقال الفراء : (ثم) تدل على تأخير الخبر فى كلام المخبر على أنه متأخر فى أصل البنية فتقديره فى التلخيص : هو الذى خلق السموات والأرض ، ثم اسمعوا إذًا الخبر الأخير الذى ذكر لكم بعد الخبر الأول ، وهو أنه استوى على العرش ، فـ (ثم) أوجبت تأخير كلام بعد كلام ، وإفادة بعد إفادة . ومثله من كلام العرب أن الإنسان يعدِّد إحسانه فيقول : فعلت بك اليوم واعطيتك ، ثم الذى أعطيتك أمس أكثر ، وأما قوله تعالى : ﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾[٢] فليس التولى : الإنصراف عنهم ، وإنما معناه : تنحَّ عنهم بعد إلقاء الكتاب إليه[٣] ، بحيث يكون عنك بمرأى ومسمع ، فانظر ماذا يرجعون من جواب الكتاب .

وأما خلق الله الأرض قبل السماء على ظاهر قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾[٤] ، فهو الصحيح الذى أقول به ، وهو المأثور عن ابن عباس ، ومجاهد ، وغيرهما من أئمة التفسير .

فأما قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَا﴾[٥] ففيه قولان : أحدهما ، أن الأرض خلقت قبل السماء غير مَدْحُوَّة ، ثم دحيت بعد ما ذكره الله تعالى من أمر السماء .

والقول الآخر ، أن تكون (بعد) بمعنى (مع) ، ومع تكون بمعنى بعد ، فأما (بعد) بمعنى (مع) فقوله تعالى : ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾[٦] أى : مع ذلك .

وقال الشاعر :

فقلت لها فيئى إليك فإننى
حرام وانى بعد ذاك لبيبُ[٧]

---

(١) الأعراف /٥٤ ، ويونس /٣ ، والرعد /٢ ، والفرقان /٥٩ ، والسجدة /٤ ، والحديد /٤ .

(٢) النمل /٢٨ .

(٣) س : إليهم .

(٤) فصلت /١١ .

(٥) النازعات /٣٠ .

(٦) القلم/ ١٣ .

(٧) قائله : المخبل السعدى . شروح سقط الزند/ ١١٤٣ ، أمالى القالى ١٧١/٢ . أمالى ابن الشجرى ١٦٤/١ . الخزانة ٢٧٠/١ . اللسان (لبب) .

١٥٣/و فمعنى بعد ذاك ، أى : مع ذاك ، واللبيب ها هنا : الملبى ، والتلبية مع الإحرام / فأما (مع) بمعنى (بعد) فقوله تعالى : ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[(١)] ، معناه : أن بعد العسريسرا ، وقوله تعالى : ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾[(٢)] فمعنى ذلك : ثم داموا على التوبة ، ومعنى ثم اهتدى : ثم دام وثبت على ذلك .

وقد ظهر من كلام سيبويه [العامل][(٣)] فى الاسم الأول والثانى واحد ، وهو الجار الذى جر الأول بقوله : **(فى كل واحد من الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، فلا أشركت بين الاسم الأول والثانى فى الباء ، والباء عاملة فى الاسمين)** ، والدليل على ذلك أن الاسمين إذا أمكن تثنيتهما ، والأسماء إذا أمكن جمعها لم يحتج إلى الواو ، وفى قولك : مررت برجلين ، ومررت برجال ، وقام الزيدان والزيدون ، وإنما يحتاج إلى حرف العطف لمعارض يُحوج إلى تفريق الإسمين أو الأسماء لاختلافهما أو لاختلاف أحوالهما ، وذكر سيبويه فى هذا الباب كيف نَفْيُ الموجب ، ومما ذكر أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو جاز أن يكون مرور واحد وقع عليهما فى حال واحدة ، ويجوز أن يكون مَرَّ بهما مرورين فى حالين .

وإذا كان المرور بهما واحدًا ، فنفيه أن يقول : ما مررت بهما ، وإذا كان فى مرورين قلت : ما مررت بزيد ، وما مررت بعمرو .

قال المازنى ردًا على سيبويه :

(نفى هذا وإن أراد مرورين ما مررت بزيد وعمرو) .

قال : والذى قال سيبويه خطأ ، قال : ولو قال مررت بزيد ومررت بعمرو كان نفيه : ما مررت بزيد ، وما مررت بعمرو .

قال أبو سعيد : وما قال سيبويه أصح [وأجود][(٤)] ، وذلك أن الثانى مكذِّب للمثبت فيما ثبّته وخبّر به .

---

(١) الشرح /٦ .
(٢) طه /٨٢ .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) الإضافة من : س .

فإذا كان الذى خبّر به مرورين كل واحد منهما وقع بأحد الرجلين ، وقال : ما مررت بهما .

احتمل أن تريد : وما مررت بهما بمرور واحد ، فلا يكون مكذِّبا ، وإذا قال : ما مررت
١٥٣/ظ بزيد ، وما مررت بعمرو ، فقد كشف التكذيبَ له وأبطل / التأويل .

قال سيبويه : **(وجواب «أو» أن نفيت الاسمين)** .

يعنى : إذا قلت : مررت بزيد أو عمرو ، وما مررت بواحد منهما .

(وإن أثبت أحدهما ، فقلت : ما مررت بفلان) .

وقال المازنى : إذا قلت : ما مررت بواحد منهما ، فهو جواب «أو» فى المعنى ، وجوابها فى اللفظ : ما مررت بزيد أو عمرو [والحدُّ ما قاله سيبويه لأن النافى إذا قال : ما مررت بزيد أو عمرو][1] ، فالظاهر أنه نَفى مروره بأحدهما ، والمثبت إنما أثبت مروره بأحدهما فلم يثبت مروره بالآخر .

فيجوز أن يكون الذى نفاه النافى هو الذى لم يثبته المثبت فلا يكون تكذيبًا .

---

(١) الإضافة من : س .

هذا باب

البدل والمبدل منه[١]

(والبدل[٢] يشرك المبدل منه فى الجر وذلك قولك : مررت برجل حمار ، فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : قد مضى هذا الضرب من البدل مشروحًا فى باب [البدل][٣] ، وقد ذكر أشياء فيها حروف العطف فسماها بدلاً ، وتلك الحروف : بل ، ولا بل ، ولكن [، وأو][٤]

ولو قال عقيب الأول ، ومثل ذلك قولك :

لا بل حمار ، تريد : مررت برجل لا بل حمار .

قال : **(ومن ذلك : مررت برجل بل حمار [وهو على تفسير : مررت برجلٍ حمارٍ . ومن ذلك : ما مررت برجلٍ][٥] ، ولكن حمار ، وأبدلت الآخر من الأول وجعلته مكانه)** .

وقال فى الباب :**(ومن المبدل ـ أيضًا ـ قولك : قد مررت برجل أو امرأة ، إنما ابتدأ بيقين ، ثم جعل مكانه شكًا أبدله منه ، فصار الإدعاء فيهما سواء)** ، واعتمد على أن ابتداء الكلام إذا كان يوجب أمرًا ثم جاء بما يبطله ، ويوجب الثانى نحو : بل ، ولا بل ، فهو بدل شبيه بدل الغلط الذى بدأ به ، وهو فى معناه ، وجعل (لكن) كذلك لأنه أوجب وحقق إبطال الأول .

و(بل) و(لكن) إذا كان قبلهما جحد فهما فى المعنى سواء كقولك : ما مررت برجل بل عمرو ، وما مررت بزيد لكن عمرو ، وجعل [أو][٦] من الباب ، لأنك بدأت بالأول على لفظ اليقين ثم شككت فيه ، / والتشكيك فيه كالإبطال له ، ولهذا شبه (أو) ١٥٤ و

---

(١) فى س ، وبولاق ، وهارون : . . . المبدَل من المبدل منه .

(٢) فى س ، وبولاق ، وهارون : المبدَل .

(٣) الإضافة من : س .

(٤) الإضافة من : س .

(٥) الإضافة من : س .

(٦) الإضافة من : س .

بـ (لكن) حين قال فى (أو) (**ابتدأ بيقين ثم جُعل مكانه شكا**) ، فهو[١] شبيه بقوله : ما مررت بزيد ولكن عمرو ، ابتدأ بنفى ثم جعل[٢] مكانه يقينًا .

فإن قال قائل : فهلاً جعل قولك : مررت بزيد لا عمرو ، من هذا لأنه نفى بعد الايجاب بمنزلة التوكيد للايجاب المتقدم ، كما أن قولك : هذا زيد لا شك فيه ، كقولك : هذا زيد حقا ، فقولك : مررت بزيد لا عمرو ، كقولك : مررت بزيد حقًا .

فأما قول سيبويه : (**وقد يكون فيه الرفع على أن يذكر الرجل**) ، وذكر الفصل .

[قال المفسر :][٣] وجعل سيبويه رفعه بإضمار اسم مَكْنِّى يكون الظاهر خبره ، ويكون ذلك المكنى على ضربين :

أحدهما : أن يكون قد جرى ذكره فيضمر الاسم الذى ذكره .

والآخر : أن تعرف المعنى فيضمر ذلك المعنى وإن لم يجر ذكره .

فأما ما جرى ذكره فاضمر : فهو الكلام المعروف وهو تمثيله برجل يذكر فيقول : أنت قد مررت به ، وقد مررت برجل بل هو حمار ، ويكون هو الرجل المذكور .

وأما الذى أضمر ولم يذكر ، فقولك : ما مررت ببغل ولكن حمار ، تريد : ولكن هو حمار ، معناه : لكن الذى مررت به حمار لأن قولك : ما مررت ببغل قد دَلَّ عليه فكُنى لدلالة الكلام عليه ، وجعل الأقوى فى الكناية ما جرى ذكره لقرب المكنى بالذكر وإضمار الذى لم يجز ذكره عربى جلى . لأن معناه ما مررت بشىءٍ هو بغل فجاز هذا ، وإن لم يجز ذكره كما جاز فى المنعوت الذى جرى ذكره نحو : ما مررت برجل صالح بل طالح ، أى : بل هو طالح ، والضمير لرجل ، وقوله تعالى : ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[٤] رفع عباد على الوجهين المتقدمين ، أحدهما : أنهم كانوا ذكروا الملائكة ، واتخاذًا لله - تعالى - إياهم لهم أولادًا ، فنزه / نفسه عن ذلك فقال تعالى : ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[٤] ، ١٥٤ ظ
أى : بل هم عباد ، و(هم) إضمار شىء جرى ذكره فى كلام القوم فلذلك أُضمر .

(١) بولاق ، وهارون : فهذا .
(٢) بولاق ، وهارون : أبدل .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) الأنبياء /٢٦ .

الوجه الآخر : بتقدير : بل الذين قالوا اتخذهم الله ولدا عباد مكرمون من غير ذكر جرى لهم .

قال سيبويه : (**وأما قولهم : [أ]**[(١)] **مررت برجل أم امرأة ؟ إذا أردت [معنى]**[(٢)] **أيهما مررت به ، فإن (أم) تشرك بينهما كما أشركت (أو) .**)

فإنه يعنى أن (أم) للعطف وللاشراك بين الأول والثانى فى الإعراب ، وليست من حروف البدل التى تقدم ذكرها .

ثم قال سيبويه : (**وأما مررت برجل فكيف امرأة ، فزعم يونس أن الجر خطأ ، وقال : هو بمنزلة أين**) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : مذهب البصريين أن العطف لا يجوز بشىء من حروف الاستفهام ، فأمَّا الكوفيون فقد أجازوا النسق [وهو العطف][(٣)] بـ (أين وكيف وألا وهلاً) .

وألزم سيبويه من أجاز النسق بأين وكيف بلم وبكم ، فقال : (**ينبغى أن يجيز ما مررت بعبد الله فلِمَ أخيه ؟ وما لقيت زيدًا فلِمَ أبا عمرو ، تريد : مررت بأخيه ، و[ف]**[(٤)] **كم لقيت أبا عمرو**) . وهم لايلتزمون ذلك .

والمنصوب والمرفوع فى البدل والشركة كالمجرور .

---

(١) الإضافة من : س ، وبولاق ، وهارون .

(٢) الإضافة من : س ، وبولاق ، وهارون .

(٣) الإضافة من : س .

(٤) الإضافة من : بولاق ، وهارون .

هذا باب

مُجرى نعت النكرة عليها

(والمعرفة خمسة أشياء) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : اعلم أن التعريف معلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم . وقد يذكر المتكلم ما يعرفه هو ولا يعرفه هو ، فيكون منكورًا ، كقول الرجل [لمخاطبه][1] : فى دار الرجال بستان ، وعندى صديق لى ، وهو لا يعرف الرجل بعينه والبستان ، ويجوز أن يكون المتكلم أيضًا لا يعرف ، كقول الرجل لمخاطبه : أنا فى طلب غلام / أشتريه ، ومنزل ١٥٥ و
أكتريه ، ولا يكون قصده شيئًا بعينه ، فإذا نادى المتكلم شيئًا تعرَّف بقصده إياه ووقع البد عليه بعينه ، كقولك : يا رجل ، ويا غلام [وسنقف على ذلك فى باب البدل إن شاء الله][2] ، وهذه المعارف كلها قد توصف كلها إلاَّ الإضمار وحده ، ولا يوصف إلاَّ بمعارف ، كما أن النكرات لا توصف إلاَّ بالنكرات ، وقد جرت مجرى النعت على المنعوت فى بابه إلا نعت المبهم ، فإن نعته يخالف نعت غيره ، وذلك أنه ينعت بأسماء الأجناس ، كقولك : مررت بهذا الرجل ، ودخلت هذا البستان ، وجاءنى ذلك الرجل ، وأولئك القوم ، ونحو ذلك ، وإنما نعت المبهم بأسماء الأجناس لأن طريق نعته على غير طريق نعت غيره ، وذلك أن غير المبهم يحتاج إلى النعت إذا شاركه غيره فى لفظه فبان من غيره بذكر شىء يكون فيه تحلَّى به دون غيره مما تُحلى به ، والمبهم إنما دخل وصلة لخروج ما فيه الألف واللام عن العهد إلى الحضور ، وذلك أن الألف واللام يدخلان للعهد ، كرجل وغلام عهده أو لابساه فى بعض الأمر ، فقال أحدهما : ما فعل الرجل أو الثوب أو الفرس .

وقد يكون الشىء بحضرة اثنين لم يكن بينهما فيه عهد ، فيريد أحدهما الإخبار عنه معرفًا له ، فلا يمكنه الإخبار عنه لعدم العهد بينه وبين مخاطبة فيه ، فيأتى بأسماء الإشارة فيتوصل بها وينتقل من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة [مثال هذا][3] ، فإن قيل له : أما تقول ابتداء من غير تقدم : البس هذا الثوب ، واشتر هذا الغلام ، فلا يحتاج

(١) الإضافة من : س .

(٢) الإضافة من : س .

(٣) الإضافة من : س .

المخاطب إلى عهد يعرف به الرجل كاحتياجه [إليه][١] فى قوله : ما فعل الرجل ؟ [واشتر الغلام والبس الثوب][٢] وقد تكون الإشارة غير متوصل بها إلى ما فيه الألف واللام ، كقولك : جاءنى هذا ، ورأيت هذا ، ونظير ذلك قولهم : يا أيها الرجل .

١٥٥ ظ جعلوا (أيها) وصلة إلى نداء / الرجل لأنه لو لم يتوصل بها لم يكن نداء ما فيه الألف واللام ، ويجوز أن ينادى هذا كما ينادى (زيد) ، فإذا جعلته وصلة لما فيه الألف واللام قلت : يا هذا الرجل ، وإن لم يجعل وصلة قلت : يا هذا كما تقول : يا زيد ، وكما تستغنى به إذا قلت : مررت بهذا ، والأصل فى نعت هذا أن يُنعت بالأسماء لما ذكرناه أنه وصلة إلى ذكر الاسم الذى فيه الألف واللام .

وقد يجوز أن ينعت بالصفة التى فيها الألف واللام من حيث جاز أن تنقل الصفة التى فيها الألف واللام من تعريف العهد إلى تعريف الحضرة والإشارة ، وذلك أنك تقول : مررت بالظريف ، فتكون الألف واللام فى الظريف للعهد .

تقول : مررت بهذا الظريف ، فيصير للإشارة ، ولولا ما ذكرنا من التوصل بهذا إلى ما فيه الألف واللام لما احتاجت إلى صفة لأنها ليست باسم ثابت لما واقع عليه ثم شركه غيره ، فيحتاج إلى فصل بينهما بالنعت ، ولما كان طريق نعت هذا [والأصل فيه][٣] ما ذكرنا ، خالف حكمه حكم نعت غير المبهم فى أن المبهم لا يوصف بالمضاف ولا يفصل بينه وبين نعته ، تقول فى غير المبهم : مررت بزيد غلام عمرو وبزيد ذى المال ، وتقول : مررت بزيد اليوم الظريف ، ولا تقول : مررت بهذا اليوم الرجل .

فأمّا منع نعت المبهم بالمضاف ، فلأن المبهم دخل لينقل ما فيه الألف واللام من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة والمضاف تعريفه بالمضاف إليه [ولا يتغير][٤] .

وأمّا منع الفصل بينه وبين النعت ، فلأن المبهم لما أحدث تعريفًا لنعته صار كجزء فى التعريف للألف واللام ، ولا يفصل بين الألف واللام وبين ما اتصلا به وأشبه ـ أيضًا ـ

(١) الإضافة من : س .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) الإضافة من : س .

١٥٦ و بـ (أيها الرجل) ، فلا يفصل بينهما وقد قال سيبويه : (**أنت لا تقول : / مررت بهذين الطويل والقصير ، نعتًا لهذين**) ، وهو معنى قوله : تجعله من الاسم الأول ، وإنما لم يجز ذلك لما ذكرنا من فساد الفصل بين المبهم ونعته ، لأن القصير لم يل الإشارة لفصل الطويل بينه وبين الإشارة .

وحكى أبو بكر مبرمان عن بعض أهل النظر ، قال : إنما لم أقل : مررت بهذين : الطويل والقصير ، لأن الإشارة تذهب ، وذلك أنك إذا قلت : بهذين الطويلين ، فالإشارة واحدة ، وإذا عطفت فالمعطوف يذهب بالإشارة ، وهذا تعرفه بالقلب إذا قدرت .

قال سيبويه : (**اعلم أن العلم الخاص [من الأسماء][1] يوصف بثلاثة أشياء**) . وذكر الفصل .

قال الشيخ رحمه الله : قوله : (**يوصف بالمضاف إلى مثله**) يريد إلى مثله فى أنه معرفة ، لا فى أنه علم ، لأن العلم يوصف بالمضاف إلى الضمير وإلى سائر المعارف ، كقولك :

مررت بزيد غلامك ، وغلام عمرو ، وغلام الرجل ، وغلام هذا ، ونحو ذلك .

ثم قال سيبويه : (**والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء**) . وذكره .

قال أبو سعيد : مذهب سيبويه أن نعت المعرفة إذا كان أخص من المنعوت لم يجز ، وإن حق الكلام أن يجعل الأخص هو الذى يُبدأ به ، فإن اكتفى به المخاطب لم يحتج إلى أن يأتى بنعت وإلاَّ زدت من المعرفة ما يزداد به المخاطب معرفة ، ومن مذهبه : أنهما إذا كانا مستويين فى الاختصاص وطريق التعريف ، جاز أن يكون أحدهما نعتا للآخر كنعت ما فيه الألف واللام ، مثله ما فيه الألف واللام ولم يجز سيبويه نعته بما فيه الألف واللام ، لأنه يراه أخص منه ، فيرى أن أخاك أخص من الرجل ، ومن الطويل والنبيل ونحوه ، والحجة له أن ما فيه الألف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات ، لأن منها ما ينعت بالنكرات كقولك : إنى لأمر بالرجل / عندك فيكرمنى ، ١٥٦ ظ
ويقوم لى .

(١) الإضافة من : س ، وبولاق ، وهارون .

وإنى لأمر بالرجل مثلك فيعُيننى ، إذا لم تقصد قصد الرجل بعينه ، وعلى هذا حمل قوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[١] جعل (غير) نعت الذين ، وهى فى مذهب الألف واللام الذى لم يقصد به قصد شىء بعينه ، ويدل على ذلك أن من المعرفة بالألف واللام ما يستوى فى معناه الألف واللام وتركها ، وذلك نحو قولك : شربت ماء ، وشربت الماء ، وأكلت خبزًا وأكلت الخبز ، وامتنع أن ينعت ما فيه الألف واللام بالمبهم من أجل أن المبهم لما جعل وصلة مقدمة إلى ذكر ما فيه الألف واللام علم أنه لو كان يقع بعد الألف واللام ما يريدونه من البيان ما احتاجوا إلى التوصل إلى الألف واللام بهما ، وقد بيِّن سيبويه بأن المبهم أخص بمعرفة العين ، يعنى : المشاهدة ومعرفة القلب له ، وما اجتمع له .

هذان أخص والأخص لا يكون نعتًا للأعم ، فإن قال قائل : فقد جعل سيبويه المبهم نعتًا للعلم وللمضاف ، كقولك : مررت بزيد هذا ، و[بعمرو ذاك ، ومررت][٢] بصاحبك هذا ، وقد اجتمع فيه معرفة العين ومعرفة القلب ، ولم تجتمع هاتان المعرفتان فى : زيد وصاحبك .

فالجواب إن ذكر هذا وذلك بعد زيد وبعد صاحبك ، يذهب به مذهب الحاضر أو المشاهد أو القريب ، وبذاك مذهب البعيد أو المنتحِى ، ولهذا قال سيبويه :

(وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف ، لأنك تقرب به شيئًا أو تباعده وتشير إليه) .

فإذا قيل : مررت بزيد هذا ، وبصاحبك هذا .

فكأنه قال : مررت بزيد الحاضر ، ولم يغير هذا تعريف زيد ولا تعريف صاحبك باقترانه معهما .

لأنه لا يتغير زيد عن تعريف العلم ، ولا صاحبك عن تعريف الإضافة باقترانهما بهذا .

ووجه آخر فى نعت زيدٍ والاسم العلم بهذا على ترتيب سيبويه . أنَّا نقول : إن / وضع الاسم العلم فى أحواله لشىء بُيِّن به من سائر الأشخاص كوضع هذا فى الإشارة ١٥٧ و

(١) فاتحة الكتاب /٧ .

(٢) الإضافة من : س .

لشيء بعينه ، فاجتمعا فى معنى ما وصفنا والمعرفة فى أول أحوالهما ، وصار كالمشار إليه فى وضع الاسم عليه وحده كوضع الإشارة على المشار إليه ، وفصله العلم مكان الاسم له بذكر حال ورودك الاسم على المشار إليه فى الغيبة .

وذكر المبرد فيما رد على سيبويه أن ما ذكره سيبويه فى الصفات : أن الأخص يوصف بالأعم ، وما كان معرفة بالألف واللام ، فهو أخص مما أُضيف إليه الألف واللام ، فلا ينبغى على هذا القياس : رأيت غلام الرجل الظريف ، ذلك على البدل . وما ذكره المبرد لا يلزم ، لأن سيبويه يقول : إن غلام الرجل أعمُّ من الرجل ، بل عنده أنّ المضاف إلى [ما فيه][1] الألف واللام مثل ما فيه الألف واللام ، ولما نعتت العرب بذلك وكثر فى كلامهم ، علمنا أنه لا فرق بينهما عنده .

قال سيبويه :(**وتقول : مررت بأخويك مسلمًا وكافرًا ، هذا على من جر وجعلهما صفة)** .

قال أبو سعيد : فى هذه المسألة ثلاثة أوجه : أحدهما : مررت بأخويك مسلمًا وكافرًا .

والثانى : مررت بأخويك مسلمٍ وكافرٍ .

والثالث : مررتُ بأخويك مسلمٌ وكافرٌ .

أما من نصب فهو الذى كان يقول : مررتُ برجلين مسلم وكافرٍ ، على الصفة . فصارت الصفة حالاً لتعريف الموصوفين ، وأمَّا من جر فهو الَّذى كان يقول : مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ على البدل . فلما عرف الأول لم يتغير البدل لأن النكرة تُبدل من المعرفة ، كما قال تعالى : ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[2] وكما قال الشاعر :

فـــإلى ابن أمِّ أُناسٍ أرحلُ ناقـــتى

عـمـرٍو فَـتُـبْلغُ حـاجـتى أو تُزحِفُ

---

(١) الإضافة من : س .

(٢) العلق /١٥ ، ١٦ .

ملك إذا نزل الوفـود ببـابه

عـرفـوا مـواردَ مُـزبدٍ لا تُنْزِفُ(١)

١٥٧ ظ / أبدل ملكًا وهو نكرة من عمرو وهو معرفة .

وأمَّا الذى يرفع فهو الذى يقول :

مررت برجلين مسلمٌ وكافرٌ ، على ما فسرنا قبل .

وكما قال الفرزدق :

فأصبح فى حيث التقينا شريدُهم

طليقٌ ومكتوف اليدين ومُزعِف(٢)

فشريدهم جماعة منهزمون وطليق ، وما بعده على الابتداء المعنى منهم طليق ، وما بعده على الابتداء ، وبمعنى منهم طليق ، ومنهم مكتوف اليدين ، ومنهم مزعف بكسر العين على ما رواه حملت الكتاب .

وغيرهم يقول : مزعف بفتح العين ، يقال : أزعفه الموت ، إذا قاربه ، وهو مأخوذ من قولهم : موت زعاف وذعاف ، أى : معجل ، وكما قال الآخر :

فلا تعجلى(٣) ضيفىّ ضيف مُقرَّبُ

وآخر معدول عن البيت جانبُ(٤)

على تقدير : منهما ضيفٌ مقربٌ ، ومنهما آخر معدولٌ ، ولو لم يرد ذلك لنصب فقال : ضيفًا مقربًا ، كما قال :

وكانت قشيرٌ شامتًا بصديقها

وآخـر مـزريًا عليـه وزاريا(٥)

---

(١) البيتان لـ (معقر بن حمار) :
سيبويه ٢٢٢/١ ، الخزانة ٧٢/١ . السبع الطوال /٥٠٠ . الدرر اللوامع ١٦٥/٢ .

(٢) ديوانه /٥٦٢ . سيبويه ٢٢٢/١ . الخزانة ٢٩٩/٢ .

(٣) س : تجعلى .

(٤) قائله : العجير السلولى ، وذكر أنه لرجل من قشير فى سيبويه /١ ، ٢٢٢ . الخزانة ٢٩٨/٢ .

(٥) قائله : النابغة الجعدى . ديوانه/ ١٧٨ . سيبويه ٢٢٢/١ . الخزانة ٢٩٨/٢ .

وكما قال[١] :

ترى خلقـهـا نصف قناة قـويمـة

ونصف نقـا يرتج أو يتـمـرمـرُ[٢]

وبعضهم ينصبه على البدل ، وإن شئت كان بمنزلة : رأيته قائمًا ، كأنه صار خبرًا ، يعنى حالاً على حد من جعله صفة للنكرة .

ورد أبو العباس نصب نصفًا على الحال فقال :

هو خطأ ، وذلك أن نصفا ينبغى أن يكون معرفة .

والعلة التى ادعى بها التعريف فى بعضٍ ، وكلٍّ من الإضافة وهى فى (نصف) لأن معنى قوله فى نصف نصفه كما [أنه][٣] إذا قال : مررت ببعض قائمًا أو بكل جالسًا قائمًا ، فإنما تريد : بعضهم وكلهم .

والذى قاله خطأ . والقول ما قال سيبويه لأن النصف بمنزلة الثلث وسائر الأجزاء إلى العشرة ، ويثنى ويجمع كما يفعل بالثلث وما بعده ، تقول : / المال نصفان ، وهذه القوارير ١٥٨ / و
إلى أنصافها ، وليس هذا فى كل ولا فى بعض . ومن أوضح ما يبطل قوله ، قوله تعالى : ﴿فَلَهَا النِّصْفُ﴾[٤] ثم قال سيبويه :(**واعلم أن المضمر لا يكون موصوفًا**) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : إنما لم يوصف المضمر لأنك إنما تضمر ما ترى أن المخاطب يعرفه ، وإنما الصفة تحلية يفرق بها بين أسماء لوازم مشتركة اللفظ .

وقوله :(**ولكن لهما أسماء تعطف عليها تعُمُّ وتؤكِّدُ**) فإن معنى قوله : تعطف عليها ، أى : يبين بها عمومها وتؤكد ، وليس بعطف النسق الذى هو بحروف العطف ، ولكن هو على مذهب عطف البيان جاريًا مجرى النعت لما قبله ، لأن النعت تبيين كما أن العموم تبيين ، ولأجل هذا سمى النحويون العموم والتوكيد صفة للمضمر .

(١) س ، وبولاق ، وهارون : وقال آخر ، وهو ذو الرمة .
(٢) قائلة : ذو الرمة . ديوانه /٢٢٦ . سيبويه ٢٢٣/١ . الخصائص لابن جنى ٣٠١/١ . أمالى ابن الشجرى ١٥٣/١ .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) النساء /١١ .

وقوله :(**وذلك مررت بهم كلهم ، أى : لم أدع منهم أحدًا ، ويجيء توكيدًا كقولك : لم يبق منهم مُخَبِّرٌ ، وقد بقى منهم**) .

فإنه يريد أنك إذا قلت : مررت بهم كلهم وأردت : لم أدع منهم أحدًا فهو عموم وإن كان قد بقى منهم من لم تمر به ويكون قوله : (**كلهم على جهة التنكير لم مَرَّ به**) ، فهو توكيد جعل من مَرَّ به منهم كأنهم الجماعة ،(**ومنه - أيضًا - مررت بهم أجمعين اكتعين ، ومررت بهنَّ جمَعَ كُتَعَ ، ومررت به أجمع اكتع ، ومررت بهم جميعهم ، فهكذا هذا وما أشبهه ، ومنه : مررت به نفسه ، ومعناه : مررت به بعينه**) ، فهذه أشياء ذكرها سيبويه مما تجرى على المضمر من العموم والتوكيد . وقد ذُكِرَ .

قال سيبويه : (**واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفةً لأنه ليس بتحلية ولكنه يكونُ معطوفًا على الاسم كعطف أجمعين ، وهذا قول الخليل ، وزعم أنه لذلك ، قال : يا أيها / الرجل زيد أقبل ، قال : لو لم يكن على الرجل كان غير منون ، فإنه يعنى : أن الاسم العلم لم يسم بمعنى فى المسمى استحق له أن يسمى بذلك الاسم دون غيره ، كزيد وعمرو ونحوه لأن زيدًا لم يسم به لمعنى فيه مخالف به من سمى بـ (عمرو) ، وللمبهم مفارق للعلم لأن فى المبهم لفظًا يوجب التقريب كهذا وهذه وهذان وهاتان ، ولفظًا يوجب التبعيد كذلك وتلك وأولئك ونحوه**) . ١٥٨/ظ

قال سيبويه : (**ومن الصفة أنت الرجل كالرجل**) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : يريد أن الصفة قد تأتى على غير وجه البيان لما قبلها ، ولكن على المدح وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يعرفه ، ويأتى ذلك فى صفة الله تعالى على وجه التقرب إليه والثناء عليه ، وذكر صفاته كقول القائل :

قد أحسن الله الكريم الرحيم المنعم إلىَّ ، ويأتى فى صلاة الآدميين على المدح لهم لمن لعله لا يعرفه بذلك ، ولمن يعرفهم به على وجه الإخبار عن نفسه بمعرفة ذلك والتقرب إلى الممدوح كما يقول القائل لأهل بلد :

قد رأيت قاضيكم الفقيه المنصف العفيف ، وكنت عند أميركم الشجاع الذاب عن الحريم .

وقد يستعمل فى صفات المدح والذم ألفاظ يراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف كقولك : أنت الرجل كل الرجل ، ومررت بالعالم حق العالم ، وبالشجاع جدّ الشجاع ، يراد به المبالغة فى معنى المنعوت ، فإذا قال : يا رجل كل الرجل ، فمعناه : الكامل فى الرجال ، فإذا قال : حق العالم ، فمعناه : الكامل فى العلم ، فكذلك جد الشجاع ، وهكذا لو قال : يا للئيم كل اللئيم ، أو حق اللئيم ، كان مبالغة فى صفة باللوم ، قال الشاعر :

هو الفتى كلُّ الفتى فاعلموا

لا يفسد اللحم لديه الصُلول[1]

١٥٩ و / فأمّا إن قلت : هذا عبدالله كل الرجل ، فإنه لا يحسن كحسن ما فيه الألف واللام ، إذ ليس فى لفظ عبدالله معنى يكون الرجل مبالغًا فيه ، وكما هو جائز مع هذا لأنه لو قال : هذا كل الرجل ، لجاز ودل على معنى المبالغة والكمال ، والنكرة فى المدح كالمعرفة يدل على ذلك أنك تقول :

مررت برجل كل رجل ، وجدّ رجل ، وهذا عالم حق عالم ، فلما فرق بينهما فى المدح واللفظ الذى يوجب المدح ، كما لا فرق بين قولك : مررت بالعالم الكامل فى علمه ، وبين قولك :

مررت برجل كامل فى علمه .

قال سيبويه : (**ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك**) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : يعنى أن الرجل معرفة ، ومثلك وخير منك نكرة ، وقد وصف بهما المعرفة كتقارب معناهما ، وذلك أن الرجل فى قولك : ما يحسن بالرجل مثلك ، وبالرجل خير منك ، غير مقصود به إلى رجل بعينه ، وإن كان لفظه لفظ المعرفة لأنه أُريد به الجنس ، ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما فاجتمعا فى أنهما غير مقصود إليهما بأعيانهما ، فحسن نعت أحدهما بالآخر ، وكان من حق

(١) قائله الحطيئة . ديوانه /٨٤ . سيبويه ١٧٤/٢ . ابن يعيش ٤٩/٣ . اللسان (صلل) .

اللفظ والمساواة أن يكون لفظ النعت معرفة كلفظ المنعوت فامتنع دخول الألف واللام فى التعيين ، فاحتمل ذلك للضرورة ، ولو قال : إنى لأمرُّ بالرجل نائم فأنبهه ، وبالرجل صادق فاسمع منه ، على النعت لم يجز لأنه يمكن أن يقول : بالرجل النائم ، وبالرجل الصادق .

وما ذكر سيبويه عن الخليل أنه جُرَّ على نية الألف واللام فى : مثلك وخير منك ، إن كان يوجب التعريف لهما ويصير حكمهما حكم ما فيه الألف واللام ، فينبغى أن ١٥٩/ظ تصف بهما الأسماء الأعلام كما / تصف الأعلام بما فيه الألف واللام . وقد منع سيبويه من هذا وقال :

(لا يحسن بعبد الله مثلك ، على هذا الحد) ، وإن كان نية الألف واللام لا توجب التعريف فلا فائدة فى ذكره .

والذى عندى فى معنى قول الخليل من نية الألف واللام ، أن هذين الإسمين فى موضع ما فيه الألف واللام ، كأنّا قلنا فى موضع مثلك : المماثل لك ، وفى موضع خير منك : الفاضل لك ، والراجح عليك ، ولم يجز أن يوصف العلم بمثلك وخير منك لاختلاف الأول والثانى ، لأن الأول مقصود إليه ، والثانى غير مقصود إليه .

قال : **(وزعم الخليل أنه إنما جُرَّ على نية الألف واللام)** ، يعنى : مثلك ، وخير منك ،**(ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام ، كما أن (الجماء الغفير) منصوب على نية إلغاء الألف واللام نحو طُرًّا وقاطبة)** .

فإن نية إلغاء الألف واللام فى (الجماء الغفير) أنها فى موضع الحال والاسم الذى هى فى موضعه لا ألف ولا لام فيه كنحو : طُرًّا وقاطبة .

ومن النحويين من قال : إن الألف واللام فيها وفى (الأوبر) فى قول الشاعر :

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر[1]

(١) مجالس ثعلب /٦٢٤ . المقتضب ٤٨/٤ . الخصائص لابن جنى /٥٨/٣ . ابن يعيش ٧١/٥ . اللسان (جنى ، عسقل ، وبر)

زائدة ، وهذا غلط [قائله][1] لأنهما لو كانتا لا تأثير لدخولهما وكانتا فى نية الطرح لكان الاسم الذى يدخلان عليه باقيًا على لفظه من التنوين ومنع الصرف .

فيقال : القوم فيهما الجماء الغفير ، كما تنون لو لم يكن فيه ألف ولام ، ولجاز أن تقول : ولقد نهيتك عن بنات الأوبر ، لأن (أوبر) بغير ألف ولام لا ينصرف ، وإنما دخول الألف واللام على أوبر وسائر المعارف التى ليس فيها ألف ولام عند الضرورة ، لأنها تُنكّر ثم تُعرَّف بالألف واللام ، وقد مضى الكلام فى مثل هذا ، وقد تقدم شرح ما بقى من الباب وفيه قوله :

(ولم يُرد فى قوله : ما يحسُن بالرجل خبر منك أن يثبت له شيئًا بعينه ثم يعرفه له إذا / خاف التباسًا) . ١٦٠ و

وقوله : يثبت له يعنى المخاطب .

وقوله : تُعرِّفه الهاء للشىء .

وقوله : به الهاء لخير منك .

---

(١) الإضافة من : س .

هذا باب

بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة

(**وقطع المعرفة مبتدأة**) . وذكر الفصل إلى قول الفرزدق :

كومها وشبوبُها[(١)]

قال أبو سعيد : هذا البيت لم يذكر قائله فى كتاب سيبويه [و][(٢)] فى أكثر النسخ شنونها بنونين وشين ، وفى كتاب مبرمان وشيويها بيائين وشين وتحته السيوف السراع منها .

والذى رأيته فى شعره فى قصيدة يمدح فيها هشام بن عبدالملك أولها :

رأيت بنى مـــروان يرفع مُلكهم

ملوك شباب كالأسود وشيبها[(٣)]

وفيها يخاطب هشامًا بعد ما ذكَّره بآبائه :

ورثت أبى أخلاقه عاجل القِرَى

وضرب عراقيب المبانى شبوبها[(٤)]

والشبوب : السيف ، يشب فيها ضوءه إذا التهب .

وما ذكره سيبويه فى أول هذا الباب مفهوم المعنى ، يشتمل عليه شرح ما مضى .

قال سيبويه : (**وتقول : مررت برجلٍ الأسدِ شدةً**) ، فالأسد على ما يوجبه كلامه فى معنى : وليس فى تقدير مثل الأسد ولو كان مثل الأسد كان نكرة ، وكان نعتًا وقد تقول : زيدٌ رجلٌ من الرجال ، تريد نفاذةً ومضاءً فى الأمور ولا تقدر مثل رجل لأنه فى خلقته رجل وشدة ينتصب على المصدر أو على الحال ، كأنه قال :

الشديد شدة ، والماضى مسدا ، وقوله :

---

(١) البيت : ورثتُ أبى أخلاقَه عاجِل القِرى وعَبْط المهارى كومُها وشبوبُها

ديوانه /٦٦ . سيبويه ٢٢٥/١ .

(٢) زيادة من عندنا يقتضيها السياق .

(٣) ، (٤) ديوان الفرزدق /٦٦ .

(ولا يجوز أيضًا أن يكون نعتًا) لأنه ليس باسم جارٍ على الفعل والأقوى فى مثل هذا الرفع ، إمّا على التبعيض فيما أمكن التبعيض فيه وما لا تبعيض له ، فالابتداء وجميعا ، فالرفع فيه على الابتداء ، ولكن عبّر عما لا تبعيض/ فيه بالابتداء كقوله : ١٦٠ ظ

ولقد خبطن بيوت بشكر خبطةً

أخوالُنا وهم بنو الأعمام[١]

فأخوالنا لا تبعيض فيه ، وقد رفعه ، وكذلك لو قال :

مررت برجل الأسد شدة ، أو بأسد شدة ، وذلك كله على اضمار (هو) من غير تبعيض ، ولو قال :

مررت برجلين أسد وحمار ، كان تبعيضًا ، وقوله :

(وهذا عربىٌّ جيدٌ) . إشارة إلى الابتداء الذى لا تبعيض فيه ، وقوله : **(وقد جاء فى النكرة فى صفتها)** ، يعنى : وقد جاء الابتداء .

وقوله : **(فهو)** يعنى الابتداء فى المعرفة أقوى ، ومعنى سقبان طويلان ممشوقان طويلان[٢] .

---

(١) قائله : مهلهل بن ربيعة . سيبويه ١/٢٢٥ ، ٢٤٨ .

(٢) س : ملتفان .

هذا باب
ما يجرى عليه وصفة ما كان من سببه

(وصفة ما التبس به أو بشىء من سببه كمجرى صفته التى خلصت له) .

قال أبو سعيد : **(صفة ما كان من سببه)** ، يعنى : ما كان الفعل من فاعله اسمًا مضافًا إلى ضميره أو يكون ضميره متصلاً بجملة الكلام ، وهو هاهنا اسم الفاعل ، فإذا كان منها من فعل الموصوف به فقد جرى على من هو له كقوله : **(مررت برجل ضارب زيدًا ، وملازم عمرا)** .

فضارب وملازم صفة لرجل وفعل له ، فهى صفة قد خلصت له لأنه موصوف بها ، وهى مشتقة من فعل له ، وأمَّا صفة ما كان من سببه فقولك :

مررت برجل ضارب أبوه رجلا ، وملازم أبوه رجلاً ، فضارب صفة ، وهى اسم فاعل ، وفعله الضرب ، وفاعله أبوه ، وهو سبب الأول ، وهكذا قولك :

مررت برجل ملازم أبوه رجلا .

وأما صفة ما التبس به فقولك :

مررت برجل مخالطه داءٌ .

فالصفة مخالطه ، وهو فعل لداء ، وقد وقع بضمير الرجل ، فقد التبس به ، وأمَّا الذى
التبس بشىء من سببه ، فقولك : مررت برجل ملازم أباه/ رجلٌ ، ومررت برجل مخالط ١٦١/و
أباه داءٌ .

فالصفة ملازم ومخالط ، وفاعله رجل وداء قد التبس بالأب ووقع على ضميره ، فهذا ما التبس بشىء من سببه .

قال أبو سعيد : فى هذا الباب أشياء أجمع النحويون عليها واختلفوا فى غيرها ، فجعل سيبويه ما أجمعوا عليه أصلاً قدره ورد إليه ما اختلف فيه بشبه صحيح لا يقع على من تأمله لبس .

والذى أجمعوا عليه أن الصفة إذا كانت فعلاً للأول أو لسببه أو لها التباس به وكانت منونة ، فإنها تجرى على الأول وتنجر بجره ، ويوصف الأول بها كقولك : مررت بزيد ضارب زيد ، وضارب أبوه زيدًا ، وملازم أباه زيد .

ثم اختلفوا إذا كانت الصفة مضافة .

فأمّا سيبويه فأجرى جميعها على الأول كـ (هى) لو كانت منونة ، وأجرى غيره بعضها على الأول ومنع إجراء بعض فألزمه سيبويه إجراء الجميع على الأول أو المناقضة ، فقال : وإن زعم زاعم أنه يقول : مررت برجل مخالط بدنه داءٌ ، ففرق بينه وبين المنون ، قيل له :

أليس قد علمت أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء متى أردت بترك التنوين؟ .

ومعنى التنوين نحو : مررت برجل ملازم أبيك ، وملازمك ، فإنه لا يجد بُدّا من أن يقول : نعم ، وإلا خالف جميع العرب ، فإذا قال : نعم ، قيل له :

أفلست تجعل هذا العمل إذا كان منونًا ، وكان لشىء من سبب الأول أو التبس به ، بمنزلته إذا كان للأول؟ كأنك قلت : مررت برجل ملازم ، فإنه قائل : نعم ، فيقال له : فما بال التنوين وغيره استويا حيث كان للأول .

وهذا من أثبت الحِجاج لأنه قدر الخصم بأن غير المنون حكمه كحكم المنون فيما كان فعلاً للأول ، وقدره بأن فعل الأول ، وفعل سببه ، وما التبس به إذا كان منونًا/ يجرى ١٦١ ظ
مجرى واحدًا وألزمه بعد ذلك أن غير المنون من فعل الأول وفعل سببه ، وفعل ما التبس به يجرى مجرى واحدًا ، ثم لزمه أن ينصب المعرفة المضافة فيقول :

مررت بعبدالله الملازمته أبوه ، لأنه حين قال :

مررت برجل مخالط بدنه إذا لم يكن سبب نصبه وترك إجرائه على الأول إلا الإضافة .

وفى بعض نسخ كتاب سيبويه : وذلك أن قومًا ينصبون كل ما كان من ذا مضافًا على كل حال ، فإن كان هذا من كلام سيبويه فهو أقوى فى إلزامهم من القياس بكلام

العرب [ثم احتج لما ذهب إليه بعد تقويته بالقياس الذى ذكرناه بكلام العرب][1] ، فقال :

(ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها ، تقوله لم يلتفت إليه ولكنَّا سمعناها تنشد هذا البيت جرًا :

وارتشن حين أردن أن يرميننا

نبلا مقذذة بغير قِداح

ونظرن من خلل السيور بأعين

مرضى مخالطها السقام صِحاح[2]

وأنشد غير من العرب بيتا فأجروه هذا المجرى :

حمين العراقيب العصا وتركنه

به نفس عالٍ مخالطه بُهُر)[3]

فالشاهد من البيت الأول : خفض مخالطها ، ومن الثانى : رفع مخالطه أجروه على نفس عال ، وهذا من حجة من ينصب إذا كان مضافًا .

ولمن خالف سيبويه فى الصفة المضافة التى ليست للأول ، ولما التبس به فى هذا الباب مذهبان :

أحدهما : مذهب عيسى بن عمر ، وهو أنه جعل ما فى هذا الباب عملين .

أحدهما ـ عمل ثابت ليس فيه علاج يرونه نحو الآخذ واللازم والمخالط وما أشبهه .

والآخر ـ عمل فيه علاج نحو الضارب والكاسر ، وفتح اللفظ به فيه على ثلاثة أقسام[4] ، فجعل ما كان من باب الصفات من باب الضارب والكاسر إذا لم يكن الاسم

---

(١) الإضافة من : س .
(٢) البيتان لـ (ابن ميادة المُرىّ من غطفان) :
سيبويه ٢٢٧/١ . الخزانة ٢٩٣/٢
(٣) قائله : الأخطل :
ديوانه /١٩٨ . الخزانة ٢٩٤/٢ . سيبويه ٢٢٧/١ .
(٤) س : وقسّم اللفظ فيه على ثمانية أقسام .

الأول الموصوف رفعًا على كل/ حال، كقولك: مررت برجل ضاربه عمرو، ورأيت رجلاً ضارب أبيه عمرو. ١٦٢ و

والثانى، أنه جعل اللازم نصبًا إذا كان واقعًا كقولك:

مررت برجل ملازمه زيد، وبماء مخالطه عسلٌ، وأتيت بلبنٍ ممازجه ماء إذا كانت الملازمة والمخالطة والممازجة قد وقعت ووجدت، كأنه قال:

ملازمه الساعة، ومخالطه الساعة، وممازجه الساعة.

والثالث، أنه جعل الفعل والملازم إذا كان غير واقع جاريًا على الأول، وذلك قولك:

مررت برجل مفارقه الروح، وبرجل متلفه السير، إذا لم يقع المتلف ومفارقه الروح.

كأنه قال: متلفه غدًا السير.

والمذهب الآخر مذهب يونس، وهو:

أنه يجعل ما كان واقعًا من ذلك نصبًا كمذهب عيسى فى الفعل اللازم الذى لا علاج فيه، ويجعل ما كان غير واقع رفعًا على كل حال، بمعنى فى الفعل اللازم وفيما كان علاجًا نحو الضرب والكسر.

قال سيبويه: (**فإذا جعلته**[1] **اسمًا لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال، تقول: مررت برجل ملازمه رجل، أى: مررت برجل صاحب ملازمته رجل، وهو كقولك: مررت برجل أخوه رجل**)، يعنى أن ملازمه يجعل بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل، لأن حقيقته اسم كقولك: غلامه وأخوه، وإن جمع على هذا الحد، قلت:

مررت برجل ملازموه بنو فلان، لأنه لم يذهب به مذهب الفعل، فيوحد لتقدمه، فصار كقولك:

مررت برجل غلمانه بنو فلان، واخوته وأصحابه، فإن جعلته عملاً جاريًا مجرى الفعل، قلت:

مررت برجل ملازمه قومه، كأنك قلت: ملازم أباه قومه أى قد لزم أباه قومه فوجدته لما أجريته مجرى الفعل لتقدمه، وأما قول سيبويه:

---

(١) س: جعله.

(فإن زعموا أن ناسًا من العرب ينصبون هذا [فهم ينصبون : به داء مخالطه ، وهو صفة للأول . وتقول : هذا غلامٌ لك ذاهبًا . ولو قال : مررت برجل قائما . لجاز ، فالنصب على هذا][1]) . وذكر الفصل .

١٦٢/ظ [قال المفسر][2] فإنه ذكر حجاج من نصب :

مررت برجل مخالطه دم ، وأنَّ من العرب من/ ينصبه على الحال ، فنصب مخالطه على الحال ، وإن كان يرفع على أنه صفة لداء ، وهذا غلام لك ذاهبا على الحال .

وإن قيل : ذاهب على الصفة ، ومررت برجل قائمًا وإن كان يقال : قائم على الصفة .

---

(١) الإضافة من : س .
(٢) الإضافة من : س .

هذا باب
ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول

(إذا كان الشىء من سببه) . وذكره .

قال أبو سعيد : ما احتج به بيِّن ، وهذه الصفات هى الأسماء المتقدمة فى التحصيل ، لأن قائلاً لو قال :

ضربت قائمًا أبوه لكان الضرب واصلاً إلى غير الأب فصار قائمًا الذى نصبه الضرب غير الأب ، ولو قيل : لعن الله قائمًا أبوه لوقع اللعن على قائم والأب لم يدخل فى اللعن ، فجعل قائمًا على الموصوف الذى قام مقامه ، كأنه قال :

ضربت رجلاً قائمًا هو الرجل المحذوف .

وكذلك كان زيد قائمًا أخوه ، فقائمًا أخوه هو زيد لأن الخبر هو المخبر عنه .

هذا باب
الرفع فيه وجه الكلام وهو قول العامة[١]

(وذلك : مررت بسرجٍ خَزٍّ صُفَّتُه) . وذكر الباب .

قال أبو سعيد : أما قولك : مررت بسرج خز صفته ، وبصحيفة طين خاتمها ، وبرجل فضة حلية سيفه ، وبدار ساج بابها فإنك إذا أردت حقيقة هذه الأشياء ، لم يجز غير الرفع ، ويصير بمنزلة : مررت بدابة أسد أبوه ، وأنت تريد بالأسد السَّبع ، لأن هذه جواهر ، ولا يجوز النعت بها ، وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى أخبر فيها ما حكى عن العرب ، فقد سمع منهم :

هذا خاتمٌ طينٌ ، تحمل طين على طين ، كما قال الشاعر :

١٦٣ و / كد كان الدر ابنة المطين[٢]

وإذا سمع منهم : صُفَّتُه خزٌّ ، تحمل على : ليّنة .

وقد يقال للشيء اللين : أنه خز ، يريد : لينة ، كأنهم قالوا : هو ليِّن ، أى : مثل خزٍّ .

وقد سمع منهم : مررت بقاع عَرْفج[٣] كله ، ومررت بعرب أجمعون ، ومعناه : مررت بقاع ثابت كله أو مسد كله ، لأن العرفج : شوك ، ويقوم منعوتين أو مفسرين أجمعون .

وجملة الأمر أنه إذا جعل شيء من هذا صفة ورفع بها ما بعدها ، فمن النحويين من يذهب إلى أنه بتقدير مثل وحذفه ، فإذا قال : مررت بدار ساج بابُها ، وسرج خز صفته ، وهذا مذهب المبرد فى مثل هذا ، ومنهم من يجعل اسم الجوهر فى مثل هذا فاعلا ، ويرفع به ، فإذا قيل : مررت بدار ساج بابها ، وجعل الساج فى تقدير : وثيق وصلب ،

---

(١) قال هارون : أى عامة العرب ، لا العوام من الناس : ٢٣/٢ .

(٢) البيت :

فأبقى باطلى والجد منها كد كان الدر ابنة المطين

قائله : المثقب العبدى

من قصيدة طويلة مطلعها :

أفاطم قبل بينك منّعينى ومَنْعُكِ ما سألتُك أن تبينى

٣) شجر سهلى واحدته بهاء وبه سمى الرجل والعرافج : رمال لا طريق فيها . القاموس (عرفج) .

ونحوه ، فكأنه قال : مررت بدار وثيق بابها أو صلب ، ويتأوّل فى خزٍّ : لين صفته ، وفى كل شىء منه ما يليق بمعناه .

أنشد بعض النحويين فى جواز نحو هذا :

وليل يقول الناس من ظلماته
سواءٌ صحيحاتُ العيون وعُورُها[1]
كأن لنا منه بيوتًا حصينةً
مسوحا أعاليها وساجا ستورها[2]

وذهب بالمسوح إلى سود .

وساج إلى كثيف .

والأجود رفع مسوح وساج .

(١) قائله : مضرس بن ربعى . حماسة ابن الشجرى /٢٠٤ . الخزانة ٢٩١/٢ .
(٢) القائل : الأعشى ، ديوانه/ ٤٢٣ ، ولمضرس بن ربعى فى الحماسة الشجرية ٧١٠/٢ . خزانة الأدب ١٨/٥ . ديوان المعانى ٣٤٣/١ ، وبلا نسبة فى لسان العرب ٣٠٢/٢ . (سرج)

هذا باب
ما جرى من الأسماء التى تكون صفة
مجرى الأسماء التى لا تكون صفة

(**وذلك أفعل منه**) ، وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : اعلم أن ما يقع بعد الاسم من الأسماء المفردة والمضافة أو الموصولة على ضربين :

أحدهما : يكون صفة للأول .

والآخر : لا يكون صفة له .

١٦٣ ظ فأما الذى يكون صفة فما كان تحلية أو جرى مجرى التحلية وذلك/ قولك : مررت برجل قائم ، وكاتب وضاحك ونحوه ، ومنه : مررت برجل خير منك ، ومثلك وحسبك من رجل ، وبدرهم سواء ، وبرجل أبى عشرة .

وما لا يكون صفة ، فنحو : بستان ودار وحصير ودفتر ونحوه ، لا تقول : مررت بملكك البستان ، ولا بملكك ثوب ، إلا على البدل ، ولا بملكك بستانك ، ولا بمالك دفترك إلا على البدل أيضًا ، فإن اتصل بشىء مما لا يكون صفة : انهم يكون معه جملة مبتدأة وخبر ، نحو : مررت برجلٍ دفترٌ له عندك ، وبرجلٍ ثوبهُ فاخرٌ ، ونحو ذلك جاز وتكون الجملة نعت الأول ، وأما الصفة إذا اتصل بها اسم فعلى ضربين :

أحدهما : يختار أن يجرى مجرى الاسم الذى يكون[١] صفة ، فيرفع بالابتداء والخبر ، وهو قولك : مررت برجل خير[٢] منه أبوه ، وبرجل سواء عليه الخير والشر ، وبرجل أب للصاحبة ، وبرجل حسبك به من رجل ، فهذا الضرب من الصفة يرفع كما يرفع ما لا يكون صفة ، ويكون ما بعده خبرًا له ، وهذا يعنى ترجمة الباب ، لأن «خيرٌ منه» وسواء ، وحسبك ، وأيما رجل ، وأبوه عشرة ، إذا انفردت كانت صفة ، وإذا كانت بعدها أسماءٌ لم تكن صفة بمنزلة أسماء الجواهر وتحقيق لفظ الباب أن يقال : **هذا باب ما جرى من الأسماء التى تكون صفة إذا انفردت مجرى ما لا يكون صفة إذا لم ينفرد .**

(١) س : لا يكون .
(٢) س : أحسن .

والضرب الآخر من الصفة ما يجرى على ما قبله فى إعرابه ويرتفع به ما بعده كارتفاع الفاعل بفعله ، وهو قولك : مررت برجل شديد عليه الحر والبرد ، من قبل أن شديدًا اسم فاعل منه ، والحر والبرد مرفوعات به ، وهكذا مررت برجل مستوٍ عليه الخير والشر ، جررت لأنه صار عملاً بمنزلة قولك : مررت برجل مفضضٍ سيفه ، ومررت برجل مسموم شرابه ، وجملة ما يكون صفةً/ جاريًا على الأول ، ويرتفع به ما بعده ما كان من ١٦٤ و
أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، وقد مضى شرحها .

وأما ما يكون صفة فى الانفراد ولا يكون صفة فى غير الانفراد ، فما ذكره فى هذا الباب من قوله : (**خير منه أبوه ، والأسماء التى ذكرت ومعه**) .

وذكر سيبويه فصولاً بين البابين يبعد بها من مذهب الفعل خيرٌ منه أبوه فيه ، فيرتفع ما بعده ويفصل ما بينها وبين أسماء الفاعلين بالصفات المشبهة منها ، لأن أسماء الفاعلين تفرد وتؤنث بالهاء ، وقد ذكرناه ، وتثنى وتجمع وتدخل عليها الألف واللام وتضاف إلى ما فيه الألف واللام ، وهذا كله يجرى على الصفة المشبهة نحو حسن وكريم وطويل ، فتقول : الحسن الوجه ، كما تقول : الملازم الرجل ، وليس ذلك فى باب (**خير منه**) لأنه لا تدخل فيه الألف واللام ، ولا يفرد وما يفرد أقرب إلى الفعل ، لأن الفعل ينفرد ، تقول : مررت برجل يضحك ويتكلم ، ويدخله التأنيث فتقول : مررت بامرأة تضحك وضحكت ، ويتصل به تثنية الضمير وجمعه ، تقول : مررت برجلين يضحكان ، وبرجال يضحكون .

والألف واللام تدخل على اسم الفاعل الذى منزلته وحكمه حكم الفعل ، وقدمنا من [الاحتجاج][١] الفصل[٢] بينهما فى باب الصفة ما يوجب ألاّ يرفع ما بعد (**خير منه**) بما يغنى عن إعادته .

فإذا قلت : مررت برجل سواء فى الخير والشر جررت ، لأن سواء صفة للأول وليس بعده ما يرتفع به[فإن قلت : برجل سواءٌ أبوه وأمه ، رفعت سواء على أبوه وأمه ، سواء بالابتداء][٣] ، فإن قلت : برجل سواء درهمه ، كما تقول : مررت برجل تمام درهمه ، ولو

---

(١) الإضافة من : س .
(٢) س : للفصل .
(٣) الإضافة من : س .

درهمه ، ولو خفضت سواء لرفعت ما بعده بالفاعل ، وقد ذكرنا أن ذلك لا يحسن ، وتقول : مررت برجلٍ سمٌ شرابه ، وفضة سيفه على الابتداء والخبر ، وليس ذلك كـ (مسموم/ ومفضضٍ) لأنه مسموم ومفضض اسم مفعول جارٍ على الفعل ، قال سيبويه : ١٦٤ ظ

(وزعم يونس : أن ناسًا يجرون هذا كما يجرون مررت برجل خز صفته) .

قال أبو سعيد : كأنهم يتأولون فى ذلك تأويل اسم الفاعل فيُتأوّل (خيرٌ منه أبوه) تأويل (فاضل عليه أبوه) ، و(راجح عليه أبوه) ، ونحو هذا .

ويتأولون فى : سواء أبوه وامه ، مستوٍ أبوه وأمه ، كما يتأولون فى خزٍّ صُفَّتُه ، ليِّن صُفَّتُه .

ثم ذكر سيبويه تقويه الرفع بأنك لا تقول : مررت بخيرٍ منه أبوه ، ولا سواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ ، كما تقول : بحسن أبوه ، ثم قال سيبويه :

(و تقول : مررت برجل كل ماله درهمان ، لا يكون فيه إلا الرفع ، لأن «كل» مبتدأ ، والدرهمان مبنيان عليه فإن أردت به[1] ما أردت بقولك : ما مررت برجلٍ أبى عشرة أبوه ، جاز لأنه قد يوصف به) .

قال أبو سعيد : يريد أن الاختيار رفع «كل» ، و«أبو عشرة» ، ويجوز : مررت برجل أبى عشرة أبوه ، وليس بالاختيار ، فإذا أجريته على الأول ورفعت أبوه صار التأويل : مررت برجل والد عشرة أبوه ، وإذا أضفته قلت : مررت برجل أبى عشرة أبوه كما تقول : بضارب زيدٍ[2] أبوه ، وعلى هذا تقول : مررت برجلٍ كل ماله درهمان ، كأنه قال : مجتمع له درهمان ، أو جامع مع ملكه درهمان ، وليس ذلك بأبعد من : مررت برجل خزٍّ صُفّتُه ، لأنك قد تصف بـ (أبى عشرة) ، وكل مال مفردين ، فتقول : مررت برجل أبى عشرة ، ومررت بمال كل مال ، ولا تقول : مررت بثوب خز على النعت .

قال سيبويه : **(ومن جواز الرفع فى هذا الباب إنى سمعت رجلين من العرب يقولان : كان عبدالله حسبك به رجلا)** ، وذكر الباب .

---

(١) هارون : بقولك .

(٢) س : عشرة .

قال أبو سعيد : عبدالله : اسم كان ، وحسبُك : مبتدأ ، وبه : / خبره ، وهو فى موضع ١٦٥/و
رفع ، ورجلاً : نصب على التمييز ، ولو أجراه على الأول ، لقال : كان عبدالله حسبك به ، تنصب حسبك بخبر كان ، وبه فى موضع الفاعل ، تقول : كفى بالله ، والمعنى : كفى الله ، وإجراء حسبك على الأول أقوى من إجراء ونحوه إذ كان حسبك مفردا يوصف به لأنه مأخوذ من أحسبنى الشىء ، أى : كفانى .

هذا باب
ما يكون من الأسماء صفة لمفرد
وليس بفاعل ولا صفة
تشبه الفاعل

(**كالحسن وأشباهه، وذلك قولك: مررت بجبة ٍ ذراع طولها**). وذكر الفصل.

قال أبو سعيد: ما كان من المقادير نعتًا لما قبله إذا انفرد بما يتضمن لفظه من الطول والقصر والقلة والكثرة، ناب عن طويل وقصير وقليل وكثير.

فإذا قال: مررت بحبلٍ ذراعٍ، فكأنه قال: قصير، فإذا قال: بحبل سبع أذرع، فكأنه قال: بحبل طويل، وإذا قال: بإبلٍ مائة، فكأنه قال: بإبلٍ كثيرة، وإذا قال: بإبل خمسين[1]، فكأنه قال: بإبلٍ قليلة.

فإن قال قائل: فهَلا نعتُّم بـ (قفيز) ونحوه، وأجريتموه مجرى قليل وكثير كما فعلتم بذراع، تقول: مررت بحنطةٍ قفيز على الصفة بتأويل حنطة قليلة كما قلت: بحبل ذراع، بتأويل قصير، قيل كذلك تفعل وهذا واجب فى جميع الأعداد من أى صنف كان، ألا ترى أنك تقول: مررت بنسوة أربع، ورجال خمسة، وسائر الأعداد، وجاز الوصف بذراع، وشبر، وباع، ونحوه من سائر المقادير، كما جاز فى الأعداد.

وإنما منع سيبويه من الصفة بـ (قفيز) فى قوله: (**مررت ببُرٍ قفيزٍ بدرهم**) على الصفة، لأنك لم تُرد أنَّ فِعل البُرِّ الذى مررت به كله قفيزًا واحدًا، كما أردت بقولك:
١٦٥ ظ مررتُ ببُرٍّ بدرهم، وإن كان قفزانًا كثيرة، / وإذا جئت بعد المقدار باسم، جعلت المقدار له، رفعت على الابتداء والخبر، تقول: مررت بجبة ذراع طولها، وبثوب سبع طوله، وبرجل مائة إبله، وببر قفيز كله، وبنسوة أربع عددهن، وناس خمسة أولهم.

وإنما اختير فيه الرفع لأن ما هو أقرب إلى الفعل منه يختار فيه الرفع، كقولك: مررت برجل خير منه أبوه، وأفضل منه زيد، ولم يكن مثل باب حسن الوجه، لأنك

---

(١) س: خمس.

تقول[١] : مررت بجبة ذراع الطول ، إذا نونت ولا ذراع الطول إذا لم تنون ، كما تقول : حسن الوجه إذا نونت ، وحسن الوجه إذا لم تنون ، وبعض العرب يجر ، كما يخبر الجر حين يقول : مررت بسرج خز صفته فتقول : مررت بجبة ذراع طولها ، كأنك قلت : قصير طولها ، ومررت برجل مائة إبله ، كأنك قلت : كثيرًا إبله ، وفى سياق كلام سيبويه ، **(ومنهم من يجره)** بعد قوله ، **(وبعض العرب يجره)** لأنه :

أراد : تشبيهه برجل أسد أبوه ، وما بعد هذا من كلامه ، فقد مضى تفسيره .

قال سيبويه : **(وزعم يونس أنه لم يسمع من أحد[٢])** ، يعنى : مررت برجل مائة إبله ، **(ولكنهم يقولون : هو نار جمرة ، لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدإ)** . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : من قال : هو نار جمرة ، جعل النار فى تأويل فعل ، كأنه قال : مجمر جمرة ، فجعل فى : أسد أبوه من تأويل شديد ، وفى مائة ابله من تأويل كثير ، مثل : ما فى نار من تأويل : مجمر ، وأحوج إلى هذا ، أن جمرة لابد من[٣] نصبها فى شيء يجرى مجرى الفعل .

وقال الزجاج : باب الأخبار أن تكون أفعالاً ، لأنك إنما تخبر بحدث ، وقولك : هو نار جمرة ، ليس الضمير لنار ، إنما هو لرجل ، أو جوهر ، وإنما المعنى هو مثل : نار جمرة ، وقال أخبر : مررت برجلٍ نارٍ جمرةً ، أريدُ مثل نارٍ ، كما أردتَ حيثُ كان خبر
١٦٦/و ابتداءٍ ، / كأنك قلت : مررت برجل مثل نار ، أو شبه نار جمرة .

قال : وكلام سيبويه يدل على أن نارًا تقع خبرًا ولا تقع صفة .

فقال أبو سعيد : أظنه تأول من كلام سيبويه قوله : ولكنهم يقولون : هو نار جمرة ، لأنهم قد بنوا الأسماء على المبتدإ ولا يصفون بها ، وليس الأمر كذلك عندى ، ومما يجرى مجرى ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك فى الرفع : مررت برجلٍ رجلٍ أبوه ، إذا أردت معنى : أنه كامل ، والجر والإجراء على الأول فيما كان صفة محضة أحسن من الابتداء والخبر ، كقولك : مررت برجل حسن أبوه ، وفى هذا بُعْدٌ لأنَّ

(١) س : لأنك لا تقول .
(٢) س : ثقة .
(٣) س : فى .

(حسن) يجرى مجرى الفعل ، والأولى أن يرفع به الأب إن كان من سبب الأول كما يرفع ضميره فى قولك : مررت برجل حسن ظريف أبوه ، فالرفع فيه الوجه ، والجر فيه قبيح . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : إذا قلت : مررت برجل حسن ظريف ، لم يحسن جر (حسن) و(ظريف) إذا أردت أن ترفع الأب بـ (حسن) وظريف : نعت لحسن ، لأن باب الإجراء والصفة والعمل فيه بُعد ، إنما هو للأسماء الجارية على الأفعال التى تؤنث وتُذكّر ، فإذا أضفت اسم الفاعل خرج من الأفعال وقوى فى الإسمية ، فصار الباب الرفع فيه ، فيكون أبوه مبتدأ ، وحسن ظريف خبره مقدم ، ويجوز أن يكون (حسن ظريف) خبرٌ مقدمٌ[١] . ويجوز أن يكون حسن ظريف هو المبتدأ على ضعف ، ولو قلت : مررت برجل حسن ظريف أبوه ، فرفعت الأب بـ (ظريف) كان جائزًا حسنًا ، ولو قلت : مررت برجل حسن ظريف أبوه ، فرفعت الأب بـ (ظريف) كان جائزًا حسنًا ، ولو قلت : مررت بضارب ظريف زيدًا ، وهذا ضارب عاقلاً أباه ، كان قبيحًا لأنه وصفه فجعله كالاسم الذى يبتدأ به ثم يوصف .

١٦٦ / ظ قال سيبويه : (**فإن قلت : مررت برجل شديد رجل أبوه ، فهو رفع لأن [و]**[٢] / **هذا إن كان صفةً فقد جعلته فى هذا الموضع اسمًا بمنزلة : أبى عشرة ، يفتح فيه ما يفتح فيه ، ومن قال :**

(مررت برجل أبى عشرة أبوه) ، قال : مررت برجل شديد رجل أبوه) .

قال أبو سعيد : إذا قلت : مررت برجلٍ شديد رجل أبوه ، فـ (رجل) الذى بعد شديد بدلٌ من شديدٍ ، فبطل أن يعمل شديدٌ فى (أبوه) وقد أبدل منه رجلٌ لأن الفعل لا يُبدل منه الاسم ، فإن وجدناه ورفعنا أبوه برجل ، جرى مجرى : أبى عشرهٍ لأن حكمهما واحدٌ فى اختيار الرفع فيهما ، وليس قولك : مررت برجل أبى عشرةٍ أبوه ، كقولك : مررت برجل حسن الوجه أبوه ، لأن حسن الوجه أبوه ، كقولك : حسن الوجه ، فصار [بـ][٣] دخول التنوين يشبه ضاربًا ، إذا قلت : مررت برجل ضاربًا وأبو عشرة ، لا يدخله التنوين ، فلا

(١) هكذا فى الأصل ، والصواب : خبرًا مقدمًا .
(٢) الإضافة من : س .
(٣) الإضافة من : س .

تقول : مررت برجل أب عشرة ، كما تقول : حسَن الوجه ، وقد مضى الفصل بينهما ، وقد أعاد سيبويه ما يؤكد به الفصل بينهما ، وقد شرحناه . قيل : قال سيبويه : (**وأما قوله : مررت برجل سواءٍ والعدم**) فلابد من أن تجعل سواءً نعتًا لرجلٍ لأنه ليس مع سواء اسم ، فيكون معه مبتدأ وخبرًا ، فصار بمنزلة قولك : مررت بقوم سواء ، وإذا أجريت سواء على الرجل ففيه ضمير لأنه فى معنى مستوٍ ، فإذا عطفت على ذلك الضمير أكدت ، كما يجب فى ضمير المرفوع إذا عطفت عليه ، والضمير الذى فى سواء مثل الضمير الذى فى : عرب أجمعون ، لأن عربًا محمول على متعربين ، كما أن سواء فى معنى مستوٍ ، وأجمعون توكيد للضمير فى عرب .

فأما قول سيبويه : (**وهى معطوفة**) ، فإنه يعنى : أجمعين ، ويعنى بالعطف : عطف البيان .

وقوله : (**على المضمر**) . يعنى : المضمر فى عربٍ كما تقدم ، وقوله : (**وليست** ١٦٧/و
/ **كأبى عشرة**) ، يعنى : وليست أجمعون فى ارتفاعه بمنزلة ارتفاع أبى عشرة أبوه .

وقوله : (**فإن تكلمت به على قبحه رفعت**) ، يعنى : إن قلت : سواء والعدم من غير توكيد رفعت سواء ، يعنى : إن جئت بـ (هو) فى : سواء هو والعدم ، ولم يجعل هو توكيدًا للمضمر وجعلته مبتدأ وعطفت عليه العدم رفعت ، سواء خبر المبتدأ كأنك قلت : مررت برجل هو والعدم سواء ، فيصير كقولك : مررت برجل سواء درهمه .

قال سيبويه : (**وتقول : ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشر منه إليه**) . وذكر الفصل .

قال أبو سعيد : إذا قلت : ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إليه ، فأبغض [نعت][1] لرجل وإليه : فى صلته ، والهاء فى إليه : ضمير لرجل . كأنه قال : منه إلى زيد ، وكذلك وأحسن فى عينيه الكحل منه أحسن نعت رجلاً والهاء فى عينيه تعود إلى الكحل ، وفى عينه الآخر العود إلى شىء قد ذكر كأنه قال : فى عين زيد ، فإن قيل : فقد مَرَّ من احتجاج سيبويه فى (**مررت برجل خير منه أبوه**) ما يوجب أن يكون هذا مثله لأنه احتج فى رفعه بأنك لا تستطيع أن تفرد شيئًا من هذه الأشياء لو قلت : هذا رجل خير ، وهذا رجل أفضل . لم يستقم وكذلك لا تفرد أبغض وأحسن فى قولك : ما رأيت

(١) الإضافة من : س .

رجلاً أبغض وأحسن فى قولك : ما رأيت رجلاً أبغض أو أحسن ، وذكر أيضًا أن الذى يجرى على الأول اسم الفاعل والصفة المشبهة ، وقوله : ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل ليس باسم فاعل ولا صفة مشبهة ، وقد اجتمعا فى علة منع الإجراء على الأول فَلِمَ أجريت أحدهما عليه ، ومنعت إجراء الآخر ؟

الجواب : ان بينهما فرقًا فى المعنى يوجب ان ما أجراه على الأول قُرب شبه من
١٦٧ ظ اسم الفاعل ، وفرقًا فى اللفظ / دعت الضرورة فيه إلى إجرائه على الأول ، فلما فرق المعنى فإنك إذا قلت : مررت برجل خير منه أبوه أو أفضل منه زيد ، فمن يقع على المفضول والذى بعده هو الفاضل ، وأحدهما غير الآخر ، يعنى رجل وليس للأول فى الفضل صنع ، وإذا قلت : ما رأيت رجلاً أحسن فى عينيه الكحل ، والكحل هو الفاضل ، فصار الفاضل واحدًا ، وصار ما اكتسب من الفضل بسبب الأول ، وذلك أنك تفضل الكحل إذا كان فى عين زيد على نفسه إذا كان فى عين غيره فيكون به فى غير المذكور فضل ونقص ، وكذلك لو قلت : مررت برجل أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فضل الكحل لكونه فى عين الرجل على نفسه فى عين زيد ، وأما الفرق فى اللفظ فإنك إذا قلت : مررت برجل خير منه أبوه وأفضل منه زيد ، فـ (منه) فى صلة خير ، وأفضل وأبوه وزيد : مبتدآت أو خبر مبتدأين ، ولم تفصل بين شيئين أحدهما فى صلة الآخر ، ولو رفعت ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، فرفعت أحسن ، لكان إما مبتدأ خبره الكحل أو الكحل مبتدأ وخبره أحسن .

وقوله : (**فى عينه منه فى عين زيد كله فى صلة أحسن**) ، فتفصل بين أحسن وبين ما فى صلته بالكحل الذى حقه أن يكون مؤخرًا عن الجميع أو مقدما على الجميع ، فإن أخرته قلت : ما رأيت رجلاً أحسن فى عينيه منه فى عين زيد الكحل .

ففى هذا - أيضًا - قبح لأنه إضمار قبل الذكر وتجعل أحسن مبتدأ ، فهو فاسد لأن ما منه ضمير الكحل فهو مؤخر ، وإن جعلت أحسن خبرًا مقدمًا ، جاز إن قدمت الكحل قلت : ما رأيت رجلاً الكحل فى عينيه أحسن منه فى عينه منه فى عين زيد ، جاز بلا
١٦٨ و خلاف فأدى ذلك إلى أن يقال : (**ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إلى زيد**) ، / فى تأويل : ما رأيت رجلاً مبغضًا إليه الشر ، كما بغض إلى زيد ، وما رأيت رجلاً عاملاً فى عينه الكحل كعمله فى عين زيد ، وقد خففوا وحذفوا ما لا ليس فيه لعلم المخاطب ،

وأقعوا من على غير ما كانت تقع عليه ، فقالوا : ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه ، والضمير فى منه المذكور جرى ذكره ، والأصل : ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، فحذفوا الضمير العائد إلى الكحل فى منه واكتفوا بذكر الكحل ، وحذفوا فى عين الأخيرة اكتفاءً بما تقدم من ذكر عينه ، وفصلوا بين الاسم المحتاج إلى ذكره ، ومثله : ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه ، وما من أيام أحب إلى الله تعالى فيها الصوم فى عشر ذى الحجة ، والأصل : أحب إلى الله تعالى فيها الصوم منه إليه فى عشر ذى الحجة ، وأوقفوا على عشر ذى الحجة ، وهى فى الأصل : واقفة على ضمير الصوم ، فالمعنى هو المعنى الأول ، وإن وقع هذا الحذف ، وقوله :

(**والهاء فى منه : هو الاسم الأول**) الذى كنى بذكره قبل الحذف على ما قد بيناه .

وقوله :

(**ولا تخبر أنك فضلت بعض الأيام على بعض**) .

(**والهاء فى الأول هى للكحل**) ، **يعنى فى منه قبل الحذف** (**وإنما فضلت**[1] **فى هذا الموضع على نفسه فى غير هذا الموضع ولم يرد أن يجعله أحسن**[2] **من نفسه البتة ، قال الشاعر** [**وهو : سُحيم بن وثيل**][3] :

مررت على وادى السباع ولا أرى
كوادى السباع حين يُظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئيةً
وأخوف إلا ما وقى اللهُ ساريا[4]

والمعنى : أقل به الركب تئيةً منهم به) .

والهاء به الأولى ضمير واديا ، والهاء فى به التى بعد ضمير وادى السباع ، وأتوه : نعت لركب ، وتئيةً فى معنى لبث وتمكث ، كأنه قال : ولا أرى واديا أقل به مكثًا وتلبّثا

(١) س : فضلته .
(٢) س : خيرًا .
(٣) الإضافة من : س .
(٤) سيبويه ٢٣٣/١ . الخزانة ٥٢١/٣ . العينى ٤٨/٤ . معجم البلدان : (وادى السباع) .

١٦٨/ظ / به الركب إذا أتوه منهم بوادى السباع ، فحذف منهم وبه كما تقول : أنت أفضل ، ولا تقول من أحد ، وتقول : الله أكبر ، ومعناه أكبر من كل شيء ، كما تقول : لا مال ولا تذكر لك ، ولابد من تقديره وما يشبهه ، لأن مال يحتاج إلى خبر ومثل هذا كثير .

وما جعل فى النكرة المجرورة فى موضع نعته رفعًا بالابتداء ، فهو فى المعرفة رفع فى موضع الحال منه قوله تعالى : ﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات﴾[١] إلى قوله : ﴿ومماتهم﴾[١] ، وقوله : (**وتقول : مررت بعبد الله خير منه أبوه ، ومن أجراه على الأول**) ، يعنى فى النكرة فإنه ينبغى أن ينصب فى المعرفة ، يعنى على الحال لأن الحال كالنعت . تقول : مررت بعبد خيرًا منه أبوه .

وقوله : وهى لغة رديئة وليست بمنزلة العمل نحو : ضارب وملازم ، وما ضارعه نحو حسن ، لو قلت : مررت بخير منه أبوه ، كان قبيحًا ، وكذلك بأبى عشرة أبوه ، ولكن خير خلص للأول جرى عليه كأنك قلت : مررت برجل بخير منك ، حين قلت : برجل خير منك فإنه يعنى : ولكنه لما انفرد به الأول جرى عليه ولم يقبح كما قبحُ فى قوله : برجل خير منه أبوه ، ومن قال : مررت برجل أبى عشرة أبوه فشبهه بقوله : مررت برجل حسن أبوه ، فهو ينبغى له أن يقول : مررت بعبدالله أبى العشرة أبوه ، كما قال : مررت بزيد الحسن أبوه .

قال : (**ومن قال : مررت بزيدٍ أخوه عمرو لم يكن فيه إلا الرفع لأنَّ هذا اسم معروف بعينه فصار بمنزلة قولك : مررت بزيدٍ عمرو أبوه ، قال : ولو أن العشرة كانوا قومًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطب لم [يكن][٢] فيه إلا الرفع لأنك لو قلت : مررت بأخيه أبوك كان محالاً**) .

قال أبو سعيد : لأن مذهب الفعل الذى يعمل ما يجرى مجراه وهو شائع غير معينٍ ،
١٦٩/و فإذا تعين الاسم لم يجر مجراه ، ألا ترى/ أنك لا تقول : مررت بأخيه أبوك ، ويجوز أن تقول : بمؤاخيه أبوك ، لأن مؤاخيه فى مذهب يؤاخيه ، والعشرة إذا كانوا بأعيانم فهو بمنزلة هؤلاء اخوتك ، فإذا لم يكونوا بأعيانهم فكأنَّا قلنا : مررت بعبدالله المكثر الأولاد

---

(١) الجاثية /٢١ .
(٢) الإضافة من : بولاق ، وهارون .

أبوه ، على أن جوازه فى النكرة إذا قلنا : مررت بأبى عشرة أبوه فى المعرفة إذا لم يكن شيئًا بعينه يجوز على استكراه . فكيف إذا صار شيئًا بعينه؟

قال : (**فإن جعلت الأخ صفة للأول جرى عليه ، كأنك قلت : مررت بأخيك ، فصار الشىء بعينه نحو : زيد وعمرو وضاع أبو عشرة حسن حين لم يكن شيئًا بعينه قد عرفه كمعرفتك على ضعفه واستكراهه ، واعلم أن كل شىء من العمل وما أشبهه نحو : حسن وكريم إذا دخلت على ما فيه الألف واللام جرى على المعرفة كمجراه على النكرة حين كان نكرة كقولك : مررت بزيد الحسن وجهه ، ومررت بأخيك الضاربه عمرو**) .

قال أبو سعيد : يصير تأويله وأخوك حسن وجهه ، وبأخيك الذى ضربه عمرو ، قال : (**واعلم أن العرب يقولون : مَعْلُوجَاءٌ وقوم مشيخة ، و[وقوم][1] مشيُوخاء ، يجعلونه صفة بمنزلة : شيوخ ، وعلوج**) .

وهذا مفهوم ، وقد تركنا من كلامه شيئًا دلَّ عليه ما ذكرناه وأغنى عنه .

---

(١) الإضافة من : بولاق ، وهارون .

هذا باب
ما جرى من الأسماء التى من الأفعال
وما أشبهها من الصفات التى ليست تعمل

(نحو : الحسن والكريم ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء وأضمرتها ، وذلك قولك : مررت برجل حسن أبواه) ، إلى آخر الفصل .

قال أبو سعيد : مبنى هذا الباب على ما تقدم من توحيد الفعل ، وحقيقة الفعل أنه
١٦٩ ظ لا يثنى/ ولا يجمع ، ولو كان الفعل يثنى ويجمع لكان إذا فعله فاعله مرتين ثُنى وفاعله واحد ، فيقال : زيد قاما ، وزيد يقومان ، وإذا فعله مرارًا قيل : زيد قاموا ، وزيد يقومون ، وهذا باطل لا يعقل ، فهو موحد على كل حال ، وإذا تقدم على الفاعل ظهر توحيده فى اللفظ ، وأتى بعده منفصلا منه فاعله موحدًا كان أو مثنى أو مجموعًا ، كقولك : قام زيد ، وقام أخواك ، وقام أصحابك . وإذا تقدمت الأسماء فعمل فيها الابتداء وغيره ، ثم أتى بعد هذا الفعل ، ثم لابد للفعل من فاعل صار ضمير تلك الأسماء هو فاعل الفعل ، واتصل بالفعل كقولك : زيد قام ، والزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، ففى قام ضمير من زيد فى النية لا علامة له ، والألف فى قاما ضمير الزيدان ، والواو فى قاموا ضمير الزيدين .

وإنما أُضمرت الأسماء فى الفعل ولم تعد ظاهرة لعلتين :

أحدهما : أن الضمير أخف لفظًا من الظاهر .

والأخرى : أنه قد علم أن الضمير لا يأتى مبتدأ من تقديم اسم ظاهر ، فعلم أن الضمير يعود على ما جرى ذكره من الأسماء .

وإذا ذكر بعده ظاهر جاز أن يتوهم الضمير الأول إذ الأسماء قد تشترك ألفاظها وهى شتى .

فإن قال قائل : لِمَ لَمْ يجعل للضمير الواحد علامة وجعل الاثنين والجماعة ؟

قيل : لأنه معلوم أن الفعل لابد له من فاعل لا يخلوا من الاثنين والجماعة ، فلخلوه من الاثنين والجماعة جعل لهما علامة لئلا يقع لبس ، واكتفى بما تقدم فى الفعل من حاجة الفعل إلى فاعل من علامة ظاهرة .

وإذل قيل : زيد قام هو ، فالضمير الذى قام فى النية وهو توكيد له ، ومما يحتج لتوحيد الفعل من واحد كان أو من أكثر .

إنك تقول : أعجبنى قيام القوم ، فَيُوحِّدُ القيام ، وإن كان/ لجماعة إذ كان معناه ١٧٠ و
معنى شىء واحد من الجماعة ، وكذلك : أعجبنى قيام الرجلين ، وإذا كُنَّا نوحده للاثنين والجماعة ، وهو اسم تمكن تثنيته وجمعه فكيف إذا ثنيته على شيئين مختلفى المعنى؟

لأنك إذا قلت : قام دللت على قيام وزمان ماضٍ غير محدد تعيينه ، فكيف يجوز أن تثنيه وأنت فى الذى هو اسم يختار أن يبنى بلفظ الواحد عن جماعة؟

وقال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم﴾[1] فوحد البغى وهو مضاف إلى جماعة ، وقال عز وجل : ﴿وما كان قولهم إلا أن قالوا﴾[2] ، فأضاف القول موحد إلى جماعة ، وإذا كان الفعل لمؤنث وهو مقدم ، فالتأنيث على ضربين :

أحدهما : تأنيث حقيقى .

والآخر : غير حقيقى .

فأمَّا الحقيقى فهو أنثى كل نوع من الحيوان الذى فيه ذكر وأنثى ، كالمرأة فى الناس ، والناقة فى الإبل ، والأتان فى الحمير ، فهذه الأشياء تأنيثها حقيقى لأنه لخلق فيها تبين بها من المذكر .

فهذا الضرب إذا تقدم فعله فكان ماضيًا ، ردت فى آخر تاء ساكنة لعلامة التأنيث ، وإذا كان مستقبلا جعلت حرف المضارعة تاءً مكان الياء بغيرها ، فقلت : قامت هند ، وخرجت المرأة ، وماتت الناقة ، وولدت الأتان .

وفى المستقبل : تقوم هند ، وتخرج المرأة ، وتلد الأتان والشاه ، وما أشبهها .

ولا يحسن اسقاط علامة التأنيث ، وأقواها فى ذلك مؤنث ما يعقل .

وأما التأنيث غير الحقيقى ، فهو ما كان تأنيثه وتذكيره واقعين على ما لا خلقة فيه فاصلة بين الذكر والأنثى ، كنحو : دارٍ ، وقدرٍ ، وعينٍ ، وأذنٍ ، وفخذٍ ، وما أشبه ذلك فإذا

---

(١) يونس /٢٣ .

(٢) آل عمران /١٤٧ .

تقدم الفعل فى هذا الضرب فالأصل الذى رتب اللفظ له إثبات علامة التأنيث كقولنا : بنيت دارك ، وكحلت عينك ، وأشباه ذلك ، ويجوز اسقاط علامة التأنيث كقولك : بنى
١٧٠ ظ دارك/ وكحل عينك ، وما أشبه ذلك ، وكل تأنيث حصل فى مؤنث بعلامة أو بغير علامة فى جمع أو واحد من غير خلقة التأنيث التى تكون لأناث الحيوان بفرج يكون لهن ، فهو تأنيث غير حقيقى ، وإذا تقدم المؤنث الذى تأنيثه غير حقيقى ثم أُتِى بفعله وأُضمر لم يحسن اسقاط علامة التأنيث كحسن اسقاطها إذا تقدم الفعل ، وذلك قولك : دار بُنيت ، وعينك كُحلت ، ولو قلت : دارك بنى ، وعينك كحلت ، لم يحسن كحسن بنى دارك ، وكحل عينك لأنك إذا قدمت الفعل فصلت الفاعل من الفعل وظهر لفظه الموضوع للتأنيث ، فاكتفى به وأغنى عن العلامة ، وإذا تقدم الاسم صار الفعل لضميره ، وهو مختلط بالفعل وليس فى لفظه دلالة على التأنيث ، لأن ضمير الواحد والاثنين الفاعلين فى الفعل الماضى فى المذكر والمؤنث سواء ، فكرهوا إسقاط العلامة مع ذهاب اللفظ الموضوع للتأنيث ، وقد يجىء فى الضرورة إسقاط علامة التأنيث فى فعل الحيوان .

وحكى بعض الرواة عن بعض العرب : حضر القاضى اليوم امرأة ، ولم يكن قصدنا فى هذا الموضع ذكر أحكام التأنيث والتذكير فنستقصيه بأكثر من هذا ، وإذا عرض منه بعد هذا شىء ذكرته فى موضعه إن شاء الله تعالى ، واعلم أن بعض العرب يجعل فى الفعل المقدم علامة التثنية والجمع كما جعل فيه علامة التأنيث ، فتقول : ضربونى قومك ، وضربانى أخواك ، وضربتنى أخواتك ، كما قالوا : قالت فلانة ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجميع علامة ، كما جعلوا للمؤنث وهى قليلة ، قال الفرزدق :

ولكن ذيا فىٌّ أبوه وأمُّه
بحوان يعصرن السليط قرايبه[1]

[وقال آخر][2]

١٧١ و /يلوموننى فى اشتراء النخيل
أهلى فكلهم يعذلُ

---

(١) ديوانه /٥٠ . الخزانة ٣٨٦/٢ ، ٢٩٣/٣ ، ٣٣٤ ، ٥٥٤/٤ . سيبويه ٣٢٦/١ . الدرر اللوامع ١٤٢/١ . ابن يعيش ٨٩/٣ ، ٧١٧ . وفى رواية : السليط أقاربه .

(٢) إضافة من عندنا يقتضيها سياق الكلام .

وأهل الذى باع يلحـــــــونه

كـــمـــا ألحى البـــائع الأوّل[(١)]

وأنشد الفراء البيت الأول من هذين بالميم ، فقال :

يلوم ، وهى أبيات لأمية ، لولا كراهة الإطالة لأنشدتها كلها .

وقال آخر فى التثنية :

ألفـــينا عـــيناك عند القـــفـــا

أولى فـــأولى لك ذا واقـــيـــه[(٢)]

وهذا قليل فى الكلام غير مختارٍ .

فإن قال قائل : لِمَ صار إثبات علامة المؤنث لازمًا فى بعض المؤنث ، وفى بعض اثباتها أكثر من تركها ، وإن لم يكن لازمًا ، وإثبات علامة التثنية والجمع قليل غير مختارٍ ، وما الفصل بين ذلك ؟

ففى ذلك غير جوابٍ ، فأحد الأجوبة : أن التأنيث لازم للاسم لا يفارقه ، والتثنية والجمع قد تفارق ، لأن المثنى والمجموع إذا افرد كل واحدٍ منهما زالت التثنية والجمع .

والجواب الثانى : أن المذكر والمؤنث هما جنسان متباينان ، ليس أحدهما بعضًا للآخر ، والواحد والتثنية والجمع بمنزلة شىءٍ واحدٍ إذ كان ترك التثنية والجمع من الواحد ، فلم يجعل بين فعلهم إذا قُدِّم فصلٌ ، كما لا فصل بين الثلاثة والأربعة .

ومنزلة الواحد من الاثنين فى الزيادة ، كمنزلة الثلاثة من الأربعة .

والجواب الثالث : أن علامة التثنية والجمع كضمير التثنية والجمع ، فلو قدمناه لم يُعلم أهو علامةٌ أم ضميرُ شىءٍ تقدم ذكره ؟ فتجنبوا أن يقولوا : قاما أخواك ، وقاموا

---

(١) البيتان لـ (أمية بن أبى الصلت) :

ديوانه /٤٨ . التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٦/١ . ابن يعيش ٨٧/٣ ، ٧/٧ . الدرر اللوامع ٢/١ . شرح الأشمونى ٤٧/٢ .

(٢) قائله : عمرو بن ملقط :

نوادر أبى زيد /٦٢ . أمالى ابن الشجرى ١٣٢/١ . الخزانة ٦٣٣/٣ . العينى ٤٥٨/٢ .

اخوتك ، فتكون الألف فى قاما أخواك ، وقاموا اخوتك ، فتكون الألف فى قاما أخواك كالألف فى أخواك ، فأما الواو فى قاموا اخوتك ، كالواو فى اخوتك قاموا .

واعلم أن الاسم الجارى[1] على الفعل يعمل فى الاسم كعمل الفعل ، ويجرى على
١٧١/ظ ما قبله صفةً أو حالاً أو خبرًا ، فإذا تقدم على ما يرفعه ، كان الاختيار التوحيد كالفعل/ ومن يثنى الفعل إذا تقدم على ما يرفعه ويجمع ، ثنى اسم الفاعل وجمع ، وما كان علامة التأنيث فيه لازمة من فعل المؤنث إذا تقدم ، فعلامة التأنيث لازمة لاسم الفاعل منه ، والأصل فى اسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل أن يكون مما يجمع جمع السلامة ، وذلك أن الفعل هو العامل فى الأصل ، واسم الفاعل محمول عليه .

وقد ذكرنا أن الفعل مُوحَّد ويتصل به ضمير الفاعلين ، فيصير فى لفظ شىءٍ مجموع جمع السلامة ، كقولك : زيدٌ قام ، والزيدون قاموا ، فلفظ قام لم يتغير واتصل به علامة الجمع ، وكذلك الزيدون قائمون ، واخوتك خارجون ، دخلت الواو على لفظ قائم وخارج ، وقد تُحمل على اسم الفاعل ما لا يجمع جمع السلامة ، وما ليس بجارٍ على الفعل على ما ستقف عليه مما يذكر فى هذا الباب لموافقةٍ بينهما تجيز حمله عليه .

وعلى هذه الجملة التى قدمتها أو بعضها مبنى على كلام سيبويه فى هذا الباب ، والله يحسن توفيقنا وإرشادنا بمنّه .

قال : (**فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت : قومك منطلقون ، وقومك حسنون**) ، جمعت منطلقون لوقوعه موقع فعل يتصل به ضمير مجموع ، (**وأذاهبةٌ جاريتان ؟ وأكريمةٌ نساؤك ؟**) . وحدت اسم الفاعل لوقوعه موقع الفعل الموحد لتقدمه ، وإنما وحدت كريمة ، وجمعت نساؤكم لأن كريمة تجرى على الفعل فتوحد فى التقديم ، وتجمع فى التأخير ، إذا قلت : نساؤكم كريمات ، والألف والنون للاثنين ، والواو والنون لجمع مذكر ما يعقل ، والألف والتاء لجمع المؤنث وجمع ما لا يعقل ، وقال : (**أقرشىٌّ قومُك**) ، فأجراه مجرى اسم الفاعل ، وإن لم يكن اسم فاعلٍ كأنه قال : أمُتَقَرِّشٌ قومُك ، فى معنى : أيتقرّش قومُك ، كما قالت العرب : تنزّر الرجل ، وتقيَّس ، وتمضّر ، فى معنى

(١) س : اسم الفاعل .

١٧٢ و انتسب إلى نزارٍ ، وقيس ، ومُضر ، فلهذا وحد أقرشيٌ وقومك جمعٌ ، فاستشهد سيبويه / فى توحيد الفعل المقدَّم بقوله :

(أليس أكرمَ خلق الله قد علموا

عند الحفاظ بنو عمرو بن حُنجودِ)[١]

بنو عمرو ، اسم ليس ، وأكرم خلق الله : الخبر ، ولم يقل : أليسوا . وهذا طريف من الاستشهاد ، لأن توحد الفعل المتقدم فى عامة كتاب الله تعالى وسائر كلام الناس ، أكثر من أن يحتاج إلى شاهدٍ ، وبعده من كلام سيبويه ما أتى التفسير عليه إلى أن قال :

(وقال بعض العرب : قال فلانه ، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر القاضى امرأةٌ ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شىءٌ يصير بدلاً من شىءٍ كالمعاقبة ، نحو قولك : زنادقةٌ ، فحذف[٢] الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا فى مُغْتَلم : مُغَيْلِمٌ ، ومغاليمُ ، لأن الياء صارت بدلاً لمَّا حذفوا التاء ، لأنه صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف ، وحذف التاء فى الواحد من الحيوان قليل ، وهو فى الموات كثيرٌ) .

قال أبو سعيد : قد ذكر سيبويه عن العرب حذف علامة التأنيث من الحيوان مع قلته ، وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر ذلك أشد الإنكار ، ويقول :

لم يوجد ذلك فى قرآن ، ولا فى كلام فصيح وشعرٍ ، والذى قاله سيبويه أصحُّ لأنه حكاه عن العرب ، وهو غير متهم فى حكايته ، واحتج له بما لا مدفع له وقد قال جرير فيه فى قوله ما يوافق حكاية سيبويه ، وهو :

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ

على باب استها صُلُبٌ وشامُ[٣]

---

(١) فى سيبويه (حنجود) . قائله : مسلم بن الوليد .

سيبويه ١/٢٣٥ . اللسان (حنجد) . هارون (معجم) ١/١٢٢ .

(٢) بولاق : فيحذف .

(٣) قائله : جرير .

ديوانه /٥١٥ . المقتضب ٢/١٤٨ ، ٣/٣٤٩ . أمالى ابن الشجرى ٢/٥٥ ، ١٥٣ . ابن يعيش ٥/٩٢ .

وليس كل لغة توجد فى كتاب الله عز وجل ولا كل ما يجوز فى العربية يأتى به القرآن أو الشعر ، ولأبى العباس مذاهب يجوزها لم توجد فى قرآن ولا غيره ، من ذلك إجازته :

إن زيدٌ قائمًا ، قياسًا على : ما زيدٌ قائمًا ، ولا أظن الاستشهاد عليه ممكنًا فى شىء من الكلام .

١٧٢ / ظ قال : **(وهو فى الموات كثيرٌ)** ، يعنى : حذف/ التاء من فعل الموات الماضى ، **(ففرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم) فى الجمع ، (تقول : هم ذاهبون ، وهم فى الدار ، ولا تقول : جِمالُك ذاهبون ، ولا تقول : هم فى الدار ، وأنت تعنى الجمال ، ولكنك تقول : هُنَّ ، وهى ذاهبة ، وذاهبات)** .

قال أبو سعيد : جعلت العرب لما يعقل فى مواضع اختصاصًا فى اللفظ ، وفصلت بينه وبين ما لا يعقل فيه لِما اختص به ما يعقل بأنه يُخَاطِبُ ويخاطَب ، ويأمُرُ ، ويُؤمِرُ ، وتُخبِرُ وتُخبَرُ عنه . وما لا يعقل ليس له من ذلك إلا أنه يُخبَر عنه ، فجُعِلَ لما يعقل تفضيلٌ واختصاصٌ ، وجعل ذلك التفضيل فى اللفظ للمذكر مما يعقل دون المؤنث لفصل المذكر على المؤنث ، وذلك جمعه السالم بالواو والنون ، الياء والنون ، وذلك قولك : الرجالُ ذاهبون ومنطلقون ، ورأيتهم ذاهبين ومنطلقين ، وجمع ضميره بالهاء والميم ، كقولك : الرجال هم فى الدار ، واخوتك هم عندنا ، وتقول للنساء فى الجمع السالم : الهندات ذاهباتٌ ومنطلقاتٌ ، وضميرُهن بالهاء والنون تقول : النساء رأيتهنَّ ، والنوق رأيتها ، ثم أُلحِقَ ما لا يعقل بلفظ المؤنث لنقص رتبته عن ما يعقل ، كنقص رتبة المؤنث عن المذكر .

وسمى سيبويه فى هذا الفصل ما لم يكن من الحيوان مواتًا وإن كان فى الحقيقة ليس من الحيوان ولا من الموات لمساواته الموات فى اللفظ ، فقال :

(ومما جاء فى القرآن من مساواته الموات فى اللفظ فقال ومما جاء فى القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء نحو قوله جلَّ وعز : ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾[١]) ، والموعظة ليست من الموات فى الحقيقة ، قال : **(وهو فى الآدميين أقل منه فى سائر الحيوان)** .

(١) البقرة /٢٧٥ .

يعنى : حذف التاء من مؤنث ما يعقل من الآدميين أقل من حذفها من سائر الحيوان ، لما ذكرنا من فضلهم فى الخطاب وغيره .

والجن فى قياس الإنس :

مؤنثهم ومذكرهم .

وقال آخر فى جمع التذكير ، / قال : **(ألا ترى أن لهم فى الجميع حالاً ليست لغيرهم لأنهم الأولون ، وأنهم قد فضلوا بما لم يفضل به غيرهم من العلم والعقل)** وخلق الله ما يعقل لعبادته المؤدية لهم إلى منافعهم ، وخلق ما لا يعقل لمصالح ما يعقل ، فهم الأصل فى الخلق والأولون . ١٧٣/و

واعلم أن الجموع المكسرة مؤنثة كلها يستوى فى حكم اللفظ جميع المؤنث والمذكر وما يعقل وما لا يعقل .

وحكم اللفظ فى تأنيثها حكم تأنيث الموات ، تقول :

رجل وهى الرجال ، وجمل وهى الجمال ، وعير وهى الأعيار ، فجرت هذه كلها مجرى هذه الجذوع لأنه قد خرج عن الواحد الأول الأمكن الذى يقع بالخلقة فيه الفرق بين المؤنث والمذكر ، وأجرى كله مجرى الموات .

قالوا : جاء جواريك وجاء نساؤك وجاء بناتك .

فلم تلزمه التاء كما لزمت : جاءت جاريتك ، وجاءت امرأتك ، وجاءت بنتك ، لأن هذا التأنيث الحادث لجمع التكسير غير التأنيث الحقيقى الذى كان فى الواحد .

قال : **(وقالوا فيما لم يكسر عليه الواحد لأنه فى معنى الجمع)** . يعنى : نسوة فى قوله : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[1] وإن لم يكن لها واحد من لفظها ، والنسوة جمع ليس لها واحد من لفظها ، وهما مشتركان فى جواز إسقاط تاء التأنيث منهما لما ذكرت لك .

فنسوة حكمها حكم الجمع ، كما أن لمَّا كان معناها معنى الجمع جاز أن يرد لفظها على المعنى ، فيقال :

---

(١) يوسف /٣٠ .

﴿ومنهم مَن يستمعون إليك﴾[١] ، وقوله : ﴿ وأسرُّوا النَّجوى الَّذين ﴾[٢] يجوز أن يكون ﴿الَّذين ظلَموا﴾[٢] بدلاً من الواو فى : أسروا ، وأسروا : عطف على ﴿استمعوه وهم يلعبون﴾[٣] ، ويكون من لغة من قال :

قاموا إخوتك ، وأكلونى البراغيث .

١٧٤ و / **(وقال الخليل : (....................)[٤] فعلى هذا المثال تجرى هذه الصفات ، وكذلك شاب ، وشيخ ، وكهل ، إذا أردت : شابين وشيخين وكهلين) .**

(تقول : مررت برجل كهل أصحابه ، ومررت برجل شاب أبواه) .

قال أبو سعيد : قد تقدم أن الصفة الجارية مجرى الفعل هى التى تُجمع جمع السلامة ، كما أن الفعل يتصل به تثنية الضمير وجمعه ، فلذلك صار شاب أبواه على مذهب شابين وشيخين وكهلين ، أى مذهب : شبوا وشاخوا واكتهلوا ، وإذا تقدم الفعل وُحِّد ، واسم الفاعل الموحد المقدم بمنزلة الفعل المقدم الموحد ، فإذا ثنيت شيئًا من هذا أو جمعته فالوجه فيه أن ترفعه بالابتداء والخبر لأنك أخرجته عن مذهب بترك التوحيد ، فقلت : مررت برجل شبان أبواه كاهلون أصحابه ، تجعله بمنزلة قولك :

مررت برجل خزٌّ صُفَّتُه .

قال الخليل : ومن قال : أكلونى البراغيث ، أجرى هذا على أوله ، فقال : مررت برجل حسنين أبواه ، ومررت بقوم قرشيين آباؤهم .

قال أبو سعيد : لأن هذا مذهب الفعل عند أهل هذه اللغة .

قال سيبويه : **(وكذلك نحو : أعور وأحمر ، تقول : مررت برجل أعور أبواه ، وأحمر أبواه ، فإن ثنيت قلت : مررت برجل أحمران أبواه ، وتجعله اسمًا . ومن قال : أكلونى البراغيث ، قلت : على حد قوله : مررت برجل أعورين أبواه ، وتقول : مررت برجل أعور آباؤه ، كأنك تكلمت به على حد : أعورين وإن لم يتكلم به كما توهموا**

(١) يونس /٤٢ .

(٢) الأنبياء /٣ .

(٣) الأنبياء /٢ .

(٤) ص ١٧٣ ظهر : بياض فى الأصل .

فى : هلكى ومرضى وموتى ، إنه فُعِل بهم فجاؤا به على مثال : جرحى وقتلى ، ولا يقال : هلك ولا مرض ولا موت .

وقال الشاعر ، وهو النابغة الجعدى :

ولا يشعر الرُّمحُ الأَصَمُّ كعوبُه
بثروة رُهط الأبلح المُتَظَلِّم)[1]

١٧٤ ظ / وقال الكوفيون : مررت برجل أعور أبوه ، ومررت برجل زرقاء عينه [فتُجرى أعور وزرقاء على إعراب ما قبله ، ويرفع ما بعده . وتأولوا : مررت برجل زرقاء عينه مزرقة عينه][2] ، وزرقه عينه ، ولا يجوز عندهم أن يرفع بلفظ الواحد من ذلك اثنين ، لا يقول : مررت برجل أعور أبواه ، ولا مررت برجل زرقاء أمتاه .

فإن ثنيت أعور ، وزرقاء ، جاز فيه الاستئناف واجراؤه على الأول ، وترفع ما بعده به ، يقولون : مررت برجل أعوران أبواه ، ومررت برجل زرقاوان عيناه ، وإن ثنيت : أعورين أبواه ، وزرقاوين عيناه .

ولهم فى نحو هذا مسائل كثيرة : كرهنا إطالة الكتاب ، يذكرها إلا أن إجازتهم : مررت برجل زرقاء عينه ، على مزرقة عينه ، ومررت برجل أعور أبواه ، فوجب عليهم توحيد الأول مع تثنية الثانى على ما قال سيبويه ، لأنهم إذا جعلوا زرقاء فى معنى مُزرّقةٍ ونائبةً عنها ، ورفعوا العين بها فلا بد من أن يكون أعور أبواه بمعنى : مُعوّرٍ أبوه وترفع الأب به ، ولا ضمير فيه ، فإذا ثنيت ما بعده وقد جعلته نائبًا عن اسم الفاعل جاز أن تثنى وتوحد وتثنى ما بعده إذا جاز أن يكون ذلك فى اسم الفاعل كقولك : مررت برجل معور أبواه ، ومزرقة عيناه .

وإنما رفع سيبويه بـ (أعور) على معنى معور ، وجرى فى التثنية والجمع على ذلك المذهب موحدًا .

ومن قال : مررت برجل أعور أباه على معنى معور أباؤه ، غير أن معورًا يجمع جمع السلامة ، فيقال : معور ومعورون . وأعور ، لا يجمع جمع السلامة ، وناب ما يجرى على الأول أن يجمع جمع السلامة .

---

(١) ديوانه /١٤٤ . السبع الطوال /٣٤٧ . شروح سقط الزند /٥٩٢ . سيبويه ٢٣٧/١ . اللسان (عيط ، ظلم) .
(٢) الإضافة من : س .

فقال سيبويه : (**إن أعور إن كان لا يجمع جمع السلامة ، فقد أجروا واحده على
الأول على تأويل المعور إذا رفع به واحدٌ ، وكذلك إذا رُفع به اثنان أو جماعة**) .
ومعنى قول سيبويه : وتقول : مررت برجل أعور آباؤه كأنك تكلمت به على حد أعورين ،
١٧٥ و ولم يتكلم به كما توهموا فى/ هلكى ومرضى وموتى أنه فُعِلَ بهم أن ما كان من الجمع
على (فعيل) إنما يكون لما كان مبنيًا على فعل ما لم يُسمّ فاعله ، والاسم منه (فعيل)
كقولهم : جَريحٌ وقد جُرِحَ ، وصريعٌ وقد صُرِعَ ، وقتيلٌ وقد قُتِلَ ، والجمع : جرحى ،
وصرعى ، وقتلى .

ثم قالوا : فى جمع أشياء ليس اسمها على فعيل ولا الفعل منه على فُعِلَ منها :
هالك وهلكى ، ففعله : هلك ، ومَرْضَى الفعل منه : مرض على لفظ ما سُمى فاعله .

وكذلك مَوْتَيْ ومات يموت ، وليس مما لم يسم فاعله واسمه : مَيِّتٌ على فعيل ،
فتقدير : أعورين وإن لم يتكلم به كتقدير : هُلك فهو هليكٌ ، ومُرِضَ فهو مريضٌ حتى
يصح أن يكون جمعه : هلكى ومرضى وإن لم يتكلم به .

وقال الكوفيون فى قوله : الأصم كعوبه ، فوحد الأصم به وجمع الكعوب لأن
الكعوب جرى مجرى الواحد ، لأن مثاله مثال الواحد ، كما أن الصعود والنزول وما أشبه
ذلك ، وهذا لا يبطل به ما احتج لأنَّا لو أجرينا كعوبًا مجرى الواحد لأن له مثالاً فى
الواحد ، لجاز أن تقول : كعوبها أصم ، وهذا لا يقوله أحدٌ ، فلا بُدَّ من حمل الأصم على
معنى اسم الفاعل ، كأنَّا قلنا : الصُلبُ كعوبه ، أو الشديد وإذا ثنينا أعور ونحوه ، فالاختيار
عند سيبويه الرفع على الابتداء والخبر ، فيقال : مررت برجل أحمران أبواه ، إلا فى قول
من قال : أكلونى البراغيث ، وضربانى أخواك ، فإنه يقول : أحمرين أبواه ، ويجرى أحمرين
مجرى مُحمِّرين ، ويجرى [محمرين][1] مجرى مُحمّران وأحسن من قولك : مررت برجل
أعورين أبواه ، ومررت برجل أعور أباؤه . أن تقول : مررت برجلٍ صُمٌّ قومه ، ومررت برجل
حِسانٌ قومُه ، وعورٌ قومك وذلك أن هذا جمعٌ مُكَسّرٌ لا يجرى مجرى الفعل المجموع
اللفظ فيكون بمنزلة : حسنين قومه على لغة من قال : أكلونى البراغيث ، فإذا لم يجر
١٧٥ ظ مجرى/ الفعل المجموع صار حكمه حكم الواحد فاجتمع فيه لفظ الجمع وحكم

---

(١) الإضافة من : س .

الواحد ، فكأنه نُقِلَ من لفظٍ واحدٍ إلى لفظ آخر يكون الواحد يحرسه أن تلحقه زيادة التثنية أو الجمع كالزيادة التى لحقت فى : قُرشىّ فى الاثنين والجميع ، فلهذا صار : مررت برجل حسان قومه أحسن من : مررت برجل قرشيين قومه ، فصار الوجه : قُرَشيون قومه ، والذى يجرى مجرى الفعل ما دخله الألف واللام والنون فى التثنية ، والواو والنون فى الجمع ولم تغيره نحو قولك : حَسنٌ وحسنان ، فالتثنية لم تغير بناءه ، وتقول : حسنون ، فالواو والنون لم تغير الواحد فصار هذا بمنزلة : قالا وقالوا ، لأن الألف والواو لم تغير الفعل ، وأمَّا : حسانٌ وعورٌ فإنه اسم كُسِّرَ عليه الواحد فجاء مبنيًا على مثال بناء الواحد ، وخرج من بناءٍ إلى بناءٍ آخر لا تلحقه فى آخره زيادة كالزيادة التى لحقت فى قولٍ فى الاثنين والجميع ، فهذا والجميع له بناءٌ بُنى عليه كما بُنىَ الواحد على مثاله فأجرى مجرى الواحد .

ومما يدل على أن هذا الجمع ليس كالفعل أنه ليس شىءٌ من الفعل إذا كان للجمع على غير بنائه إذا كان للواحد ، فمن ثم صار : حسانٌ وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد نحو : مررت برجلٍ جُنبٍ أصحابهُ ، ومررت برجلٍ صَرُورةٍ قومه ، واللفظ واحدٌ ، والمعنى أنه جمعٌ ، يعنى أن حسان وإن كان جمع حسن فمذهبه فى الباب مذهب جُنبٍ وصرورةٍ اللذين يقعان للواحد والجميع وليستا مكسرتين لأن حسان على غير لفظ الواحد المزيد عليه علم الجميع . وفى بعض النُسخ فى الكتاب فصل أذكر أنه ليس من كلام سيبويه وأنه شرح ، وقد أتى على معناه تفسيرنا وهو :

١٧٦/و واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو : حسن وحسان فإن الأجود/ فيه أن تقول : مررت بزيد حسانٍ قومه ، وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلق ومنطلقين ، فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المقدم فتقول : مررت برجل منطلق قومه .

إلى هنا قال أبو العباس محمد بن يزيد : أختار فى كل ما جُمع بالواو والنون ، الإجراء على الأول .

وأمَّا ما كُسِّر فإنى أختار فيه أن أُجريه مجرى باب خير منه فأقول : مررت برجلٍ عورٌ قومُهُ ، بالابتداء والخبر ، وكذلك حسانٌ وكرامٌ .

وقال أبو اسحق الزجاج : الجيد قول سيبويه فى قولك :

مررت برجل عُورٍ قومُه بالجر لأنه قد كان يجوز : برجُلٍ منطلقين آباؤه ، فإذا جاز فى الذى فيه علامة الجمع كان الاختيار فى الجمع الذى ليس يلحقه ما يلحق الفعل ، وهذا قياس يستمر فى العربية وقد مضى فيه قبل هذا الفصل من الشرح ما فيه مقنع إن شاء الله .

قال : (واعلم أنه من قال : ذهب نساؤك ، قال : إنه لذاهب نساؤك ، ومن قال : جاءه موعظةٌ ، قال : أجائىً موعظةٌ ، يعنى يُذهب الهاء من اسم الفاعل كما أذهب التاء من الفعل ، وقرأ أبو عمرو : «خاشعًا أبصارهم» ، وقال الشاعر وهو أبو ذؤيبٍ الهذلى :

بعيد الغزاة فما إن يزا ل مضطمرًا طرتاه طليخا[١]

وقال الفرزدق :

وكنا ورثناه على عهد تُبَّعٍ

طويلاً سواريه شديدًا دعائمه[٢]

وقال الفرزدق أيضًا :

قَرَنْبَى يحكُّ قفا مُقرفٍ

لئيم مآثره قُعْدُدِ[٣]

وقال الآخر وهو أبو زيد الطائى :

مستخن بها الرياح فما يجـ تابها فى الظلام كل هجودِ[٤]

وقال رجل من بنى أسدٍ :

فلاقى ابن أنثى يبتغى مثل ما ابتغى

من القوم مسقى السمام حدائده[٥]

---

(١) يروى (بالحاء) . ديوان الهذليين ١٣٥/١ . سيبويه ٢٣٨/١ . المقتضب ١٤٧/٢ . الخصائص ٤١٣/٢ . السكرى /٢٠٢ .
(٢) ديوانه /٧٦٥ . سيبويه ٢٣٨/١ . معجم هارون ٣٤٤/١ .
(٣) ديوانه /٢٠٥ . سيبويه ٢٣٨/١ . معجم هارون ١٣٠/١ . شرح شواهد الايضاح /٣٩٦ وبلا نسبة فى المقتضب ١٤٧/٢ . اللسان (قعد) .
(٤) ديوانه /٥٤ . سيبويه ٣٢٩/١ . المقتضب ٢٥٠/٤ .
(٥) قائله : أشعث بن معروف . سيبويه ٣٢٩/١ . معجم هارون ١٠٣/١ .

وقال آخر وهو الكُمَيْتُ بن معروفٍ :

١٧٦ ظ / وما زلت محمولاً عليَّ ضغينةٌ

ومضطلع الأظغان مذ أنا يافع[١]

وهذه كلها شاهد فى تذكير اسم الفاعل ، وفاعله مؤنث .

قال : وهذا فى الشعر أكثر من أن أحصيه لك .

ومن قال : أذاهب فلانه ، قال : أذاهب فلانه وأحاضرٌ القاضى امرأة ، وقد يجوز فى الشعر : موعظةٌ جاءنا كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء) .

قال أبو سعيد : قد ذكرت أن علامة التأنيث المضمر وإن لم تكن حقيقى التأنيث لازمةً ، لأن الذى يُذَكر فعل المؤنث يكتفى بما يُظهر من تأنيث الاسم الظاهر ، فإذا كُنى عنه فقد بَطَلَ لفظ ظاهره الدالُّ على التأنيث فلا بد من تأنيث الضمير للدلالة على حُكم الاسم المضمر من تأنيث أو تذكير ، فإذا ذكّره الشاعر ، فإنما هو ضرورة فيُحمل الاسم المؤنث على اسم آخر له مذكر ينوب منابه كما قال الأعشى :

فإمّا ترى لمتى بُدِّلَتْ فإن الحوادث أودى بها[٢]

فيجعل الحوادث بمعنى الحدثان .

فإن قال قائل : فلو قال : أودت بها لا تزن ، فما أحوجه إلى تأويل الحدثان؟

قيل له : أحوجه إلى ذلك أن القصيدة مردفة بألفٍ ، ولو أتى بتاء التأنيث لم يستقم أن يكون البيت من القصيدة ، وأول القصيدة :

ألم تنه نفسك عمّا بها بلى عادها بعض أطرابها[٣]

وقد روى : فإن الحوادث تعنى بها ، وعلى هذه الزاوية ما فيه ضرورة ، وقال عامر بن جوين الطائى :

فلامُزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها[٤]

(١) سيبويه ٢٣٩/١ . العينى ٣٢٤/٣ .

(٢) ديوانه /١٢٠ . الخزانة ٥٧٨/٤ . العينى ٤٦٦/٢ ، ٣٢٧/٤ .

(٣) قائله : الأعشى . ديوانه /١٢١ . الخزانة ٥٧٨/٤ . سيبويه ٢٣٩/١ .

(٤) الخزانة ٢١/١ ، ٣٣٠/٣ . العينى ٤٦٤/٢ ، ابن يعيش ٩٤/٥ . همع الهوامع ١٧١/٢ . شواهد المغنى /٣١٩ .

على تأويل ولا مكان ، وقد روى : ولا أرض أبقلت ابقالها بتخفيف همزة (ابقالها) ولا حجة فيه على هذا الانشاد ، وقال آخر ، وهو الطفيل الغنوى :[١]

إذ هى أحوى من الربعيِّ حاجته

والعين بالاثمد الحارى مكحول[٢]

١٧٧ و / فذهب بالعين مذهب الطرف ، كأنه قال : والطرف بالاثمد مكحول .

(وزعم الخليل : «أن السماء منفطرٌ به» ، كقولك : معضِّل للقطاة ، ومرضعٌ للتى بها رضاع) .

وهذا من باب امرأةٍ حاملٍ وحائضٍ ، لأنه يختص به الأنثى ، وقد شُرِح فى غير هذا الموضع ، فذهب منفطر ذات انفطارٍ ومنفطرةٌ على الفعل والعمل كقولك :

انفطرت فهى منفطرةٌ ، وانشقت فهى مُنشقةٌ وإذا قلت : مرضعة فهى على أرضعت ، وعلى تُرضعُ . وأمَّا قوله : (﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[٣] ، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[٤] و﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[٥] **فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود ، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تُحدِّثُ عن الأُناسى ، وكذلك فى فلك يسبحون ، لأنها جُعلت فى طاعتها ، وفى أنه لا ينبغى لأحدٍ أن يقول :**

مُطِرنا بنوء كذا ، ولا ينبغى لأحدٍ أن يعيد شيئًا منها بمنزلة ما يعقِلُ من المخلوقين ، ويُبصرُ الأمور .

قال النابغة الجعدىُّ :

شربتُ بها والديكُ يدعو اصباحه

إذا ما بنوا نعشٍ دُنوا فتصوَّبُوا)[٦]

---

(١) ويروى : الحيرى .
(٢) ديوانه /٢٩ . ابن يعيش ١٨/١٠ . سيبويه ٢٤٠/١ .
(٣) يس /٤٠ .
(٤) يوسف /٤ .
(٥) النمل /١٨ .
(٦) ديوانه /٤ . الخزانة ٤٢١/٣ . ابن يعيش ١٠٥/٥ . شواهد المغنى /٢٦٥ .

وكان القياس : بنات نعش واحدها ابن ، لأن ما لا يعقل من المذكر يجمع فى جمع السلامة والتكسير ، كالمؤنث ألا ترى أنك تقول : حِمّامٌ وحِمّامَاتٌ ، وسُرَادقٌ وسرادقاتٌ ، وتقول : جملٌ بارك ، وجِمال بوارك ، ولا تقل رجل بارك ، ورجال بوارك ، وحُمِلَ بنو نعشٍ على ما يعقل لما كان دورها على مقدار لا يتغير ، فكأنها تقدر ذاك الدور وتعقله .

قال : (**فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تؤمن وتطيع وتفهم الكلام وتعيد بمنزلة الآدميين .**

قال : وسألت الخليل عن ما أحسن وجوههما ، فقال : لأن الاثنين جمع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين ، نحو : دخلنا ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما / يكون منفرداً وبين ١٧٧/ظ
ما يكون شيئًا من شىءٍ) .

المنفرد نحو : ثوبٍ ودارٍ وفرسٍ إذا ثُنىّ هذا الضرب ، فالوجه لفظ التثنية كقولك : ثوبان وداران وفرسان .

والذى هو شىء من شىء نحو : وجهٍ ورأسٍ وبطنٍ وظهرٍ وقلبٍ ، وهو من حيوان له هذه الأعضاء ، فإذا ثنوها فالاختيار لفظ الجمع فى تثنيتهما ، كقولك فى تثنية وجه أوجه ووجوه .

قال الله عز وجل : ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[1] ، وإنما صار هكذا لأن فى البدن أعضاء كثيرةً مثناة وهى أكثر البدن ، وإذا ضُمَّ ما فى بدنٍ واحدٍ من المثنى إلى مثله صار جمعًا لأنه يصير أربعة ، والواحد المضموم إلى مثله من آخر محمول على الاثنين ، فلذلك اختير الجمع .

ووجه آخر فرقوا بين ما فى البدن منه واحدٌ وما فى البدن منه اثنان إذا ضموا أحد الاثنين إلى مثله من آخر يكون مثنىً وإذا ضموا الواحد إلى مثله يكون جمعًا للفرق ، وهذا هو الاختيار ، وقد يُجمع الذى يُختار تثنيته ويثنى الذى يُختار جمعُهُ . قال الراجز وهو خِطَامُ المُجاشعىُّ :

---

(١) التحريم /٤ .

ظهراهُما مثل ظهور التُرسيْن[١]

فثنى وجمع .

(وذكر يونس أن رؤبة كان يقول :

ما أحسن رأسيهما

وقالوا : وصغار حالهما ، يريد : رحلى الراحلتين) .

وحَدُّ الكلام وضعا : رحلى الراحلتين ، وربَّما وجدوا ما يصفونه إلى الاثنين والجمع ، وأمنوا اللبس بدلالة المضاف إليه ، قال الشاعر :

كأنه وجه تُركيين قد غضبا

مستهدفٌ لطعان غير تذبيب[٢]

واحتج فى لفظ الجمع الذى يُراد به التثنية بقوله تعالى : ﴿وهل أتاك نبأُ الخصم إذ تسوَّروا المحراب (٢١) إذ دخلوا علىٰ داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بغىٰ بعضنا
١٧٨ و علىٰ بعضٍ﴾[٣] ، فذكر خصمين وهما اثنان ، وقبلها /قالوا .

قال أبو سعيد : وليس فى هذا حُجة لأن الخصم يقع على جماعة ، والخصمين تقع على جماعتين ، قال الله تعالى : ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم فالَّذين كفروا قُطِّعت لهم ثياب من نَّارٍ﴾[٤] ، والحجة فى قوله : ﴿إنَّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة﴾[٥] ، ولعل سيبويه أراد ذلك ، والله أعلم .

---

(١) سيبويه ٢٤١/١ ، ٢٠٢/٢ . إعراب القرآن للزجاج /٧٨٧ . المخصص ٧/٩ . ابن يعيش ١٥٥/٤ ، ١٥٦ . الخزانة ٣٧٤/٣ .

(٢) للفرزدق :
الخزانة ٣٦٩/٣ . أمالى ابن الشجرى ٢١/١ . معجم هارون ٦٣/١ . اللسان (طعن) والبيت له روايات ، منها :
كأنه وجه تركيين قد غضبا مستهدفٌ لطعان غير منحجرِ
خزانة الأدب ٥٣٢/١ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ . وبلا نسبة فى شرح المفصل ١٥٧/٤ . اللسان (طعن) ، بلا نسبة .

(٣) سورة ص /٢١ ، ٢٢ .

(٤) الحج /١٩ .

(٥) سورة ص /٢٣ .

هذا باب
إجراء الصفة على الاسم فيه
بعض المواضع أحسن

(وقد يستوى فيه إجراء الصفة على الاسم وأن تجعله خبرًا فتنصبه .

فأمَّا ما استويا فيه فقوله : مررت برجلٍ معه صَقرٌ صائدٍ به ، إن جعلته وصفًا وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف ، نصبته .

فقلت : مررت برجلٍ معه صَقرٌ صائدًا به .

كأنه قال : معه ، ناب (صائدًا به) حين لم يود أن يحمله على الأول ، كما تقول : أتيت على رجلٍ مررت به قائم . إن حملته على الرجل وإن حملته على مررت به ، نصبته . كأنك قلت : مررت به قائمًا) .

قال أبو سعيد : إذا قُلت : مررت برجل معه صقرٌ صائدٍ به ، فقولنا : معه صقرٌ : جملة [فى موضع الصفة لـ (رجل)][1] صقر مبتدأ ، ومعه خبر مقدمٌ ، كما تقول : فى الدار زيدٌ .

وصائدٍ به : صفة أخرى ، كما تقول : مررت برجلٍ ضاحك .

وأصله : مررت برجل معه صقرٌ صائدٍ بصقرٍ .

ولكن لما تقدم ذكرُ الصقر أوجب أن يكنى عنه إذا عاد ذكره .

فهاتان صفتان لرجل ، فإن لم تحمل صائدًا على رجل ، وحملته على الهاء التى فى معه ، وهو الاسم المضمر المعروف الذى عناه سيبويه ، نصبته ، وصار بمنزلة قولك : مررت برجلٍ مع أبيه صقرٌ صائدًا به ، ومررت برجل مع / جارتيه صقرٌ صائدةً به ، ومررت ١٧٨/ظ
برجل مع غلاميه صقرٌ صائدين به[2] .

إذا جعلت الصيد للاسم المتصل بـ (مع) ، لم يكن سبيلٌ إلى النعت ، لأنه لا تُنعت معرفة بنكرةٍ ، فنصب على الحال ، وهذا فى معنى قوله : **تجعله خبرًا** .

(١) الإضافة من : س .
(٢) س : صقران .

يعنى : حالاً فنصبته ، ومعنى قول سيبويه : (**كأنه قال معه ناب صائدًا**) ، يعنى : لو ابتدأ فقال : مع زيد أو معك أو معه لشيءٍ قد جرى ذكره ، صقرٌ صائدًا به ، لم يكن بُدٌّ من نصب (صائدًا) لأنه لا يمكن صفة الأول المعرفة به .

وإذا نصبت صائدًا على الحال ، فهو من الجملة التى هى صفةٌ ، فيصير للأول صفةٌ واحدةٌ ، ثم ذكر نظائر لما تقدم مما تجوز فيه الحال وغيره .

فقال : (**ومثله : نحن قومٌ ننطلق عامدون إلى بلد كذا وكذا ، إن جعلته وصفًا .**

وإن لم تجعله وصفًا نصبت ، كأنه قال : نحن ننطلق عامدين ، ومنه : مررت برجلٍ معه بازٌ قابضٍ على آخر ، ومررت برجل معه جبةٍ لابس غيرها .

وإن جعلته على الإضمار الذى فى معه ، نصبت ، وكذلك : مررت برجلٍ عنده صقرٌ صائد بباز) ، وإن جعلته على الوصف ، فهو هكذا .

وإن حملته على ما فى عنده من الإضمار ، نصبت ، كأنك قلت : عنده صقر صائدًا ببازٍ ، يعنى كأنك بدأت فقلت : عنده صقرٌ صائدًا ببازٍ لرجل جرى ذكره ، كما تقول :

عنده صقر صائدًا ببازٍ ، وكذلك : مررت برجلٍ معه الفرس راكبًا بِرْذَوْنًا ، يعنى قلت : مبتدئًا معه ، على ما مضى من شرح مثله فهذا لا يكون فيه وصفٌ ولا يكون إلا خبرًا يريد حالاً .

قال : (**ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون ، لفسد كلامٌ كثيرٌ ولكان الوجه : مررت برجلٍ حسن الوجه جميله ، لأنك لا تقول : مررت بجميله حسن / الوجه ، ولقال : مررت بعبدالله معه بأنك الصائد به ، فنصب ، فهذا لا يكون فيه إلاَّ الوصف لأنه لا يجوز أن تجعل المعرفة حالاً يقع فيه شيءٌ ، ولم تقل : جَمِيْلَهُ لأنك لم ترد أن تقول : أنه حسن الوجه فى هذه الحال ، ولا أنه حسن وجهه جميلا وجهه ، فى هذه الحال : حسن وجهه ، فلم يرد هذا المعنى ، ولكنه أراد أن يقول : هذا رجلٌ جميلُ الوجه ، كما يقال : هذا رجلٌ حسن الوجه ، فهذا الغالب فى كلام الناس .** ١٧٩ / و

وإن أردت الوجه الآخر فنصبت ، فهو جائز لا بأس به ، وإن كان ليست له قوة الوصف فى هذا ، فهذا الذى الوصف فيه أحسن وأقوى) .

قال أبو سعيد : هذا الذى ذكره سيبويه عن النحويين من نصب ما لا يحسن فيه القلب ، أصله صفة مضافة إلى ضمير شيء جرى ذكره أو صفةٌ متعلقة ، فضمير شيء جرى ذكره ، ولو أظهر ذلك الضمير لم يقع فيه خلافٌ ، وجواز الصفة وحسن القلب فيه كقولنا :

مررت برجلٍ معه صقرٌ صائد بصقرٍ ، ومررت برجلٍ معه جُبَّةً لابس غير جُبَّةٍ ، وكذلك : مررت برجلٍ حسن الوجه جميل الوجه .

فإذا أظهر الكناية جاز قلبه ولم يقع بينهم خلاف فى جوازه ، ولا فرق فى التحصيل من أن يكون مضافًا إلى ظاهر أو مكنىّ فى صحة معنى الصفة ، ألا ترى أنك تقول :

مررت برجل ملازمك ومُكرمك ، وما أشبه ذلك ، كما تقول : مررت برجلٍ ملازم زيدٍ ومكرم عمروٍ ، وما أشبه ذلك ، ثم ألزمهم فى نصبهم لقُبح القلب أن ينصبوا المعرفة فى قولهم : مررت بعبدالله معه بازُك الصائد به ، ولا وجه لنصب الصائد إلاَّ على هذه الحال ، ولا تجوز الحال فيما فيه الألف واللام من نحو الصائد وما أشبهه .

وقال فى بعض ما نصبوه مما لا يحسن فيه القلب / أن نصبه على الحال تجوز إذا ١٧٩ ظ
حُمِلَ على الضمير الذى ذكرناه وفسرناه ، وبعضه يجوز وليس بوجه الكلام لأن المتكلم لا يريد الوجه الذى تصبح به الحال كقوله : مررت برجلٍ حسن الوجه جميله ، إذا نصبنا جميله على الحال أنه حسُنَ وجهه فى حال جماله ، وليس ذلك بالمقصود من كلام الناس وإن أراده مُريد فهذا إعرابه .

(ونحو ذلك ممّا الوصف فيه أحسن : هذا رجل عاقل لبيب ، لم تجعل الآخر حالاً وقع فيه الأول ولكنه أثنى عليه) بعاقل ولبيب **(وجعلهما شرعًا سواء فيه وسوى بينهما فى الإجراء على الاسم ، والنصب فيه جائز على ما ذكر فيه)** ، فيقول : هذا رجل عاقل لبيبًا ، وتقديره :

يعقل فى حال لُبّه (و[إنما][1] ضعف لأنه لم يُرد أن الأول وقع وهو فى هذه الحال ، ولكنه أراد أنهما ثابتان ولم يكن واحدٌ منهما قبل صاحبه كما تقول : هذا رجل سائرٌ راكبًا دابةً) ، وحسن سائر راكبًا ، لأن تقديره : يسير راكبًا ، وهو كلام حسن جيد مفيد .

---

(١) الإضافة من : بولاق ، وهارون .

(وقد يجوز فى سعة الكلام) : هذا رجلٌ عاقل لبيبًا ، وحسن الوجه جميله على التقدير الذى ذكرناه .

قال : **(ولا ينقض المعنى فى أنهما شرعٌ سواءٌ فيه ، وسترى هذا النحو فى كلامهم)** ونحو هذا فى كلامهم قول قائلهم : قم قائمًا ، وقد عُلِمَ أن وقوع القيام فى حال ما هو قائم ، وقال الله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلاً﴾[1] ، وقد عُلِمَ أنه رسول فى حال الإرسال .

قال : **(فأما القلب فباطل لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجه فى قولهم : مررت بامرأةٍ آخذة عبدها فضاربته ، النصب ، لأن القلب لا يصلح ، ولقلت : مررت برجلٍ عاقلةٍ أمُّهُ لبيبةً ، لأنه لا يصلح أن تقدم لبيبة فتضمر فيها الأم ، ثم تقول : عاقلة أمه ، وسمعناهم يقولون : هذه شاةٌ ذات حملٍ مثقلةٌ به ، قال / الشاعر وهو حسان بن ثابت :** ١٨٠ / و

ظننتم بأن يخفى الذى قد صنعتم

وفينا نبىٌّ عنده الوحى واضعه[2]

ومما يُبطل القلب قولهم : زيدٌ أخو عبدالله مجنونٌ به ، إذا جعلت الأخ صفةً ، والجنون من زيدٍ بأخيه لأنه لا يستقيم : زيدٌ مجنون به أخو عبدالله ، و[تقول][3] **: مررت برجلٍ معه كيس مختومٌ عليه ، الرفع الوجه لأنه صفة الكيس ، والنصب جائزٌ على قوله : فيها رجلٌ قائمًا ، وهذا رجلٌ ذاهبًا)** .

قال أبو سعيد : ألزمهم بقُبح القلب نصب خبر المبتدإ فى : زيد أخو عبدالله مجنون به ، وذلك أن زيدًا مبتدأ ، وأخو عبدالله صفته ، ومجنون به خبره ، والهاء تعود إلى عبدالله ، ولو قيل : زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدالله ، لم يجز .

قال أبو سعيد : قد ذكرنا من الاحتجاج لبطلان اعتبار القلب ما فيه مُقْنِعٌ وكثَّر سيبويه المسائل فى ذلك تشنيعًا على قائله وتقبيحًا له ، وقد طُعِن فى استشهاده بالبيت ، والذى قاله صحيحٌ على ما أذكره .

---

(١) النساء /٧٩ .

(٢) ديوانه /٢٧١ . سيبويه ٢٤٢/١ . معجم هارون ٢٢٣/١ .

(٣) الإضافة من : بولاق ، وهارون .

جعل سيبويه الهاء فى واضعه ضمير الوحى ، وفى واضعه ضمير فاعل للرسول ، وقوله : عنده الوحى صفةٌ لرسولٍ ، وواضعه صفة أخرى ، ومعناه : مُفْشِيه وذاكره ، لأنهم ظنوا أنه يخفى ما دبروه فيبلغوا إرادتهم ، فأفشاه الوحى فبطل ، ولا يحسن القلب فيه لأن الهاء فى واضعه ضمير الوحى ، فإذا قُلِبَ فقيل :

وفينا رسولٌ واضعه عنده الوحى ، فقد قُدِّمَ ضمير الوحى وهو الهاء فى واضعه ، ومعنى الوحى فى البيت هو ما بيَّنه الله بالوحى من صنيع القوم ، والذى كشفه النبى صلى الله عليه وسلم بالوحى ، وكشفه النبى صلى الله عليه وسلم لأصحابه ، وليس
١٨٠ ظ بحقيقة الإيحاء ، فهذا طريقٌ واضحٌ واحتجاج صحيح من سيبويه والذى / رَدَّ على
سيبويه ذهب إلى الظاهر من الوحى الذى هو نزول المَلَك عليه ، وليس ذلك ممّا يضعه النبى صلى الله عليه وسلم ، وجعل هذا القائل [الهاء][1] فى واضعه للذى صنعتم كأنه قال : وفينا رسول الله عنده الوحى مبينٌ ما صنعتم ، ولو قدم واضعه على هذا التأويل ، فقال : وفينا رسولٌ واضعه ، لجاز لأن الهاء ترجع إلى الصنيع ، وقد تقدم ذكره فى واضعه معنىً آخر ، وهو أن يكون من قولنا :

وضعت الشىء ، أى : وضعتُ منه واسقطته ، فيكون وضع النبى صلى الله عليه وسلم لصُنعهم اسقاطه وإبطاله . وفيه وجه آخر :

أن يكون الوحى مبتدأً ، وواضعه : خبره ، وعنده : ظرفٌ لواضعو تقدير الكلام . وفينا رسولٌ الوحى واضعٌ ما صنعتم عنده .

قال : **(فاعلم أنك إذا نصبت فى هذا الباب ، فقلت : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا غدًا ، فالنصب على حاله ، لأنّ هذا ليس بابتداءٍ ولا يشبه فيها (عبد الله قائمٌ غدًا) لأن الظروف تلغى حتى يكون المتكلم كأنه لم يذكرها فى هذا الموضع ، فإذا صار مجرورًا أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأٌ لم يلغه لأنه ليس يرفعه الابتداء .**

وفى الظروف إذا قلت فيها : أخواك قائمان . ترفعه بالابتداء) .

قال أبو سعيد : فى هذا الفصل من كلام سيبويه ما يختلف فى معناه ، والذى أقوله :

---

(١) الإضافة من : س .

أن سيبويه أراد أن إلغاء الظرف ورفع ما بعده على الابتداء والخبر لا يجوز فى هذا الموضع ، كما يجوز فى المبتدإ الذى ليس قبله شىءٌ كقولك مبتدئًا : معك زيدٌ قائمًا وقائمٌ بالرفع والنصب ، فإن نصبته جعلت معك خبرَ زيدٍ ، وجعلتَ زيدًا مبتدأً ، ونصبت قائمًا على الحال ، وإن رفعت قائمًا ألغيتَ معك وقدّرتَ زيدٌ قائمٌ ، وقائمٌ رفعٌ لأنه خبرٌ ،
١٨١/و وكذلك فيها عبدُالله قائمٌ ، يجوز إلغاء فيها ورفعُ قائم / فيكون التقدير : عبدالله قائمٌ ، ولا يجوز الإلغاء إذا اتصل الظرف بما يكون نعتًا له أو خبرًا أو حالاً إذا كان مع الظرف الضمير العائد إلى الأول ، وذلك قولك فى نعت المجرور : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا ، وفى المنصوب الذى يعمل فيه : رأيت رجلاً معه صقرٌ صائدًا به غدًا ، وفى المبتدإ : زيدٌ معه صقرٌ صائدًا به غدًا .

وهذا معنى قوله : (**فإذا صار مجرورًا أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأً لم تلغه**) ، وإلغاؤه أنك لو حذفت معه لم يعد إلى المنصوب شىءٌ من نعته ، ولا إلى المبتدإ شىءٌ من خبره ، لأن قولك : معه صقرٌ : جُمْلَةٌ ، فإذا كانت فى موضع نعتٍ أو خبر أو حالٍ لم يكن بُدٌّ من عائدٍ يعود إليه ، والعائد هو : الهاء فى (معه) ، وإذا كان الكلام مبتدأً ليس قبله شىءٌ فليس يمتنع من إسقاط الظرف مانعٌ ، كقولك : فيها عبدالله قائمٌ غدًا ، وفيها أخواك قائمان لا يُخِلٍ بالكلام إسقاط الظرف وإلغاؤه .

وقد ظن من فسَّر الكتاب : أن سيبويه يرفع الاسم بالظرف لا بالابتداء ، فيكون (صقرٌ) مرفوعًا معه ، ويتأول قوله : (**لأنه ليس يرفعه الابتداء**) ، والذى عندنا من مذهب سيبويه فى هذا الموضع وفى غيره أن الاسم يقدم أو تأخر يرتفع بالابتداء ، كقولك : خلفك زيدٌ ، وعندك مالٌ ، لأنك إذا قلت : إن عندك مالاً ، نصبته بـ (إنّ) والذى تنصبه إنّ هو الذى يرفعه الابتداءُ .

وأما قول سيبويه : (**لأنه ليس يرفعه الابتداءُ**) ، ترجع الهاء فى (لأنه) إلى أول الكلام ، وإنما يُريد ، لأن الهاء المجرورة فى (معه) فاعرف ذلك إن شاء الله .

قال أبو سعيد : وفيما يردُ من كلام سيبويه ما يحتاج إلى تبيين أصول تُسهِلُه ، فمن
١٨١/ظ ذلك : أن اسم الفاعل إذا جرى على من هو له صفةً أو حالاً / أو خبرًا أو صلةً ، لم يحتج إلى إظهار فاعله ، وكان الفاعل مضمرًا فيه منونًا وإن جرى على غير من هو له احتجت إلى اظهار فاعله كقولك فى الصفة : مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها .

فضاربها : مخفوضًا ، صفةٌ لرجلٍ ولا تحتاجُ إلى شيءٍ بعده فإن قلت : ضاربُها بالرفع احتجت أن تقول : ضاربُها هو ، لأنك إذا رفعت فهو صفةٌ للمرأة وفعلٌ للرجل ، فجعلت : ضاربها صفة لغير من هو فاعله فاحتجت إلى إظهار الفاعل ، وإن قلت : مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُه لم يحتج إلى إظهار شيءٍ بعده ، لأن ضاربتَه صفةٌ لها وفعل لها ، وإن قلت : ضاربته بالخفض فجعلتها نعتًا للرجل احتجت إلى أن تقول : ضاربته هى ، فتُظهر اسم الفاعل فتقول : ضاربته هى ، ولو جعلت مكان اسم الفاعل فعلاً ، لم تحتج إلى اظهار شيءٍ وتكتفى بالضمير الذى فيه ، ويكون صفةً لغير من هو له ، تقول : مررت برجلٍ معه امرأةٌ تضربُه ، ومررت برجلٍ معه امرأةٌ يضربُها .

فتجعل تضربُه ويضربُها صفةً لمن شئت منهما ولا تحتاج إلى إظهار اسم الفاعل المستكن فى الفعل .

ألا ترى أنك تقول : مررت برجلٍ تضربُه ، فيكون تضربه فى موضع الصفة له ، والفاعل المخاطب .

ولو قلت : مررت برجلٍ ضاربه ، لم يُجزْ حتى تقول :

أنت ، ولو قلت : مررت برجل يضربُك ، ورددته إلى اسم الفاعل لقلت : مررت برجلٍ ضاربك ، ولم تحتج إلى إظهار الفاعل .

قال سيبويه : (**وتقول : مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُه**) ، فهذا بمنزلة : مررت برجلٍ معه كيس مختومٌ عليه ، فهذا جرى على من هو له ، فإن قلت : ضاربها ، جررت صفةً لرجل ونصبت حالاً من الهاء ، وإن شئت قلت : ضاربها / هو ، فيكون (هو) توكيدًا ١٨٢ و
للضمير الذى فى ضاربها ، ويجوز أن يكون منفصلاً فاعلاً للضرب ، كقولك : مررت بامرأةٍ ضاربُها زيدٌ ، وإن شئت جررت وجئت بـ (هو) توكيدًا ، فقلت : برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها هو .

قال : (**ومثل قولك : ضاربها هو قولك : مررت برجل معه امرأةٌ ضاربها ، هو قولك : مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها أبوه ، إذا جعلتَ الأب مثل زيد**) ، يعنى يكون ضاربُها هو مبتدأً وخبرًا فى موضع نعت المرأة ، وكذلك إذا قلت : ضاربُها أبوه ، ولو جعلت مكان أبوه زيدًا جاز أيضًا ، فقلت : مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها زيدٌ[1] مبتدأً

(١) الجملة مكررة فى الأصل .

وخبرٌ فى موضع نعت المرأة ، والعائد من المرأة إلى الجملة (الهاء) فى ضاربها ، وذكر أبوه فهو كذكر الأجنبى الذى هو زيدٌ ، فإن جعلت الجملة صفةً لرجلٍ لم يكن بُدٌ من عائدٍ إليه ، فقلت : مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها هو أو ضاربها أبوه ، ولم يجز : ضاربُها زيدٌ ، لأنه لا شىءَ فيه يرجع إلى رجلٍ ، ويجوز أن تجعل الاسم جاريًا على ما هو صفته وترفع ما بعده به ، كقولك : مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها أبوه أو هو ، ولا يجوز أن نصف ما ليس فيه ما يعود إلى الموصوف ، ولا حالاً مما ليس فيه ما يعود إليه لو قلت : مررت برجلٍ ضاربها زيدٌ ، أو مررت بعبدالله ضاربها خالدٌ ، لم يجز لأنه ليس فيه ما يعود إلى الأول ، وإذا قلت : يا ذا الجارية الواطئها زيدٌ ، تنصب الواطئها ، لم يجز لأنه صفة للجارية ، والضمير يعود إليها .

فإن قلت : يا ذا الجارية الواطئها أبوه ، جاز للضمير العائد فى أبوه إلى المنادى ، وإذا قلت : يا ذا الجارية الواطئها ، نصبت صفةً للمنادى ، والتقدير : يا ذا الجارية الذى وطئها / فإن جعلت : الواطئها بمعنى التى جعلتها صفةً للجارية وخفضتهما ، وجئت باسم الفاعل فقلت : الواطئها هو ، لأنَّ واطئ ليس من فعل التى ، وقد وصلتها به فأظهرت اسم الفاعل ، ولا يجوز حذف هو ، كما لا يجوز حذف أبوه وزيدٌ ، إذا قلت : يا ذا الجارية الواطئها أبوه ، ويا ذا الجارية الواطئها زيدٌ ، ولو جئت بالذى ووصلتها بفعلٍ استغنيت عن اظهار الضمير فقلت : يا ذا الجارية التى وطئها إذا كان الوطءُ لزيدٍ ، وقد جرى ذكره ، ويا ذا الجارية التى وطئها ، وإنما جاز ذلك فى الفعل ولم يجز فى اسم الفاعل لأنّ صيغة الفعل تدل على فاعله ، ويقع فيه الضمير الدالُّ عليه لفظًا ، واسم الفاعل ضميره فى النية وليست له علامةٌ ، ألا ترى أنّا نقول : زيدٌ تضربه ، فنعلم أن الفاعل هو المخاطب ، وكذلك : زيدٌ أضربُه ، الضارب هو المتكلم للصيغة الدالة عليه ، ولو قيل : زيدٌ ضاربه ، يريد ذلك المعنى ، لم يستقم ولم يدلك على المراد . ١٨٢/ظ

قال : **(ولو جاز هذا)** يعنى : **(يا ذا الجارية الواطئها ، وأنت تُريد هو وتحذفها وما أشبهه مما ذكرناه لجاز : مررت بالرجل الآخذه ، تريد : أنت ، ولجاز : مررت بجاريتك راضيًا عنها ، تريد : أنت ، ولو قلت : مررت بجاريةٍ رضيت عنها ، أو مررت بجاريتك قد رضيت عنها ، كان جيدًا لأنك تُضمر فى الفعل وتكون فيه علامة الإضمار)** ، وقد مضى الفصل بين الاسم والفعل .

وأهل الكوفة يجيزون حذف الفاعل من اسْم الفاعل فى مثل ما ذكرنا إذا كان له ذكرٌ فى أول الكلام كقولك : يدك باسطُها ، يريد : باسطُها أنت ، ولذكر الكاف فى أوله جاز حذفها ، وقد أنشدوا :

وإن امــــرءًا أســــرى إليك ودونه

من الأرض مـومـاهٌ وبيـداء سـملقُ

١٨٣ / و / لمحـقـوقةٌ أن تستـجيبى لصوته

وأن تعلمى أن المُـعَـار مُـوَفَّقُ[(١)]

قالوا : أراد لمحقوقةٌ أنت ، وحذف أنت لذكرها فى إليك .

[قال المفسر][(٢)] : والذى عندنا لمحقوقه استجابتك لصوته مبتدأٌ وخبرٌ ، وهى فى موضع خبر (أن) فى العائد إلى اسم أنَّ من الجملة الهاء ، فى لصوته ، ولا يجوز حذف الفاعل بوجه ، وقد مضى الاحتجاج لذلك .

(وأمَّا رُبَّ رَجلٍ وأخيه منطلقين ، ففيها قُبحٌ حتى تقول : وأخٍ له ، فالمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله : وأخيه فى موضع نكرة ، لأن المعنىً إنما هو وأخٍ له .

فإن قلت : أمضافةٌ إلى معرفةٍ أم إلى نكرةٍ ؟

فإنك قائلٌ : إلى معرفةٍ ولكنَّها أُجريت مجرى النكرةِ ، كما أنَّ مثلك مضافةٌ إلى معرفةٍ وهى توصف بها النكرة وتقع مواقعها ، ألا ترى أنك تقول : رُبَّ مثلك ، وتدلك على أنها نكرةٌ أنه لا يجوز ذلك أن تقول : رُبَّ رجلٍ وزيدٍ ، ولا يجوز لك أن تقول : رُبَّ أخيه ، حتى يكون قد ذكرت قبل ذلك نكرةً .

ومثل ذلك قول بعض العرب : كلُّ شاةٍ وسخلتها ، أى : وسخلةٍ لها ، ولا يجوز حتى تذكر قبلها نكرةً فيُعلمَ أنَك لا تُريد شيئًا بعينه ، وأنك تُريدُ شيئًا من أمةٍ كل واحدٍ منهم رجلٌ وضممت إليه شيئًا من أمةٍ كلهم ، يقال له :

---

(١) البيتان للأعشى :

ديوانه /١٤٩ . الخزانة ٥٥١/١ ، ٤١٠/٢ . أمالى ابن الشجرى ٣١٧/١ . الإنصاف /٥٨ .

(٢) الإضافة من : س .

أخٌ ، ولو قلت : وأخيه تريد به شيئًا بعينه كان محالاً ، وقال الشاعر :

أى فــتى هيــجــاء أنت وجــارها

إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلّت)[١]

وجارها جر عطفٌ على فتىً ، ومعناه : أىُّ فتى هيجاء أنت ، وأى جار هيجاء أنت ، وجارها : نكرةٌ لأنَّ أىّ إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه فى معنى الجنس ، كقولك : أىُّ رجُلٍ زيدٌ ، ولا تقلْ : أىُّ غلامك زيدٌ ، فجارها وإن كان مضافًا إلى ضمير
١٨٣ ظ هيجاء نكرة مجرورة / بإضافة أىّ إليه فى التقدير ، ولا يجوز أن يكون رفعًا لأنه إذا رُفعَ فهو على أحد وجهين :

إمَّا أن يكون عطفًا على أنت ، أو عطفًا على أىٍّ .

فإن كان عطفًا على أنت صار غير أنت ، وصار شريك أنت فى المدح ، وكأنه قال : أىُّ فتى هيجاء أنت وزيدٌ ، وتكون الهاء فى جارها ضمير مؤنث غير هيجاء ، كأنه قال : أنت وجارُ هندٍ وما أشبهها ، وإن قدّر أنت وجار الهيجاء ، فجارُ الهيجاء ليس برجلٍ يُعرفُ ، وليس قصد الشاعر إلى هذا وإن كان عطف ، وجارُها على أىّ كان الكلام بإعادة حرف الاستفهام واحتاج أن تقول : أىُّ رجلٍ عندك ، وأزيد عندك ؟

ومتى قال : وجارُها لم يكن فيه أى : جارها الذى هو التعجب ، قال الأعشى :

وكم دون بينك من صــفــصفٍ

ود كــــداك رملٍ وأعــــقَــــادِها

ووضع ســــقـــــاءٍ وإحــــلابه

وحَلّ حُلوسٍ وإغــــمــــادِهَا[٢]

وفيها حجةٌ لرُبَّ رجلٍ وأخيه ، لأن قولك : من صفصفٍ لا يليه إلا نكرةٌ ، كما أنّ رُبّ لا يليه إلا نكرةٌ ، واعقادها : معطوفٌ على صفصفٍ كعطف أخيه على رجلٍ ، وكذلك

---

(١) منسوب لـ (كثير عزة) . سيبويه ١/٢٤٤ ، وهو من الخمسين .

(٢) ديوانه /٥٤ . سيبويه ١/٢٤٥ .

أغمادها : معطوف على ما قبلها ، ولا تكون إلا نكرة ، والذى ذكره من ذلك كلام العرب ، وهذه الأبيات شواهدُهُ ولم تصر نكرةً إلا على الوجه الذى ذكره من تقدُّمه ، تكون فى موضع لا تقع فيه إلا نكرةً ، وعطف شىءٌ مضافٌ إلى ضميرها عليها ولا تتجاوز ذلك .

(كما أن أجمعين لا يجوز فى الكلام إلا وصفًا ، وكما أنَّ أيًا تكون فى النداء كقوله : يا هذا ، ولا يجوز إلاَّ موصوفًا وليس هذا حال الوصف والموصوف فى الكلام ، كما أنه ليس حال النكرة كحال الذى ذكرت لك) .

١٨٤/و وهذه أشياء شاذةٌ ذكرها سيبويه ليؤنس / بشذوذ رُبَّ رجلٍ وأخيه ، وما جرى مجراه ثم استضعف ذلك لخروجه على القياس وقلته .

فقال : **(وهذا على جوازه ، وكلام العرب به ضعيفٌ)** .

هذا باب
يُنْصبُ فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكونَ صفةً

(وذلك قولك : هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين ، فهذا ينتصبُ لأن الهاء التى فى معه معرفةٌ ، فأشرك بينهما وكأنه قال : معه امرأةٌ قائمين ، ومثله : مررت برجلٍ مع امرأةٍ ملتزمين ، فله ضميرٌ إضمارٌ فى (مع) كما كان له إضمارٌ فى معه ، إلاَّ أن المضمر فى معه علمٌ ، وليس له فى مع امرأةٍ علَمٌ إلا بالنية ، ويدُلك على أنه مضمرٌ والنيةُ قولك : مررتُ بقومٍ مع فلانٍ أجمعون) .

قال أبو سعيد : جملة هذا الباب أن يتقدّم اسمان أو أسماء قد أُعربت بإعرابٍ مختلفٍ أو إعرابٍ واحدٍ من جهتين مختلفتين ، فلا يمكن جمع صفاتها أو تثنيتها بلفظٍ واحدٍ محمولٍ على الإعراب الأول ، فحُملَ على شىءٍ يجتمعان فيه ممّا يصحُّ اجتماعُهُما على ما أسوقُه وأبيّنه إن شاء الله .

وأما قولُه : (هذا رجلٌ) ، فرجُلٌ مرفوعٌ لأنه خبرُ مبتدإٍ ، وخبره معه ، فرفعاها من جهتين مختلفتين فلا يصحّ أن يكون : قائمان نعتًا لهما ، لأن قائمان لفظٌ واحدٌ لا يصلح أن يكونَ رفعًا بنعت الابتداء وخبر المبتدإ ، فحُمل على : معه رجلٌ ، ونصب على الحال ، والاسمان اللذان منهما الحال :

أحدهما : الهاء فى معه ، والآخر : رَجُلٌ .

وقد تكون الحال من اسمين مختلفى الإعراب ، كقولك :

ضرب زيدٌ عمرًا قائمين ، قال الشاعر عنترة :

متى ما تلقنى[1] فردين تَرْجُفْ

روانفُ أليتيك وتستطارا[2]

١٨٤ / ظ / وفردين : حال من اسم الفاعل والمفعول فى (تلقنى)

---

(١) س : تلتقى .

(٢) ديوانه /١٠٨ . ابن يعيش ٢/٥٥ ، ٤/١١٦ ، ٦/٨٧ . الخزانة ٢/٢٠٠ . الدرر اللوامع ٢/٨٠ .

ومثله :

تعلقت ليلى وهى ذات مـــوصـــدٍ

ولم يبـدُ للأتراب من ثديهـا حـجمُ

صـغـيـرين نرعى البـهم يا ليت أننا

إلى اليوم لم نكبر ولم يكبر البهمُ(١)

فصغيرين : حال من التاء فى تعلقتُ ، وهى فى موضع رفع ، ومن ليلى وهى فى موضع نصبٍ ، والهاء فى معه ورجلٌ تأويلهما تأويل فاعلين أو فاعلٌ ومفعول ، لأنك إذا قلت : مع عمرو زيد ، فتأويله : اجتمعا أو جامع زيدٌ عمرًا ، ثم تكونُ الحالُ منهما على هذا التأويل أو يحمله على هذا ، فيكون على التنبيه فتقدير أتيته لهما قائمين أو الإشارة بمعنى : أسير إليهما قائمين .

وكذلك : مررت برجُلٍ مع امرأةٍ فى قولنا : مع امرأة ، ضميرٌ مرفوعٌ لرجلٍ فى النية لا علم له فى اللفظ ، كما أنّ فى قولنا : معه امرأةٌ فيه ضميرٌ مجرورٌ وهو الهاء ، والمعنى : فى الاجتماع واحدٌ ، ومثل هذا الضمير قولك : مررت بقوم مع فُلانٍ أجمعون ، فى مع فلانٍ : ضميرٌ مرفوعٌ من قوم ، أجمعون توكيدٌ له ، والنصب فى قائمين كالنصب فيهما لو ابتدأت فقلت : معه امرأةٌ قائمين أو معك أو مع زيدٍ .

(ومما لا تجوز فيه الصفة : فوق الدار رجلٌ ، وقد جئتكم برجُلٍ آخر) ، لأن إعرابهما مختلفٌ ولا يحسُنُ أن تنصب هذا على الحال كما نصبتَ قائمين ، وإن كان ليس فيه الألف واللام ، لأن المنصوب بالحال لابد له من عاملٍ واحدٍ مُقدّرٍ فى نصبه ، وليس فى قولك : فى الدار رجُلٌ وقد جئتُك برجُلٍ آخر ، شىءٌ [يقع](٢) عليهما من تنبيه أو إشارةٍ أو اجتماعٍ .

ويقولُ : **(فيما اختلف إعرابه ، فلم يمكن اجتماع صفة الاسمين : اصنع ما سَرَّ أخاك ، وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان على / الابتداءِ ، وتنصبه على المدح** ١٨٥ و
والتعظيم كقول الخِرْنق فى قصيدة :

---

(١) القائل : المجنون ، ديوانه/١٨٦ . خزانة الأدب ٢٣٠/٤ . أسرار العربية /١٩٠ . تذكرة النحاة /٣٢٤ . مجالس ثعلب ٦٠٠/٢ .
ورواية الديوان :
تعلقت لليلى . . . ذات مؤصدِ
(٢)الإضافة من : س .

لا يبعدن قومى الذين هم سُمُّ العداة وآفة الجُزُرِ
النازلين بكل معتركٍ والطيبون معاقد الأُزْرِ[١]

وقال بعض أصحابنا : الرفع أحسن وأكثر فى كل شىءٍ كان تعظيمًا لأنك إذا أثنيت على قومٍ فإنما تقول : هم كذا .

(وأما الألف واللام فلا تكونان حالاً البتة ، لو قلت : مررت بزيدٍ القائم ، كان قبيحًا لا يجوز إذا أردت قائمًا ، وإن شئت نصبته على المدح ، وذلك قولك : اصنع ما ساء أباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين ، وإن شاء ابتدأ ، ولا سبيل إلى الصفة فى هذا ولا فى قولك : عندى غلامٌ وقد أتيت بجاريةٍ فارهين ، لأنك لا تستطيع أن تجعل فارهين صفةً للأول ولا للآخر ولا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جرًا وبعضه رفعًا ، فلما كان كذلك صار بمنزلة : ما كان معه معرفة من النكرات لأنه لا سبيل إلى وصف هذا ، كما أنه لا سبيل إلى وصف ذلك ، فجُعل نصبًا كأنه قال : عندى عبدُالله ، وقد أتيت بزيدٍ فارهين ، جعل الفارهين ينتصبان على : النازلين بكل معتركٍ .

وفرُّوا من الإحالة فى : عندى غلامٌ ، وقد أتيت بجارية إلى النصب ، كما فروا إليه فى قولهم : فيها قائمًا رجلٌ) .

يريد لما لم يكن صفة غلام وجاريةٍ بفارهين لاختلاف إعرابهما ، فروا إلى نصب فارهين على المدح ، كما هربوا إلىً نصب قائمًا على الحال من قولهم : فيها قائمًا رجلٌ ، لما لم يمكن أن يُجعل قائمٌ صفةً لرجل لتقدمه عليه .

قال : **(واعلم أنه لا يجوز أن تصف المعرفة والنكرة ، كما لا يجوز وصف**
١٨٥ ظ **المختلفين ، وذلك قولك : هذه ناقةٌ وفصيلها الراتعان ، فهذا محالٌ لأن / الراتعين لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة ، ولا تستطيع أن تجعل بعضها معرفةً وبعضها نكرةً ، وهذا قول الخليل .**

وزعم الخليل أن الجرين والرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع وذلك قولك : هذا رجلٌ ، وفى الدار آخر كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجه آخر وقبَّحه

---

(١) البيتان لـ (الخرنق بنت هفان) . الخزانة ٣٠١/٢ . سيبويه ١٤٠/١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ . ابن الشجرى ٣٤٤/١ . الدرر اللوامع ١٥٠/٢ .

بقوله : هذا لابن إنسانين عندنا كرامًا ، فقال الجر ها هنا مختلفٌ ولم يُشرك الآخر فيما جَرَّ الأول ، ومثل ذلك : هذه جارية أخوى ابنين لفلان كرامًا ، لأن أخوى ابنين اسمٌ واحدٌ ، والمضاف إليه الآخر منتهاه ، ولم يُشرك الآخر بشيء من حروف الإشراك فيما جر الاسم الأول ، ومثل ذلك : هذا فرسُ أخو ابنيك العُقلاء الحكماء ، لأن هذا فى المعرفة مثل ذاك النكرة ، فلا يكون الكرام والعقلاء صفةً للأخوين والابنين ، ولا يجوز أن يُجرى وصفًا لما انْجرَّ من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف إعرابه .

ومما لا تجرى الصفة عليه : هذان أخواك ، وقد تولى أبواك الرجال الصالحون ، إلا أن ترفعه على الابتداء وتنصبه على المدح والتعظيم) .

قال أبو سعيد : اختلاف الرفعين والجرين منع من جمع الصفتين ، لأن الصفة تتبع الموصوف فى الإعراب ، فيكون الإعراب الحاصل فى الموصوف وفى الصفة متعلقًا بالعامل الذى عمل فى الموصوف ، فلو جمع الصفتان بلفظ واحد فجُعلتا للمرفوعين المتقدمين أو المجرورين ، صار لفظ الصفتين وهو واحدٌ مُعلقًا برافعين أو جارّين ، فلذلك لم يصلح : هذا رجلٌ فى الدار آخر كريمان ، لأن الرجل رُفع بخبر الابتداء ، وآخر مرفوع بالابتداء ، وهما عاملان مختلفان لا يُحْمَلُ كريمان عليهما ، ورفعُ كريمين على / الابتداء ١٨٦ و
فهما عاملان مختلفان لا يُحمل كريمان عليهما ، وكذلك تقول : هذا لابن انسانين عندنا كرامًا ، على المدح ولم تقل : كرامٍ على الصفة ، لأن ابن مجرور باللام ، وإنسانين مجروران بإضافة ابن إليهما ، فهذان عاملان مختلفان ، لا يصلح حمل كرام عليهما ، وهو لفظ واحد ، وكذلك : هذا فرس أخوى ابنيك العقلاء ، لو خفضنا العقلاء وجعلناها صفةً للأخوين والابنين كان فاسدًا ، لأن ابنيك من تمام الأخوين ، وليس أخويك من تمام أنفسهما ، والصفة داخلةٌ فيما دخل فيه الموصوف ، فيكون العقلاء من تمام الأخوين من حيث كان صفةً للابنين وغير تمام لهما من حيث كان صفةً للأخوين فيتناقض .

قال : (وسألت الخليل عن : مررتُ بزيدٍ وأتانى أخواه أنفسهما ، فقال : الرفع على هما صاحباى أنفسهما ، والنصب على أعينهما ولا مدح فيه لأنه ليس مما يمدح به .

قال : وتقول : هذا رجلٌ وتلك امرأةٌ منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجهٍ واحدٍ ، وهما اسمان بُنيا على مبتدأين .

وانطلق عبدُالله ، ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين ، وذهب أخوك وقدم عمروٌ الرجلان الحكيمان) .

قال أبو سعيد : لا خلاف بين أصحابنا أنّ الفعلين إذا اتفق معناهما جاز أن يُوصف فاعلاهما بلفظٍ واحدٍ ، كقولك : مضى زيدٌ وانطلق عمروٌ الصالحان ، وجلس أخوك وقعد أبوك الكريمان ، وإذا اختلف معناهما فمذهب الخليل وسيبويه في الفعلين المختلفين والمتفقين واحدٌ ، فأجازا : ذهب أخوك وقدم عمرٌو الرجلان الحكيمان ، وكان المبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك إلاّ في المتفقين .

١٨٦ ظ والحُجّة للخليل وسيبويه : أن مذهب عمل الفعل والفاعل / مذهب واحد وإن اختلف معنى اللفظين ، وممّا يدل على ذلك ، أنك تقول : اختلف زيدٌ وعمرٌو الصالحان ، ومعنى اختلف واحدٌ منهما فعل فعلاً مخالفًا لفعل الآخر ، وتقول : فعل زيدٌ وعمرٌو فعليهما وعملا عمليهما وإن كانا مختلفين لأن اللفظ الواحد من الفعل يجوز أن يقع على مختلفين ، وتُرَدُّ الفعلان إلى فعلٍ واحدٍ يكون الاسمان فاعِليه ، فإذا قُلتَ : أذهبَ أخوك وقدِمَ عمرٌو الرجلان الصالحان الحكيمانِ ؟ فكأنّا قُلنا : فعلَ أخوك وعمرٌو هذين الفعلين الصالحان ، والذى لا يجيز هذا ويجيز : ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو الصالحان ، يلزمه نحو ما قدرناه ، لأن ذهب ارتفع به زيدٌ وحده ، وانطلق ارتفع به عمرٌو وحده ، ولا يجوز أن يكون الصالحان يرتفع بالفعلين أو يتعلق بهما ، وهو لفظٌ واحدٌ .

فإن قال قائل : نُسقط الفعل الثانى فى التقدير ونجعله مؤكِدًا للأول وكأنّا قلنا : ذهب زيدٌ وعمروٌ الصالحان ، قيل له : فإذا رفعتهما بالأول بقى انطلق بلا فاعلٍ ، وهذا فاسدٌ فى مذهب البصريين ، وكان أقيس ممّا قالوه : أن لا يُجاز ذلك ولا تجتمع الصفتان وأحد عاملى الاسم غير الآخر ، لأن الصفة إذا حملناها على أحد العاملين لم يجز ، لأن الموصوف واحدٌ ، وإذا حَمَلناها عليهما لم يجز لأنها ترتفع بشيئين ، وإنما جاز : هذا رجلٌ ، وتلك امرأةٌ منطلقان ، فتجعل منطلقين نعتًا للرجل والمرأة لأنهما خبر مبتدأين مُشارٍ إليهما وإن كانت إحدى الإشارتين أقرب من الأخرى كفاعلى الفعلين المختلفين .

قال : **(واعلم أنه لا يجوز من عبدالله ، وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين ، رفعت أو**
١٨٧ و **نصبت لأنك لا تُثنى إلا على من أثبته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم / بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدةٍ ، وإنما الصفة عَلَمٌ فيمن قد علمته) .**

لأن عبدالله لستَ تعرفه ، وإنما تسأل عنه لتعرفه ، فإذا نعتَّه فسؤالك عنه عن نعته ، وزيدٌ تعرفه وتعرف نعته ، فإذا ثنيتَ الصفتين بلفظٍ واحد ، فأنت لا تعرفه من حيث كان نعتًا لعبدالله ، وتعرفه من حيث كان نعتًا لزيدٍ ، فيصيرُ لفظٌ واحدٌ معروفًا مجهولاً . والله أعلم .

هذا باب
ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه

(وذلك قولك : ما شأنك قائمًا ، وما شأن زيد قائمًا ، وما لأخيك قائمًا . فهذا حال قد صار فيه وانتصب بقولك : ما شأنك قائمًا ، كما ينتصب قائمًا فى قولك : هذا عبدالله قائمًا بما قبله ، وسنبين هذا فى موضعه إن شاء الله تعالى ، وفيه معنى : لِمَ قمتَ ؟ يعنى : ما شأنك ومالك ، قال الله تعالى : ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[1] ، ومثل ذلك : من ذا قائمًا بالباب ؟ أى : من ذا الذى هو قائمٌ بالباب . هذا المعنى تريد .

وأمَّا العامل فيه فبمنزلة : هذا عبدالله ، لأنَّ مَنْ مبتدأ قد بُنى عليه اسمٌ ، وكذلك : لمن الدار مفتوحًا بابُها ؟ وأما قولهم : من ذا خيرٌ منك ؟ فهو على قوله : من ذا الذى هو خيرٌ منك ؟ لأنك لم تُرد أن تُشير أو تومئ إلى إنسانٍ قد استبان لك فعله على المسئول فيُعْلِمَكه ، ولكنك أردت : من ذا الذى هو أفضل منك ، فإن أومأت إلى إنسانٍ قد استبان لك فضله عليه فأردت أن يُعْلِمَكَه نصبتَ ، كما قلت : من ذا قائمًا ؟ كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك عن هذا الذى قد صار فى حالٍ قد فضلك بها ، ونصبه كنصب : ما شأنك قائمًا) .

١٨٧ ظ قال أبو سعيد : قوله : (قائمًا) / شىءٌ قد عرفه المتكلم من المسئول ، وهو الكاف فى شأنك ، والمسئول عنه وهو زيدٌ ، فسأل عن شأنه فى هذه الحال .

وقوله : (ما شأنك ؟) ما : مبتدأ ، وشأنك : خبرٌ فى هذه الحال ، وإن شئت : شأنك المبتدأ وما خبرٌ مقدمٌ ، والناصب لـ (قائمًا) شأنك ، ومعناه : ما تصنع وما تلابس فى هذه الحال ، وقد يكون فيه إنكارٌ لقيامه ، والمسألة عن السبب الذى أداه إليه ، فكأنه قال : لم قمتَ ؟ ، وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله عز وجل : ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[1] كأنه أنكر إعراضهم فوبخهم على السبب الذى أدّاهُ إلى الإعراض ، فأخرجه مخرج الاستفهام فى اللفظ ، وتأويل ما لهم تأويل ما شأنك ، كأنه قال : ما تصنعون ؟

---

(١) المدثر /٤٩ .

ومن ذا قائمًا بالباب ؟ أى : من ذا الذى هو قائم بالباب ، هذا المعنى يريد : مَنْ مبتدأة ، وذا خبره ، أو يكون ذا : مبتدأً ، ومَنْ : خبرٌ مقدمٌ ، وقائمًا : منصوب على الحال ، والعامل فيه (ذا) بمعنى الإشارة ،كأنه سأل عمَّن عرف قيامه ولم يعرفه .

ولمن الدار مفتوحًا بابها ؟ الدار : مبتدأ ، ولمن : الخبر ، وفى اللام معنى الملِك ، كأنه قال : من يملك الدار مفتوحًا بابها ؟ .

وأما قولهم : من ذا خيرٌ منك ؟ فيجوز أن تكون ، من : مبتدأ ، وذا : خبره ، وخيرٌ منك : بدلٌ منه ، فكأنه قال : مَنْ خيرٌ منك ، ويجوز أن يكون ذا بمعنى الذى ، ويكون تقديره : من ذا الذى هو خيرٌ منك .

وأكثر ما يُستعمل هذا على إنكار أن يكون أحدٌ خيرًا منه ، كقولك : من ذا أرفع من الخليفة ؟ والغرض : ما أجد أرفعُ منه ، ولم يُرِدْ أنْ يشير أو يومئ إلى إنسان قد استبان للخليفة فضله ، فتسأل عنه فى حال استبانة فضله لك ، ولو أُردت ذلك نصبته كما نصبت : من ذا قائمًا بعد أن عرفت قيامه ، ولم تعرفه . والله أعلم بالصواب .

١٨٨/و

/ هذا باب
ما ينتصب على التعظيم والمدح

(وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول وإن شئت قطعته وابتدأته

وذلك قولك : الحمد لله الحميد ، والملك لله أهل الملك . ولو ابتدأته فرفعت كان حسنًا ، كما قال الأخطل :

نفسى فداءُ أميرِ المؤمنين إذا
أبدى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذَكَرُ
الخائض الغمرَ والميمونُ طائرُه
خليفةُ الله يستسقى به المطرُ[1])

قال أبو سعيد : هذا الباب فى التعظيم والمدح ، والباب الذى فى الشتم والتقبيح يجريان مجرىً واحدًا ، والإعراب فيهما على طريق واحدٍ ، وفى كل واحدٍ منهما ثلاثةُ أوجهٍ :

إمّا الصفة واتباع الثانى الأول ، وإن كان قصدك فيه المدح والثناء كنحو ما يذكر من تكبير صفات الله تعالى على جهة المدح له والثناء عليه .

وإمّا أن تنصبه بإضمار أذكر .

وإمّا أن تستأنفه فترفعه بإضمار الابتداء .

والذى يصيره مدحًا وثناءً أو شتمًا وتقبيحًا ، قصد المتكلم به إلى ذلك ، وربما قصد الإنسان بقوله : فلانٌ فاضلُ شجاع إلى الهزء به ، ويتبين ذلك فى لفظه من محاوره ، وهذا معروفٌ فى عادات كلام الناس ، وقد ذكرناه مفصلاً قبل هذا الباب ، وأنا أسوق كلامه فى البابين ، وما احتمل زيادةً زدت ، والله المعين ، وأنشد فى الاستئناف قول مهلهلٍ :

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطةً
أخوالُنا وهم بنو الأعمام[2]

---

(١) ديوانه /١٠٣ . سيبويه ٢٤٨/١ . اللسان (بسل) .

(٢) سيبويه ٢٢٥/١ ، ٢٤٨ . معجم هارون ٣٧٦/١ .

فاستأنف أخوالنا على معنى : هم أخوالنا ، ولو خفضه على النعت ليشكر لجاز .

وقوله تعالى ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[١]

١٨٨ ظ / فى المقيمين وجهان :

أحدهما : أن يكون منصوبًا على المدح والثناء .

والآخر : أن يكون مجرورًا بالعطف على ما ، فيكون معناه :

ويصدِّقون بما أُنزل إليك وبالمقيمين الصلاة أى : بمذاهبهم وبدينهم ، والمؤتون الزكاة مبتدأٌ مستأنفٌ أو عطفٌ على الراسخين .

وأمَّا قوله عزَّ وجل : ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[٢] إلى قوله : ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾[٢] ، «فالموفون بعهدهم» يحتمل وجهين :

يحتمل أن يكون مدحًا ، ويكون التقدير : وهم الموفون بعهدهم فإذا كان كذلك ، كان نصب الصابرين على وجهين :

أحدهما : العطف على ذوى القربى .

والآخر : أن يكون على المدح بإضمار (أذكر) .

والوجه الآخر من رفع الموفون : أن يكون عطفًا على من آمن بالله ، فإذا ارتفع بذلك كان نصب الصابرين على المدح لا غير ، ولا يجوز أن يُنصب بالعطف على ذوى القربى ، لأن ذوى القربى فى صلة من آمن بالله ، لأنَّ (آتى) معطوف على آمن ، ولا يجوز أن يعطف الموفون على (من) إلاَّ بعد تمام صلته فيصيرُ (والصابرين) منقطعًا عن الصلة ، وأنشد قول الخِرْنق فى رفع المدح ونصبه ، وهو :

لا يبعدن قومى الذين هم سمُّ العداة وآفة الجُزْرِ
النازلين بكل معتركٍ والطيبون معاقد الأُزْرِ[٣]

---

(١) النساء /١٦٢ .

(٢) البقرة /١٧٧ .

(٣) سبق ذكرهما فى ص ١٤٤ .

ومثله فى الرفع والنصب قول أبى خياطٍ العُكلى :

وكلُّ قـومٍ أطاعـوا أمـر مـرشـدهم

إلاَّ نـمـيـرًا أطاعت أمـر غـاويهـا

الظاعـنين ولمَّـا يُظعنوا أحـدًا

والقـائلون لمن دار نُخَلِّيـهـا[1]

١٨٩ و (وزعم يونس : أن العرب من يقول : النازلون بكل معترك والطيبين / ، فهذا مثل : والصابرين ، ومن العرب من يقول : الطاعنون فى القائلين ، فنصبه كنصب الطيبين إلا أنَّ هذا شتمٌ لهم وذَمٌّ ، كما أن الطيبين مدحٌ لهم وتعظيمٌ ، وإن شئتَ أجريتَ هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته جميعًا فكان مرفوعًا على الابتداء .

كل هذا جائز فى ذين البيتين وما أشبههما ، كل ذلك واسع .

وزعم يونس أنه سمع ذا الرّمة ينشد هذا البيت نصبًا وهو للأخطل :

لقد حملت قيس بن عَيْلانَ حربها

على مسـتـقلٍّ للنوائب والحَربِ

أخاها إذا كانت عضوضًا سما لها

على كل حالٍ من ذلولٍ ومن صَعْبٍ)[2]

الشاهد : نصب أخاها ، وهو المستقبل المجرور .

(وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم تُرِد أن تَحدِّثَ الناس ولا من تخاطبه بأمرٍ جهلوه ، ولكنهم علموا من ذلك ما قد علمتَ ، فجعلته تعظيمًا وثناءً ، ونصبه على الفعلِ كأنه قال : اذكر أهل ذاك ، واذكر المقيمين ، ولكنه فعل لا يُستعمل اظهاره ، وهذا شبيه بقوله : إنّا بنى فلان نفعلُ كذا ، لأنه لا يريد أن يُخبر من لا يدرى أنه من بنى فلانٍ ، ولكنه ذكر مراتبها افتخارًا وابتهاءً ، إلا أن هذا يجرى على حرف النداء ، وستراه فى باب النداء إن شاء الله) .

---

(١) سيبويه ٢٤٩/١ . الانصاف /٤٧٠ ، ٤٨٠ . الخزانة ٣٠١/٢ .

(٢) ملحقات ديوانه /٦٦٢ نقلا عن سيبويه . سيبويه ٢٥٠/١ .

نصب بنى فلان كنصب ما يُمدح على المدح ، وسأشرحه فى بابه بما أتم[١] من هذا إن شاء الله .

وترك إظهار الناصب له كترك إظهار الناصب فى باب النداء ، ومن هذا الباب فى النكرة قول أمية بن أبى عائذ :

ويأوى إلى نسوةٍ عُطَّلٍ
وشُعثًا مراضيعَ مثل السَّعَالى[٢]

الشاهد فى نصب شعثًا .

كأنه حيث قال : إلى نسوةٍ عُطلٍ ، صرن عنده ممن عَلمَ أنَّهُنَّ شُعثٌ ، ولكنه ذكر ذلك تشنيعًا لهُنَّ وتشويهًا .

/ (قال الخليل : كأنه قال : اذكرهُنَّ شعثًا ، إلا أن هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهاره ، ١٨٩ ظ
وإن شئتَ جررت على الصفة . وزعم يونس : أن ذلك أكثر ، كقولك : مررت بزيدٍ أخيك وصاحبك ، وكقول الراجز :

بأعينٍ منها مليحات النُّقب
شكل التّجار وحلال المكتسب[٣]

قال : كذلك سمعناه من العرب .

الشاهد : فى شكل التجار ، وهو صفة لنكرة ، وهو فى مذهب : قيد الأوابد ، ومعناه : موافقة التجار فى الزى ومشاكلتهم فيه ، فكأنه قال : مشاكلة التجار ، وقوله : وحلال المكتسب ، أى : ليس فيهن تبرُّجٌ وتكشّفٌ يحرم ، ولكن خفر وحياء وتستر ، وذلك : حلال المكتسب .

وقال مالك بن خويلد الخُناعىُّ :

يا مىُّ لا يُعجزُ الأيام ذو حِيد
فى حومة الموت رزَّامٌ وفرَّاسُ

---

(١) س : أتم ، وفى ب «بما ثَم» وما أثبتناه الصواب .

(٢) معانى الفراء ٣٢٥/١ . ابن يعيش ١٨/٢ . الخزانة ٤١٧/١ ، ٣٠١/٢ . شرح السكرى /٥٠٧ . الهذليين ١٨٤/٢ .

(٣) قائله : ابن المعتز . سيبويه ٢٥٠/١ . وهو من الخمسين . اللسان (نقب) .

يحمى الصريمة أخذانُ الرجال له

صيدٌ ومجترئ بالليل همّاسُ)[١]

قال أبو سعيد : وروى هذا الشعر أيضًا لأبى ذؤيبٍ ووقع فى البيت الأول من هذين البيتين غلطٌ فى كتاب سيبويه ، لأن قوله : ذو حيدٍ ، وعلٌ ، ورزّامٌ ، وفرّاسٌ : أسدٌ ، والصواب الذى حملته الرواة :

يا ميُّ لا يُعجز الأيام ذو حيدٍ

بمُشمخرٍّ به الظيّانُ والآسُ

ذو حيدٍ ، وعلٌ ، ومُشمخرٌّ : جبل ، والظيّان : ياسمين البَرِّ .

وروى أبو العباس المبرد : ذو حَيدٍ بفتح الحاء والياء ، وجعله مصدرًا بمنزلة العوج والأود . والذى رواه أبو العباس : ثعلبٌ حِيدٌ بكسر الحاء ، وكذلك رواه أبو سعيد السكرى فى شعر الهذليين ، وفسره جمع حيدة بعد هذا البيت بأبيات فى القصيدة :

يا ميّ لا يُعجز الأيام مُبْترِكٌ

فى حومةِ الموت رزّاومٌ وفرّاسُ

١٩٠ / و / يحمى الصريمة أخدانُ الرجال له

صيدٌ ومجترئٌ بالليل همّاسُ

ومما حُمل على الابتداء قوله :

(فتى الناس لا يخفى عليهم مكانه

وضرغامةٌ إن همَّ بالحرب أوقعا[٢]

وقال الآخر :

إذا لقى الأعداء كان خلاتهم

وكلبٌ على الأُذنين والجار نابحُ[٣]

(١) البيتان لـ (مالك بن خويلد) . سيبويه ٢٥١/١ ، الهذليين ٣/٣ ، ٤ . اللسان (وحد ، صرمه) . ابن يعيش ٣٢/٦ .

(٢) سيبويه ٢٥١/١ . اللسان (ضرغم) .

(٣) قائله : ذو الرمة . ديوانه /١٠٨ . الخصائص لابن جنى ٣٦٥/٢ .

قال : كذا سمعناهما من الشاعرين اللذين قالاهما .

قال : واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ، ولا كل صفة يحسن أن يُعظَّم بها ، لو قلت : مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البَزَّاز ، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ، ولا يُفخم له ، ولها الموضع الذى لا يجوز فيه العظيم ، فأن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم ، ثم تُعظمه كما تُعظم النبيه ، وذلك قولك : مررت بعبد الله الصالح ، فإن قلت : مررت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلتَ : المُطعِمين فى المَحْلِ ، جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرِفَ منهم ذلك ، وجاز له أن يجعلهم كأنهم قد عُلموا فاستحسن من ذا ما استحسنت العرب ، وأجزه كما أجزته ، وليس كل شىء من الكلام يكون تعظيمًا لله عز وجل يكون لغيره من المخلوقين لو قلت : الحمد لزيد ، تريد العظمة لم يجز وقد يجوز أن تقول : مررت بقومك الكرام ، إذا جعلتَ المخاطب كأنه قد عرفهم ، كما قال : مررت برجلٍ زيدٌ ، فَتُنْزِّلُه منزلة من قال له : من هو وإن لم يتكلم به .

فكذلك هذا تُنزِّله هذه المنزلة وإن كان لم تعرفهم) .

قال أبو سعيد : يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين فى المُعظَّم :

أحدهما : أن يكون المعنى الذى عُظِّم به فيه مدحٌ وثناءٌ ورفعةٌ .

والآخر : أن يكون المعُظَّم قد عرفه المخاطب وشُهر عنده ما عُظِّم به / أو يتقدم من ١٩٠ ظ
كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وثناءٍ وتشريفٍ فى المذكور يصح أن يُورد بعدها التعظيم ، وهذا معنى ما ذكره سيبويه : (مررت بقومك الكرام ، ثم قلت : المطعمين فى المحل) ، وتقول : مررت بعبدالله الكريم الفاضل ، على التعظيم لمَّا قدمت ذكر الكريم صار كأنه قد عُرِف وشُهر ، فتدبر ذلك إن شاء الله تعالى .

هذا باب
ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم
وما أشبهه

(وذلك : أتانى زيدٌ الفاسق الخبيث ، لم ترد أن تكرره ، ولا يُرفك شيئًا تُنكره ، ولكنه شتمه بذلك .

وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبًا : فى ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[1] ، لم يجعل الحمالة خبرًا للمرأة ، ولكنه كأنه قال : أذكر حمالة الحطب شتمًا لها ، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره وقال عروة الصعاليك :

سقونى الخمر ثم تكنَّفونى عُداةَ الله من كذبٍ وزورِ[2]

إنما شتمهم بشىءٍ قد ثبت عند المخاطبين ، قال النابغة :

لعمرى وما عمرى علىَّ بهيِّنٍ
لقد نطقت بُطلاً علىَّ الأقارعُ
أقارعُ عوفٍ ولا أحاول غيرها
وجوه قرودٍ تبتغى مَنْ تجادعُ[3]

وتُخادع .

وزعم يونس أنك إن شئت رفعت البيتين جميعًا على الابتداء ، تضمر فى نفسك شيئًا لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعًا ومثل ذلك قال الشاعر :

متى ترى عينى مالكٍ وجرانه
وجنبيه تعلمُ أنه غير ثائرِ
حضجرٌ كأمِّ التوأمين توكأت
على مرفقيها مستهلة عاشر)[4]

---

(١) المسد / ٤ .

(٢) ديوانه / ٨٩ . ابن يعيش ٢/ ٩٥ . الدرر اللوامع ١/ ٣ . الخصائص لابن جنى ٢/ ٤٣٣ .

(٣) ديوانه / ٥٣ . الخزانة ١/ ٤٢٦ . أمالى ابن الشجرى ١/ ٣٤٤ . سيبويه ١/ ٢٥٢ .

(٤) غير منسوبين سيبويه ١/ ٢٥٣ . ابن يعيش ١/ ٣٦ .

والذى يضمر فى الرفع هو وهم أو ما أشبه ذلك مما يوجب رفع الظاهر/ وقد مضى نحو هذا فى المدح والتعظيم . ١٩١ و

قال : **(وزعموا أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصبًا ، والشعر لرجل معروف من أزد السراة :**

قُبِّح من يزنى بعو ف من ذوات الخمر

الآكلَ الأشلاء لا يحفلُ ضوءَ القمر)[1]

الآكل نصبٌ على الذم والشتم ، بمعنى أذكر يعنى به عوف المخفوض فى البيت الأول ، والأشلاء جمع شلاء وهو المشيمة ، وهى مستقذرة ، وذلك مثل يريد : أن الرجل يأتى الأمور القبيحة لا يحفل ولا يبالى ظهورها عليه ، وإن شاء جعله صفةً فجرَّه على الاسم ، فقال : الآكل لأنه نعت عوفٍ .

(وزعم يونس ـ وفى بعض النُسخ عيسى ـ أنه سمع الفرزدق ينشد :

كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ

فدعاء قد حلبت علىَّ عشارى

شغَّارةً تقدُ الفصيل برجلها

فطّارةً لقوادم الأبكارِ[2]

جعله شتمًا كأنه حين ذكرَ الحلبَ صار من يُخاطب عنده عالمًا بذلك ، ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان جائزًا عربيًا) .

وترتيب الأبيات فى شعره بين البيت الأول والثانى :

كُنَّا نُحاذر أن تضيع لقاحُنَا

ولها إذا سمعت دعاء يسارِ[3]

---

(١) سيبويه ١/٢٥٣ . معجم هارون ١/١٣٣ .

(٢) البيتان للفرزدق . ديوانه /٤٥١ . العينى ١/٥٥٠ ، ٤/ ٤٨٩ . ابن يعيش ٤/١٣٣ . شرح شواهد المغنى /١٧٤ .

(٣) استكمالاً للبيتين السابقين .

شعارةً : تبول كما تشعر الكلب ببوله ، تقد الفصيل برجلها إذا دنا من أمه وهى تُحلَبُ تضربه برجلها من خلف مثل الرمح فتدقُّ عنقه ، والفطر : الحلب بالسبابة والوسطى وتستعين بطرف الإبهام ، والخلفان : المقدمان من الضرع ، هما القادمان ، والجمع : قوادم ، والأبكار تحلب قطرًا لأنه لا يمكن حلبها صَبًا ، لأن أحلافهن صغارٌ قِصارٌ ، والأبكار جمع بَكرٍ ، أوّل ما تلدُ ، ويسارٌ : اسم راعٍ إذا سمعت دعاءه ولهت إليه صبابة به ، رماها بالريبة .

وقال :

١٩١ / ظ (طليق الله لم / يمنن عليه

أبو داود وابن أبى كثير

ولا الحجاج عينى بنت ماءٍ

تُقَلِّبُ طرفها حَذَر الصقور)[١]

الشاهد : فى نصب عينى بنت ماءٍ ، على الشتم ، وبنت ماءٍ : طائرٌ .

(أما قول حسان بن ثابت :

حار بن كعبٍ ألا أحلام تزجركم

عَنّى وأنتم من الجوف الجماجيرِ

لا بأس بالقوم من طولٍ ومن عظمٍ

جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ[٢]

فلم يرد أن يجعله شتمًا ، ولكنه أراد أن يُعدِّد صفاتهم ويفسرها ، فكأنه قال : أمَّا أجسامهم فكذا ، وأمّا أحلامهم فكذا .

قال الخليل : لو جعله شتمًا فنصبه على الفعل كان جائزًا) .

---

(١) نسبهما الجاحظ فى البيان والتبيين ٣٨٦/١ إلى (امام بن أفرم النميرى) . سيبويه ٢٥٤/١ . أمالى ابن الشجرى ٣٤٤/١ .

(٢) ديوانه ٢١٣/ ٢١٤ ، سيبويه ٢٥٤/١ . المقتضب ٢٣٣/٤ . أمالى ابن الشجرى ٨٠/٢ . ابن يعيش ١٠٢/٢ .

قال أبو سعيد : لم يجعل جسم البغال شَتمًا ، لأن عِظم الأجسام ليس بشتم ولا ذمٍّ ، وإنما ذمهم بأنهم ليس لهم من الأحلام ما يشاكل عِظم أجسامهم ، وإنما قال الخليل : لو جعله شتمًا فنصبه جاز ، لأن عِظم الأجسام مع قلة العقول ذمٌ أبلغ من ذَمّ صغر العقل مع صغر الجسم .

(وقد يجوز أن تنصب ما كان صفةً على معنى الفعل ولا تريد مدحًا ولا ذمًا ولا شتمًا مما ذكرتُ لك .

قال الشاعر :

وما غَرَّني حَوزُ الرِّزاميِّ مَحصنًا

عواشيها بالجو وهو خصيبُ[(١)]

ومحصن : اسم الرِّزامي محصنًا ، فنصبه على (أعنى) ، وهو فعلٌ يظهر لأنه لم يُرد أكثر من أن يُعرفه بعينه ، ولم يرد افتخارًا ولا ذمًا ولا مدحًا ، وكذلك سُمع هذا البيت من أفواه العرب وزعموا أنَّ اسمه محصن .

قال : ومن هذا التَرَحُّمُ ، والترحُّمُ أن يكون بالمسكين والبائس ونحوه ، ولا يكون بكل صفةٍ ، ولا كل اسمٍ ، ولكن يترحم[(٢)] بما ترحمت[(٣)] به/ العرب) . ١٩٢ و

قال أبو سعيد : مذهب الترحم على غير منهاج التعظيم والشتم ، وذلك أن الاسم الذى يُعظم به ، والاسم الذى يُشتم به شيءٌ قد وجب للمُعظم والمشتوم ، وشُهِرَا وعُرِفا به قبل التعظيم والشتم ، فيذكره المعظم أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء ، أو على جهة الوضع منه والذم ، والترحم إنما هو رقةٌ وتحنُّن يلحق الذاكر على المذكور فى حال ذكره إياه ، رقةً عليه وتحننًا .

وإعرابه على ما أسوقه من كلامه .

قال : **(وزعم الخليل أنه يقول : مررت به على المسكين ، على البدل ، وفيه معنى الترحم ، وبدله كبدل : مررت به أخيك) .**

---

(١) سيبويه ٢٥٤/١ ، وهو من الخمسين . معجم هارون ٤١/١ .

(٢) هارون : تَرَحَّمْ .

(٣) هارون : تَرَحَّمُ .

وقال :

(فـأصـبـحت بقَـرْ قَـرَى كَـوانِسَـا

فـلا تلُمْـهُ أن يَنامَ البـائِسَـا[١]

وكان الخليل يقول : إن شئت رفعته من وجهين ، فقلت : مررت به البائس ، كأنه لمَّا قال : مررت به ، قال المسكين : هو كما يقول مبتدئًا : المسكين هو والبائس أنت) .

فهذا أحد وجهى الرفع جعل المسكين مبتدأ وخبره هو المضمرة ، وجعلهما على كلامين ، كأنَّ قائلاً قال :

من هو ؟ فقال : المسكين هو الوجه الآخر من وجهى الرفع أن تجعل المسكين ابتداءً وخبره : مررتُ به ، وقد أتى به فيما بعد .

قال : **(وإن شاء ، مررت به المسكين فنصب كما قال :**

بنا تَميمًا يُكْشَفُ الضَّبابْ[٢]

وفيه معنى الترحم كما كان فى قوله رحمة الله عليه ، معنى رحمه الله) يريد أنَّ نصب المسكين بإضمار شىءٍ من ألفاظ الرحمة له ، كأنه قال : ارحم المسكين أو ما أشبهه ، كما أنّ قوله : **(بنا تميمًا تنصب تميمًا بإضمار شىءٍ يوجب الاختصاص والفخر)** .

وقوله : **(رحمه الله)** ، يريد قول القائل : رحمةُ اللهِ على زيدٍ ، وهو مبتدأٌ وخبرٌ فيه
١٩٢ ظ معنى/ رحمه الله الذى يراد به الدعاء ، وكذلك إذا نصبت المسكين ففيه معنى المبتدإ والخبر إذا رفعت المسكين ، والنصب والرفع واحدٌ .

وذكر عن يونس : مررت به المسكين ، على : مررت به مسكينًا ، ورد عليه : بأنَّ الحال لا تدخلها الألف واللام ، ولو جاز هذا لجاز : مررت بعبدالله الظريف ، تريد :

---

(١) سيبويه ٢٥٥/١ . الدرر اللوامع ٤٥/١ ، ١٤٩/٢ ، ١٦٤ . فى معجم هارون ٤٨٦/٢ (نسبه إلى العجاج - فى الرجز) . همع الهوامع ٦٦/١ ، ١١٧/٢ ، ١٢٧ .
قرقرى : موضع مخصب باليمامة .

(٢) رجز لرؤبة بن العجاج فى ديوانه/ ١٦٩ . ابن يعيش ٢ : ١٨ . والخزانة ١ : ٤١٢ . والعينى ٤ : ٣٠٢ . والأشمونى ٣ : ١٨٣ .
وضبطت القافية بضم الباء فى بعض المراجع والصواب التسكين .

ظريفًا . وقد ذكرنا من مذهب يونس وغيره قبل هذا ، أنَّه قد تُذكر الألف واللام ويُراد طرحهما . وربما أرادوا الألف واللام فيما ليستا فيه . وبينا فساد ذلك .

ويجوز نصب المسكين على أحسنَ من الحال ، كأنه قال :

لقيتُ المسكينَ ، لأنه إذا قال : مررت بعبدالله ، فهو عملٌ كأنه أظهر عملاً ، وكأن الذين حملوه على هذا إنما حملوه فرارًا من أن يصفوا المضمر ، فكان حملهم إياه على الفعل أحسن .

(وزعم الخليل أنه يقول : إنه المسكينُ أحمقُ على الإضمار الذى جاز فى : مررتُ ، كأنه قال : إنه هو المسكينُ أحمقُ ، وهو ضعيفٌ ، وجاز هذا أن يكون فصلاً بين الاسم والخبر ، لأن فيه معنى المنصوب الذى أجريته مجرى : إنّا تميمًا ذاهبون) .

قال أبو سعيد : الهاء فى (إنه) اسم إنَّ ، وأحمقُ : خبره ، وهو المقدرة مع المسكين : ابتداء وخبر ، وهى جملةٌ قد فصلت بين الاسم والخبر .

ويسمى النحويون هذا وما جرى مجراه : الاعتراض ، وجوزوا ذلك لأن فيه اختصاصًا للأول وشبهه الخليل بـ (إنّا تميمًا) للاختصاص فيه ، وهو مع ذلك ضعيفٌ .

ولو قال : إنه المسكين أحمق على الاختصاص والايضاح ، كان جائزًا على معنى : أعنى المسكين .

(وإذا قلتَ : بى المسكين ، كان الأمر ، أو بك المسكين مررت ، فلا يحسن فيه البدل لأنك إذا عنيت المخاطب / أو نفسك فلا يجوز أن تكون لا تدرى من تعنى ، لأنك لست تُحدِّث عن غائبٍ ، ولكنك تنصبه على قولك : ١٩٣ و

بنا تميمًا ، وإن شئت رفعته على ما رفعت عليه ما قبله ، فهذا المعنى يجرى على هذين الوجهين والمعنى واحد ، كما اختلف اللفظان فى أشياء كثيرة والمعنى واحد) .

قال أبو سعيد : لم يجز البدل فى المتكلم والمخاطب ، لأنَّ الأسماء الظاهرة لا تقع مواقع أسمائها ، لا تقول : قمتُ زيدٌ ، ولا ذهبتُ عمروٌ ، على البدل ، لأنك لا تقول : قام

زيدٌ ، وذهب عمروٌ ، وأنت تريد المتكلم والمخاطب ، ولذلك لا تقول : بالمسكين كان الأمر ، وأنت تريد المخاطب أو المتكلم .

قال : **(وأمَّا يونس فزعم أنه ليس ترفع شيئًا من الترحم على إضمار شىءٍ يرفع ، ولكنه إن قال : ضربتُه ، لم يقل أبدًا إلا المسكين ، يحمله على الفعل ، وإن قال : ضربانى ، قال : المسكينان ، يحمله أيضًا على الفعل ، وكذلك : مررت به المسكين ، يحمل على الرفع على الرفع ، والجر على الجر ، والنصب على النصب .**

وزعم أنّ الرفع الذى فسرناه خطأٌ ، وهو قول الخليل ، وابن أبى اسحق) .

وإنما رأى يونس ذلك خطأً لأنه يحتاج إلى إضمارٍ وحذفٍ ، فإذا كان إيضاحه وبيانه يستغنى عن إضمارٍ وحذفٍ ، كان حمله على ما حضر من الكلام أولى .

وقد ذكرنا ما نصبه يونس مما فيه الألف واللام على الحال . والخليل وابن أبى اسحق ذهبا إلى أن الرفع فى باب التعظيم وفى باب الشتم قد جاء وهو كثير ، وحملا هذا عليه .

وقال أبو العباس محمد بن يزيد : أختار قول الخليل وابن أبى اسحق ، وأجيز قول يونس فى الموضع الذى نحتاج فيه إلى الإيضاح نحو إضمار الغائب ، والله أعلم .

هذا باب

١٩٣ ظ
ما ينتصب لأنه خبرٌ / للمعروف

المبنيّ على ما [هو][1] قبله من الأسماء المبهمة

([و][1] الأسماء المبهمة : هذا ، وهذان ، وهذه ، وهاتان ، وهؤلاء ، وذلك ، وذانك ، وتلك ، وتانك ، وتيك ، وأولئك ، وهو ، وهى ، وهما ، وهن ، وما أشبه ذلك من هذه الأسماء ، وما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبنى على الأسماء غير المبهمة .

فأمّا المبنى على الأسماء المبهمة ، فقولك : هذا عبدالله منطلقًا ، وهؤلاء قومك منطلقين ، وهذا عبدالله ذاهبًا ، وهذا عبدالله معروفًا .

فـ (هذا) : اسم مبتدأ ليُبنى عليه ما بعده ، وهو : عبدالله ، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنى عليه أو يُبنى هو على ما قبله ، فالمبتدأ مسندٌ ، والمبنى عليه مسندٌ إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده مما يعمل الجارُّ والفعلُ فيما بعده ، والمعنى أنك تريد أن تُنبهه له منطلقًا ، لا تريد أن تُعرّفه عبدالله ، لأنك ظننتَ أنه يجهله ، فكأنك قلت : انظر إليه منطلقًا ، فـ (منطلق) : حالٌ صار فيها عبدالله ، وحال بين منطلق وهذا ، كما حال بين راكبٍ والفعل حين قلت : جاء عبدالله راكبًا ، صار جاء لـ (عبدالله) وصار الراكب حالاً ، فكذلك هذا ، وذاك بمنزلة هذا ، إلا أنك إذا قلت : هذا فأنت تُنبّه لشيءٍ بحضرتك ، وإذا قلت : ذاك فأنت تُنبّه لشيءٍ مُتراخٍ ، وهؤلاء بمنزلة هذا ، وأولئك بمنزلة ذاك ، وتلك بمنزلة ذاك ، وكذلك هذه الأسماءُ المبهمة التى توصف بالأسماء التى فيها الألف واللام) .

قال أبو سعيد : ترجم الباب بما ضمنه من الأسماء المبهمة ، وفصّلها ، ومثّلها ، ووصل بها ما ليس مبهم من الأسماء المضمرة ، وهو ، وهى ، وهما ، وهم ، وهن ، وإنما خلطها بالمبهمة لقُرب الشبه بينهما ، ولأنه بُنى عليها مسائل فى الباب ، وعلى أنَّ أبا العباس المبرد قال :

علامات الإضمار كلها مبهمة ، والمبهم على ضربين :

١٩٤ و
/ فمنه ما يقع مضمرًا ، ومنه ما يقع غير مضمرٍ .

(١) الإضافة من : هارون .

وإنما صارت كلها مبهمة من قبل أنَّ هو وأخواتها ، وهذا وأخواتها تقع على كل شيءٍ ولا تفصل شيئًا من شيءٍ من الموات والحيوان وغيره .

وأمَّا النصب في : هذا عبدالله منطلقًا ، وما ذكره معه فعلى الحال ، والعامل فيه أخذ شيئين :

إمَّا التنبيه وإمَّا الإشارة .

فأمَّا التنبيه فهو بـ (هاء) ، وأمَّا الإشارة فهي بـ (ذا) ، فإذا أعلمتَ التنبيه فالتقدير : انظر إليه منطلقًا ، وأمّا إذا أعلمتَ الإشارة فالتقدير : أشير إليه منطلقًا ، والمقصد أنك أردت أن تنبه المخاطب لـ (عبدالله) في حال انطلاقه ، ولا بد من ذكر منطلقًا ، لأن الفائدة به تنعقد ، ولم تُرد أن تُعرِّفه إياه وأنت تقدر أنه يجهله ، كما تقول : هذا عبد الله ، إذا أردت هذا المعنى .

فإن قال قائل : إذا استغنى الابتداء بخبره في قولك : هذا ، فما الذي يضطر إلى ذكر ما ليس بابتداءٍ ولا خبر ، وإنما هو حالٌ والحال مستغنى عنها؟

قيل له : قد يتصل بالاسم والخبر ماليس باسم ولا خبرٍ ، ولا يتم الكلام إلا به كقوله عز وجل : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[1] ، لو حذفنا (له) وليس هو باسمٍ ولاخبرٍ ، لبطل الكلام ، ولو قلنا : ما في الدنيا رجلٌ يبغضك ، لكان يبغضك في موضع الصفة لرجل ، ورجلٌ مبتدأ ، وفي الدنيا خبره ، وإنما الاعتماد على نفي البُغض ، وإنما ذكرت رجلاً ليعتمد يبغضك عليه في تصحيح اللفظ ، لأنَّه لو قال : ما في الدنيا يبغضك ، لم يجز ، ولو قال : مافي الدنيا مُبغضٌ لك ، لقبُح حيث حذفت الموصوف في موضع يُحتاج فيه إلى اسم ، والأصل في ذلك : عبد الله منطلقٌ ، عبد الله : مبتدأ ، ومنطلقٌ : خبره ، ثم اتفق لك قُربً عبد الله منك وأردت أن تنبه المخاط عليه ، فأدخلت هذا للتقريب
والتنبيه ، وهو اسم فلابد له من موقع في الكلام ولإصلاح اللفظ ، وهو أول الكلام ، /فرُفع ١٩٤ ظ
هذا بالابتداء وجُعل عبد الله خبره ، فاكتفى به ونصب منطلقًا على الحال على ما شرحناه .

ولا يسُتغنى عن منطلق لأنه خبرٌ في المعنى ، كما لايسُتغنى عن الرجل في قولك : ياأيها الرجل ، وإن كان صفةً لأيُّها ، لأن الرجل هو المقصود بالنداء في الأصل .

---

(١) الإخلاص /٤ .

والكوفيون يسمون هذا (التقريب) وفيه وفى أمثاله كلام يطول .

والإشارة بذاك إلى الشىء المتراخى كالإشارة بهذا إلى ما قَرُبَ .

وأما قوله : (المبتدأ مسندٌ والمبنى عليه مسندٌ إليه) ، فقد ذكرنا فيه فى أول الكتاب وجوهًا ، هذا واحد منها .

قال : (وأمّا هو فعلامةُ مضمر وهو مبتدِأ ، وحالُ ما بعده كحاله بعد هذا ، وذلك قولك : هو زيدٌ معروفًا ، فصار المعروف حالاً ، وذلك أنك ذكرتَ للمخاطب إنسانًا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله ، وكأنك قلت : انتبه أو الزمه معروفًا ، فصار حالاً ، كما كان المنطلق حالاً حين قلتَ : هذا زيدٌ منطلقًا ، والمعنى أنك أردتَ أن توضح أن المذكورَ زيدٌ حين قلت : معروفًا ، ولا يجوز أن تذكر فى هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ، لأنه يُعَرِّفُ ويُؤكِّد ، فلو ذُكر هاهنا الانطلاق كان غير جائزٍ ، لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيدٌ ولا يؤكده .

ومعنى قوله : معروفًا لا شكَّ فيه وليس ذا فى منطلق .

وكذلك : هو الحقُّ بيِّنًا ومعلومًا ، لأنَّ ذا مما يوضح ويؤكدً به الحق ، وكذلك : هى ، وهما ، وهم ، وهُنَّ ، وأنا ، وأنتَ ، وأنتِ .

قال ابن دارة :

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبى

وهل بدارة يا للناس من عارِ[(١)]

قال أبو سعيد : اعلم أن النصب فى : هذا زيدٌ منطلقًا ، على غير وجه النصب فى قولنا : هو زيدٌ معروفًا .

ويبين ذلك لك أنك لا تقول : هو زيدٌ منطلقًا ، فعلمتَ أن النصب فيهما مختلفٌ .

١٩٥/و أمَّا النصب فى : هذا عبدالله منطلقًا ، فقد / ذكرناه .

(١) هو : سلام بن دارة ، وقيل : سالم . وداره : أمه سميت بذلك لجمالها تشبيها بدارة القمر . سيبويه ٢٥٧/١ ، الخزانة ٥٥٣/١ . أمالى ابن الشجرى ٢٨٥/٢ .

وفى الأصل : له ، والمثبت (بها) من : هارون .

أمَّا نصب : هو زيدٌ معروفًا ، فعلى جهة التوكيد لما ذكرته ، وخبَّرت به ، وذلك أنك إذا قلت : هو زيدٌ ، فقدخبَّرتَ بخبرٍ يجوز أن يكون حقًا ، ويجوز أن يكون باطلاً ، وظاهر الإخبار يوجب أن المخبر يحقق ما خبَّر به ، فإذا قال : هو زيدٌ معروفًا ، فكأنه قال : لا شكَّ فيه ، وكأنه قال : أُحِقُّ ذلك ، والعامل فيه أُحقُّ وما أشبهه ، وليس فى هو ولا فى زيدٍ معنى فعلٍ يعمل فى (معروفًا) ، ولكن الجملة دَلَّت على أُحِقُّ وأعرِفُ أو نحو ذلك .

ومن أجل ذلك لم يُجز أن تقول : هو زيدٌ منطلقًا ، لأنه لا صَحَّ له إنطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قاله ، كما أوجب قوله : معروفًا له نسبى ، أنه أُنَبَّهُ .

وكل ما أوردت من الحال مما فيه توكيدٌ للإخبار جاز ، (**كقولك : هو عبد الله ، وأنا عبد الله فاخرًا أو مُوعِدًا ، أى أعرفنى كما كنت تعرفُنى ، وبما كان يبلغك عنى ، ثم تُفسر الحال التى تعلمه عليها أو تبلغه ، فيقول : أنا عبد الله كريمًا جوادًا ، وهو عبد الله شجاعًا بطلاً**) ، وهذه الصفات وما جانسها مما يكون مدحًا فى الإنسان يُعرف بها ، جوز أن تأتى مؤكِدةً للخبر ، لأنها أشياء يعرف بها فَذِكرُها مؤكد لذاته .

فأمَّا منطلقًا وقاعدًا وما أشبه ذلك مما لا يعتد به الإنسان فى مدح ولاذمٍ ، فلا يكون تحقيقًا للإخبار .

ومن ذلك قولك : (**إنى عبد الله ، إذا صغرت نفسك لربك ، ثم تفسر حال العبد فتقول : أكلاً كما يأكل العبد**[1]) ، فأكلك كما يأكل العبد قد حقق أنك عبدالله ، فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ذلك ويفسد .

قال : (**وإذا ذكرت شيئا من هذه الأشياء التى هى علامةٌ للمضمر ، فإنه محالٌ أن يظهر بعدها الأسماء وإذا كنت تُخبر عن عملٍ أو صفةٍ غير عملٍ ولا تريد أن تعرِّفه**
١٩٥/ظ **بأنَّه/ زيدٌ أو عمروٌ**) ، يعنى : أنك إذا أردت أن تخبر عن الضمير بعملٍ أو صفةٍ غير عملٍ ، قلت : أنا منطلقٌ ، وهو ذاهبٌ ، وأنا معروفٌ ، وهو شجاعٌ ، وأنا كريمٌ ، وما أشبه ذلك ، ولم يجز أن تقول : أنا زيدٌ كريمٌ ، ولا هو عمروٌ شجاعٌ ، فتجعل زيدًا بيانًا لـ (أنا) ، وعمرًا بيانًا لـ (هو) ، لأنهما مستغنيان عن إنسانٍ ، وإنما تقول : أنا زيدٌ ، وهو عمروٌ ، إذا كنت تُعرِّف من يجهل أنَّكَ زيدٌ وأنه عمروٌ ، ثم تأتى بعده الحال التى هى حقيقٌ له على نحو ما ذكرناه .

---

(١) هارون : تأكل العبيد .

قال سيبويه : **(ولو أن رجلاً من إخوانكَ ومعرفتك أراد أن يُخبركَ عن نفسه ، أو عن غيره بأمر فقال : أنا عبد الله منطلقًا ، وهو زيدٌ منطلقًا ، كان مُحالاً لأنه إنما يُريد أن يُخبرك بالإنطلاق ، ولم تقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ، لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر[وإنما يُضمِر إذا عَلم أنَّك قد عرفتَ من يَعنى]**[1]**)** وقد بيَّنا هذا .

ثم قال : **(إلاّ أن رجُلاً لو كان خلف حائط أو فى موضع تجهله فيه فقلت : من أنت؟ فقال : أنا زيدٌ منطلقًا فى حاجتك ، كان حسنًا)** .

وإنما استحسنه سيبويه فى هذا الموضع لأنه كان عهده منطلقًا فى حاجته من قبل أن يقول له : من أنت؟ ، فصار ما عهده به بمنزلة شىء ثبت له فى نفسه كشجاعٍ وبطلٍ وكريمٍ ، فنصبه كنصب : أنا عبدالله كريمًا ، وهو عبدالله شجاعًا بطلاً .

قال : **(وأمَّا ما ينتصب لأنه خبرٌ لمبنىّ على اسم غير مُبهم ، فقولك : أخوك عبدالله معروفًا ، هذا يجوز فيه جميع ما جاز فى الاسم الذى بعْد هو وأخواتها ، ويُحال فيه ما يُحال فى الأسماء المضمرة)** .

قال أبو سعيد : أخوك عبدالله معروفًا ، جائزٌ كما يجوز : أنا عبدالله معروفًا ، وأخوك عبدالله منطلقًا ، لا يجوز : أنا عبدالله منطلقًا ، لأن أخوك إذا كان/ للنسب فليس هو فيه ١٩٦ و
معنى فعلٍ ينتقل فيكون أخاه فى حالٍ دون حالٍ ، فلو قلت : أخوك عبدالله منطلقًا ، فكأنه أخوه فى حال انطلاقه دون غيرها ، وقد عُلم أنّ (أخوة) النسب لا تنتقل ، ولو قلت : أخوك عبدالله منطلقًا ، وأنت تريد به المؤاخاة والمصادقة قد جاز لأنها تنتقل ، وإنما جاز : أخوك عبدالله معروفًا وما جرى مجراه مما يحقق به الإخبار ، كما جاز : أنا عبدالله معروفًا ، لأنه توكيد للخبر والعامل فيه أُحقّ ذلك وما أشبهه .

وتوكيد الجملة بـ (أُحقّ) ونظائره كتوكيدها باليمين إذا قلت : أخوك عبدالله وأنا عبدالله والله ، وإنما هى جملة يُؤكَّد بها جملة .

وكان أبو اسحق الزجاج يقول فى قوله : أنا ابن دارة معروفًا به نسبى ، يجعل الخبر نائبًا عن مسمىً ويجعل فيه ذكرًا من الأول ، ويجعل العامل فى (معروفا) هو خبر الاسم الموضوع موضع الاسم .

والقول عندى هو الأول ، والله أعلم .

---

(١) الإضافة من : هارون .

هذا باب
ما غَلَبَتْ فيه المعرفةُ النكرةَ

(**وذلك قولك : هذان رجلان وعبد الله منطلقين**) ، نصبت منطلقين على الحال ، والعامل فيه التثنية ، لأنك لمّا عطفت عبدالله عليهما وقد وقع عليهما التثنية لحقه التثنية وصار كأنك قلت : هذا عبدالله منطلقًا ، ولا يجوز أن تكون النكرة صفةً لعبدالله ، (**وإن شئت قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقان**) ، فجعلت منطلقان نعتًا لرجلان ، (**وتقول : هؤلاء ناسٌ وعبد الله منطلقين ، إذا خلطتهم**) .

وإذا كان للأول قلت : هؤلاء ناسٌ وعبدالله منطلقون ، وتقول : (**هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين**) ، على قول من جعل فصيلها معرفةً ، وهو أفصح اللغتين ، ومن جعلها نكرةً وهى
١٩٦/ظ أردأهما ، قال : (**راتعان ، وهذا على قول من/ قال : كل شاةٍ وسخلتُها ، تريد : كل شاةٍ وسخلةٍ لها [بدرهم]**[1]) .

(**ومن قال : كل شاةٍ وسخلتُها ، فجعلها بمنزلة : كل رجلٍ وعبد الله [منطلقًا]**[1] ، **لم يقل فى الراتعين إلا بالنصب ، لأنه إنما يريد حينئذٍ المعرفة ، ولا يريد أن يُدخل السخلة فى كلٍ**) وجميع الباب مفهوم وأكثره قد مضى تفسيره فيما قبل . والله أعلم بالصواب .

(١) الإضافة من : هارون .

هذا باب
ما يجوز فيه الرفع ممّا ينتصب
فى المعرفة

قال أبو سعيد : هذا الباب إلى آخره فى رفع منطلقٍ من (**قولك : هذا عبد الله منطلقٌ**) .

وقد ذكرناه منصوبًا فى بابٍ قبل هذا وقد شرحناه .

وذكر رفعه فى هذا الباب ، وحكاه عن يونس وأبى الخطاب ، عن من يوثق به من العرب وأفرد الباب به ورفعه من أربعة أوجه ، أظننى ذكرتُهما فيما مضى وأعيدها ها هنا للاحتياط .

ذكر عن الخليل وجهين ، منها :

أحدهما : (**أنك حين قلت : هذا عبد الله ، أضمرت هذا أو هو ، كأنك قلت : هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ** .

والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعًا خبرًا لـ (هذا) كقولك : هذا حلوٌ حامضٌ ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطَّمعين ، قال الله تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[1] ، وزعموا أنها فى قراءة ابن مسعودٍ : ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[2] ، وقال الراجز :

من يك ذا بتٍّ فهذا بتىّ

مقيّظٌ مصيفٌ مُشتىّ[3]

سمعناه ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه)

والوجهان الآخران من الرفع :

---

(١) المعارج /١٥ ، ١٦ .

(٢) هود /٧٢ .

(٣) ينسب لـ (رؤبة بن العجاج) ، ملحقات ديوانه /١٨٩ . سيبويه ٢٥٨/١ . ابن يعيش ٩٩/١ ، همع الهوامع ١٠٨/١ ، ٦٧/٢ . الدرر اللوامع ٧٨/١ ، ٨٤/٢ .

أحدهما : أن يجعل عبدالله معطوفًا على هذا كالوصف ، وهو عطف البيان فيصير كأنه قال : عبدالله منطلقٌ ، فيكون ـ أيضًا ـ بدلاً من هذا فى هذا الوجه .

١٩٧ و والوجه الثانى : أن يكون منطلقٌ بدلاً من زيدٍ / فيكون التقدير : هذا منطلقٌ ، وتقديره : هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ ، فيبدل رجل من زيدٍ ثم تحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه ، فيصير : هذا منطلقٌ ، وهو بدل نكرةٍ من معرفةٍ ، كما قال تعالى : ﴿بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[1] .

فهذه أربعة أوجهٍ فى الرفع .

قال : (وأمَّا قول الأخطل :

ولقد أبيتُ من الفتاةِ بمنزلٍ

فأبيتُ لا حرجٌ ولا محرومُ[2]

فزعم الخليل : أن هذا ليس على إضمار (أنا) ولو جاز على إضمار (أنا) لجاز : كان عبدالله لا مسلمٌ ولا صالحٌ ، على إضمار (هو) .

ولكنه فيما زعم الخليل على قوله : (فأبيتُ) بمنزلة الذى يقال له : لا حرجٌ ولا محروم ، ويقويه فى ذلك قوله :

على حينَ أنْ كانت عُقيلٌ وشائظا

وكانتْ كِلابٌ خامِرِى أُمَّ عامرِ[3]

هجا هذا الشاعر عُقيلاً وكلابًا ، فأمَّا عقيل فجعلهم وشائظ واحدهم : وشظٌ ، والوشظُ : الخسيس ، والوشيظُ : الزائد فى القوم المُلزّق بهم .

قال جرير يهجو التَّيم :

---

(١) العلق /١٥ ، ١٦ .

(٢) ديوانه /٨٤ . سيبويه ٢٥٩/١ . ابن يعيش ١٤٦/٣ ، ٨٧/٧ .

(٣) فى سيبويه ٨٥/٢ (ونسبه للربيع الأسدى) ، ونسبه الشنتمرى إلى الأخطل (وغير موجود بديوانه) .

يُخزى الوشيظ إذا قال الصميم لهم :

عُدُّوا الحصى ثم قيسوا بالمقاييس[١]

والصميمُ : الصحيح النسب .

وأمَّا كلابٌ فجعلهم حمقى ، وذلك أنّ أمَّ عامرٍ هى الضَّبعُ ، والعرب تستحمقها وتذكر من حمقاتها أنها يقال لها : خامرى أم عامر ، أى : ادخلى الخمر فتدخل جحرها فيصطادونها ، ويكون التقدير فى البيت : وكانت كلاب يقال لها : خامرى أمُّ عامرٍ ، كأنه قال : وكانت كلابٌ من حماقتها كضبع يقال لها : خامرى أم عامر ، فهذا كله تأييدٌ لقول الخليل ، ويؤيِّد ـ أيضًا ـ قوله :

(كَذَبْتُمْ وبيتِ اللّهِ لا تَنْكِحُونَها

بَنِى شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتُحلِّب[٢]

أى بنى من يقال له ذلك) . لأنه يجعله كأنه حكاية لما كان يُتكلم به قبل ذلك ، فكأنه حكى اللفظ كما كان .

١٩٧/ظ قال سيبويه : **(وقد زعم بعضهم أنَّ / رفعه على النفى كأنه قال :** [فأبيتُ][٣] **لا حَرِجٌ ولا محرومٌ بالمكان الذى أنابه)** .

قال : **(وهذا التفسير كأنه أسهل)** .

وإنما صار عنده أسهل لأنَّ المحذوف خبر حَرِج وهو ظرف ، وحذفُ الخبرِ فى النفى كثيرٌ كقولنا : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أى : لا حول لنًا ولا قوة لنا .

وقد قال بعض النحويين : لا أنا حَرِجٌ ، ولا أنا محرومٌ ، فيحذف المبتدأَ ، وقد ذكر حذفه فى مواضع .

---

(١) ديوانه/ ٢٥٠ ، (ط : دار صادر ، بيروت) .

(٢) المقتضب ٩/٤ ، ٢٢٦ . سيبويه ٢٥٩/١ ، ٧/٢ ، ٦٤ . وهو من الخمسين .

(٣) الإضافة من : هارون .

هذا باب
ما يرتفعُ فيه الخبرُ لأنَّهُ مبنيٌّ على مبتدإٍ

(و[١]تنصب فيه الخبر لأنه حال لمعروفٍ مبنيٌّ على مبتدإٍ . فأما الرفع فقولك : هذا الرجلُ منطلقٌ) .

هذا : مبتدأٌ ، والرجل : صفته وليس على معهودٍ ، ومنطلقٌ : خبره .

وهذا مع الاسم بمنزلة اسم واحدٍ (كأنك قلت :

هذا منطلقٌ .

قال النابغة :

توهمت آيات لها فعرفتُها
لِستَّةِ أَعْوامٍ وذا العامُ سابعُ)[٢]

كأنه قال : وذا سابع .

وأمَّا النصب فقولك : هذا الرجلُ منطلقًا .

جعلت الرجلَ مبنيًا على هذا ، وجعلت الخبرَ حالاً له قد صار فيها فصار كقولك : هذا عبدالله منطلقًا ، والرجل ها هنا معهودٌ ، وإنما يُريد فى هذا الموضع أن تذكر المخاطب برجلٍ قد عرفه قبل ذلك ، وهو فى الرفع لا يُريد أن يُذكرَّه بأحدٍ ، إنما أشار فقال : هذا منطلقٌ) ، وقد ذكرنا فى صفات المُبهمة أنها توصفُ بما فيه الألف واللام على غير عهدٍ .

قال : (فكأنَّ ما ينتصب [من أخبار المعرفة ينتصب][٣] على أنه حالٌ مفعولٌ فيها ، لأن المبتدأ يعمل فيما يكونُ بعده ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف ، ويحولُ بين الخبر وبين الاسم المبتدإ كما يحولُ الفاعل بين الفعل والخبر) .

---

(١) هارون : أو

(٢) ديوانه /٥٠ . العينى ٤٨٢/٤ ، الأشمونى ٢٧٦/٢ . المقتضب ٣٢٢/٤ .

(٣) الإضافة من : هارون .

يريدُ أن الحال فى قولك : هذا الرجل منطلقًا / ، وهذا عبدالله منطلقًا ، مفعولٌ فيها ١٩٨/و
لأن المعنى : انتبه له فى هذه الحال .

وقوله : **(لأن المبتدأ يعمل فيما بعده)** ، معناه : يرفعُ ما بعده من الخبر وقد ذكرنا فيه قولين :

أحدهما : أنه يرفع الخبر .

والآخر : أن الابتداء يرفعُ المبتدأ .

والمبتدأ والابتداء يرفعان الخبر ، والظاهر من كلامه فى هذا الموضع أن المبتدأ هو العامل ، وقد يجوز أن يريد بالمبتدإ إذا كان إشارةً عمل فيما بعده ، نحو : هذا وما جرى مجراه ، وقد ذكرنا عمل هذا فيما بعده ، وعمل المبتدإ فيما بعده كعمل الفعل فيما بعده من حيث كانا عاملين ، وإنما أراد أن يُريكَ حالين فى منطلقٍ من المبتدإ ومن الفعل ، تقول : هذا منطلقٌ ، فيرتفع منطلقٌ بأنه خبر هذا ويعملُ فيه هذا ، ثم يدخلُ الرجل أو عبدالله بعد هذا خبرًا لهذا فيحول بين منطلق وبين هذا ، أن يكونَ منطلقٌ خبرًا له ، فيصير حالاً كما تقول فى الفعل : ذهب منطلقٌ ، فيرتفع منطلقٌ ، وبين منطلق أن يرتفع بالفعل ، ثم تقول : ذهب زيدٌ منطلقًا ، فيحول زيدٌ بين ذهب وبين منطلقًا أن يرتفع به ليصير حالاً قد ثبت فيها وصار فيها كما أن الظرف موضع قد صُيِّرَ فيه بالنية ، وإن لم تذكر فعلاً وذلك أنك إذا قلت : فيها زيدٌ ، فكأنك قلت : استقر فيها زيدٌ ، وإن لم تذكر فعلاً وهنا أفصح سيبويه بنصب الظرف بـ **(استقر)** ثم شبَّه نصب الظروف بنصب عشرين بما بعده من اسم النوع المميّز .

وإنما نصبَ عشرون اسم النوع لأنه ليس من صفته ، فيكون بمنزلة : هذه عشرون جيادٌ ، ورأيتُ عشرين جيادًا ، ومررت بعشرين جياد ، ولا هو عطفٌ عليه ، فيكون بمنزلة : هذه عشرون ورجلٌ ، ورأيتُ عشرين ورجلاً ، ومررتُ بعشرين ورجلٍ ، فشبَّه عشرون رجلاً بضاربٍ زيدًا / قال : ١٩٨/ظ

(وأمَّا : ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[1] ، فإن الحقَ لا يكون صفةً لـ (هو) من قبل أن هوَ لا يوصف لأنه مضمر ولا يوصف المضمر بالمظهر أبدًا ، فمن ثمَّ لم يكن فى هو الرفع) ،

---

(١) سورة فاطر / ٣١ .

يعنى : لم يكن فى هو الحقُ مصدقٌ ، على أن يجعل هو مبتدأ ، والحق نعتٌ له ، ومصدقًا خبرًا ، كما تقول : هذا الرجل منطلقٌ ، بأن تجعل الرجل نعت هذا ، ومنطلق خبره ، فلمّا لم يجز أن يوصف هو فيجعل الحق صفةً ، وجب رفع الحق بخبر هو ، ونصب مصدقًا على الحال . والله أعلم .

هذا بابُ
ما ينتصب [فيه الخبر](١) لأنه خبرٌ لمعروفٍ
يرتفع على الابتداءِ

(قدمته أو أخرته .

وذلك قولك : فيها عبدالله قائمًا ، وعبدالله فيها قائمًا . فـ (عبدالله) ارتفع بالابتداء ، لأن الذى ذكرت قبله وبعده ليس به ، وإنما هو موضعٌ له ، ولكنه يجرى مجرى الاسم المبنى على ما قبله .

ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبدالله ، حَسُنَ السكوت وكان كلامًا مستقيمًا ، كما حَسُنَ واستغنى فى قوله : هذا عبدالله ، وتقول : عبدالله فيها ، فيصير كقولك : عبدالله أخوك ، إلاَّ أن عبدالله يرتفع مُقدمًا كان أو مؤخرًا بالابتداء ، ويدُلك على ذلك أنك تقول : إن فيها زيدًا) .

قال أبو سعيد : مذهب سيبويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف أو قدمته .

وقال الكوفيون : إذا تقدم الظرف ارتفع الاسم بضميرٍ له مرفوع فى الظرف المتأخر ، فكان من حجة سيبويه فى ذلك أنا إذا أدخلنا إنَّ ، نصبنا الاسم وإن كان قبله ظرف كقولنا : فى الدار زيدًا .

فلو كان فى الدار يرفع زيدًا قبل دخول إنَّ لما غيرتها إنَّ عن العمل . كما أنَّا لو قلنا : إن يقومُ زيدًا ، لم يجز أن تُبطل عمل (يقوم) ، بل يقال : إن يقوم زيدٌ ، على معنى / إنه يقوم زيدٌ ، كذلك : إن فى الدارِ زيدٌ ، على معنى : أنه فى الدار زيدٌ . ١٩٩ و

فلّما كانت العرب تنصب ذلك مع تقديم الظروف ، علمنا أن ارتفاعه بالابتداء ، وهذا فى القرآن وسائر الكلام أكثر من أن يحصى ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً﴾(٢) ، و﴿إِنَّ لَنَا لأَجْراً﴾(٣) ، وما أشبهه .

---

(١) الإضافة من : هارون .

(٢) المزمل /١٢ .

(٣) الأعراف /١١٣ .

ومما يدل على بطلان ما قالوه ، إجماعهم على جواز : فى داره زيدٌ ، فإن كان زيدٌ مرفوعًا بالظرف فلا يجوز إضماره قبل الذكر ، وليس النية التأخير وإنما يُجوِّز سيبويه وأصحابه : فى داره زيدٌ ، لأن النية :

زيدٌ فى داره ، فإن قلت : فى الدار زيدٌ قائمٌ ، وعندك عمروٌ مقيمٌ ، فلك فى الظرف وجهان :

أحدهما : أن تجعله خبرًا للاسم وتنصب الصفة على الحال ، فتقول : فى الدار زيدٌ قائمًا ، وعندك عمروٌ مقيمًا ، ويكون العامل الناصب لعبد استقر المقدّر وناب عند : عن استقر ، والعامل فى الحال هو الظرف النائب عن استقر .

والوجه الآخر : أن تجعل خبر الاسم الصفة وترفعها ، وتجعل العامل فى الظرف الصفة ، كقولك : عندك عمروٌ مقيم ، الناصب لـ (عند) هو مقيمٌ ، وإنما تضمر استقر إذا كان الظرف فى موضع الخبر أو الصفة أو الحال ، فأمَّا الخبر فقولك : زيدٌ خلفك ، وخلفك زيدٌ ، وكان زيدٌ خلفك ، وأنَّ زيدًا خلفك .

والصفة : مررت برجلٍ عندك ، والحال : مررت بزيدٍ عندك .

وسيبويه يسمى الظرف إذا لم يكن خبرًا مُلغىً لأنَّه يتم الكلام بإلغائه واسقاطه ، وذلك قوله :

(وإن شئت ألغيتَ فيها ، فقلت : فيها عبدُالله قائمٌ) ، جعل قائمٌ هو الخبر ، وجعل فيها لغوًا .

(قال النابغة :

فبتُّ كأنى ساورتنى ضئيلةٌ

من الرُّقْشِ فى أنيابها السُّمُّ ناقعُ)(١)

١٩٩/ظ / فـ (ناقع) خبر السم ، و(فى) لغوٌ .

---

(١) ديوانه /٥١ . العينى ٧٣/٤ . شرح شواهد المغنى /٣٠٥ . الأشمونى ٦٠/٣ . سيبويه ٢٦١/١ .

(وقال الهُذلى[١] :

لا درَّ درِّى إن أطعمتُ نازلهم

قِرْفَ الحتىِّ وعندى البُرُّ مكنوزُ[٢]

كأنك قلت : البُرُّ مكنوزٌ عندى ، وعبدالله قائمٌ فيها . فإذا نصبت القائم ، فـ (فيها) قد حالت بين المبتدإ والقائم ، واستغنى بها وحمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنيًا عليه عمل هذا زيدٌ قائمًا ، وإنما يجعل فيها إذا رفعت القائم مستقرًا للقيام وموضعًا له) .

ومن كلام سيبويه : حتى كان للفظ موضعٌ من كلام ثم دخل شىءٌ صُيِّر له موقعُ الأول ، وصار للأول موقعٌ غيرُ موقعه الأول أن هذا الداخل قد حال بين الذى تغير موقعه وبين اللفظ الذى وقع الداخل منه موقع الأول ، فمنه ما قد مضى ومنه هذا ، وتمثيله أنك إذا قلت : عبدالله قائمٌ ، فقائمٌ خبر عبدالله ، فإن أدخلت فيها وبقيّتَ قائم على رفعه فإن فيها ما حالت بين شيئين وهى : مستقرٌ للقيام ، وموضعٌ له قدمتها على عبدالله أو وسطتها بين عبدالله وبين قائم أو أخرتها إلى آخر الكلام ، وإن جعلت فيها خبرًا لـ (عبدالله) فقد أوقعتها موقع قائم ، وقد بطل أن يكون (قائم) خبرًا لـ (عبدالله) لأنَّ فيها قد حالت بينه وبين عبدالله أن يكون خبرًا له ، وصار لـ (قائم) موقعٌ آخر من الكلام فاعتبر ذلك فى جميع ما يقول سيبويه فيه أنه قد حال بينه وبين كذا إن شاء الله تعالى .

ولو قال قائل : فى الدار زيدٌ قائمٌ ، لم يجز له أن يسكت على قوله : فى الدار زيدٌ ، كما لو قال : عبدالله زيدٌ ضاربٌ ، لم يجز له أن يسكت على : عبدالله زيدٌ .

واستدل سيبويه ـ أيضًا ـ على أن عبدالله لا يرتفع بالظرف إذا تقدم ؛ أنَّا نقول : فى الدار زيدٌ قائمٌ ، فيرتفع بغير الظرف بإجماع النحويين .

البصريون يقولون :

/ يرتفع بالابتداء . ٢٠٠ و

(١) هو : المتنخل الهذلى .

(٢) قائله : المتنخل الهذلى . الهذليين ٢/١٥ . البيان والتبيين ١/١٧ . اللسان (درر ، حتا) . سيبويه ١/٢٦١ .

والكوفيون يقولون : يرتفع بـ (قائم) ، وقائمٌ بـ (زيدٍ) ، فلو كان فيها يحدث الرفع فيما بعدها لأحدثتها متى تقدمت ، ولم يلغً كما لا يُلغى الفعل إذا تقدم الفاعل .

ثم احتج بحجة أخرى فقال : (**ولو كان عبد الله يرتفع بـ (فيها) لارتفع بقولك : بك عبد الله مأخوذ**) ، ولا خلاف بينهم أن عبدالله لا يرتفع بـ (بك) ، وكأن قائلاً قال لسيبويه : إن بك لا تشبه فيها ، لأن عبدالله لا يتم الكلام به ، وفيها عبدالله يتم الكلام به ، فأجاب عن هذا بأن العامل الذى يتم به الكلام والعامل الذى لا يتم به الكلام سواءٌ لا يتغير ، ألا ترى أنَّ كان عبدالله لا يكون كلامًا ، وضربَ عبدالله كلامٌ ، وعملهما واحدٌ .

(**ومما جاء فى الشعر مرفوعًا ، قوله :**

لا سافرِ النَّيِّ مدخولٌ ولا هَبِجٌ

عارى العِظامِ عِليه الوَدْعُ منظومُ(١)

فجميع ما يكون ظرفًا تُلغيه إن شئت) .

أى : جميع ما يكون خبرًا للاسم ، وظرفًا تُلغيه إذا جئت بخبرٍ سواه على ما مضى من الكلام .

قال : (**ومثل قولك : فيها عبد الله قائمًا ، هو لك خالصًا ، وهو لك خالصٌ**) ، بمنزلة : عبدالله فيها قائمٌ ، فإذا نصبت فـ (لك) خبرٌ ، وهو فى التقديم بمنزلة : أهبه لك خالصًا على نحو ما تَقرر استقر وشبيهه ، وإن قلت : خالصٌ جعلته خبرَ هو ، وجعلت لك من صلة خالصٍ كأنك قلت : خلص لك .

قال : (وقد قُرئ هذا الحرف على وجهين :

﴿**قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾(٢) ، بالرفع والنصب) .

---

(١) قائله : تميم بن مقبل ، ديوانه /٢٦٩ . سيبويه ٢٦٢/١ . واللسان (هبج ، سفر) .

(٢) الأعراف /٣٢ .

قال أبو سعيد : هى عند سيبويه مبتدأ ولِلذين آمنوا : خبر ، وخالصةً : منصوب على الحال ، والعامل فيها اللام على تقدير : استقر وما أشبه ذلك كقولنا : عبدالله فى الدار قائمًا .

فإن قال قائل : الحال مستصحبةٌ فكيف تكون خالصةً فى يوم القيامة والتى هى لهم فى الحياة الدنيا ؟

قيل له : / الحال على كل حالٍ مستصحبةٌ ، وقد يكون الملفوظ به من الحال متأخرًا ٢٠٠/ظ
بتقدير شىءٍ مستصحب ، كقوله تعالى : ﴿**طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ**﴾[1] ، وقد عُلِمَ أن الخلود إنما هو إقامتهم فيها الدائمة ، وليس ذلك فى حال دخولهم ، وتقديره : ادخلوها مقدرين الخلود أو مستوحيين الخلود ، وقيل فى قوله تعالى : ﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ**﴾[2] وليس فى حال الدخول حلقٌ ولا تقصيرٌ ، وإنما هو شىءٌ يقع بعد الدخول ، وإنما يقع مثل هذا فيما عُلم ووثق به .

ولو قيل للإنسان : ادخل الدار ، فقال : وما أصنع فيها ؟ لجاز أن يقال : ادخلها آكلاً فيها شاربًا على معنى مقدّرًا ذلك ومستوحيًا .

قال : (**وبعض العرب يقول : هو لك الجماء الغفيرُ ، فيرفعُ كما يرفع الخالص**) وينصب .

فيقال : هو لك الجماء الغفير ، فـ (هو) مبتدأ ، ولك : خبره ، والجماء الغفير : حالٌ ، وقد مضى شرحها . (**والنصب أكثر لأن الجماءَ الغفيرَ بمنزلة المصدر ، فكأنه قال : هو لك خلوصًا**) ، وخلوصًا فى معنى خالصًا ، لأن المصدر يكون فى موضع الحال ، (**فهذا تمثيلٌ ولا يتكلم به ، ومما جاء فى الشعر قد انتصب خبره وهو مقدمٌ قبل الظرف ، قولُه :**

إنَّ لكمْ أُصلَ البِلادِ وفَرْعَها

فالخَيرُ فيكمْ ثابِتًا مبذولا[3]

(١) الزمر /٧٣ .

(٢) الفتح /٢٧ .

(٣) سيبويه ٢٦٢/١ ، وهو من الخمسين .

وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقول : أتكلم بهذا وأنت ها هنا قاعدًا .

قال : ومما ينتصب لأنه حالٌ وقع فيه أمرٌ ، قول العرب : هو رجلُ صدقٍ معلومًا ذاك ، وهو رجلُ صدقٍ معروفًا ذاك ، وهو رجلُ صدقٍ بيِّنا ذاك ، كأنه قال : هذا رجلُ صدقٍ معروفًا صلاحه ، فصار حالاً وقع فيه أمرٌ لأنك إذا قلت : هو رجلُ صدقٍ ، فقد
٢٠١ و خبرتَ بأمرٍ ثم جعلت فلك المرفوع على هذه / الحال ، ولو رفعتَ كان جائزًا على أن تجعله صفةً ، كأنك قلت : هو رجلٌ معروفٌ صلاحه .

ومثل ذلك : مررتُ برجلٍ حسنةٍ أمّه كريمًا أبوها) . ولا يجوز أن تقول : كريمٍ أبوها بالجر ، لأنك إذا جررت فهو نعتٌ لرجلٍ ، وليس فيه ما يعود إلى الرجلِ ، وإذا نصبتَ فهو حال كرم أبيها .

(زعم الخليل : أنه أخبر عن الحُسن أنه وَجَبَ لها في هذه الحال ، وهو كقولك : مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسورًا سَرجُها .

والأول كقولك : هو رجلُ صدقٍ معروفًا صدقه ، وإن شئت قلت : معروفٌ ذاك ، ومعلومٌ ذاك ، على قولك : ذاك معروفٌ ، وذاك معلومٌ . سمعته من الخليل) ، وقد أتى التفسير على ذلك كُلِّه .

***

تم الجزء السادس ويليه الجزء السابع

وأوله باب «من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا»

فهرس

أعلام الجزء السادس من

شرح السيرافى

ترتيب هذه الأعلام يخضع لترتيب ذكرهم كما ورد فى الأصل

ـ المازنى :

(. . . - ٢٤٩هـ = . . . - ٨٦٣م)

بكر بن محمد بن حبيب بن بقية ، أبو عثمان المازنى ، من مازن شيبان : أحد الأئمة فى النحو ، من أهل البصرة ، ووفاته فيها . له تصانيف .

وفيات الأعيان ١ : ٩٢ .

معجم الأدباء ٢ : ٢٨٠ .

إنباه الرواة ١ : ٢٤٦ .

ـ المبرد :

أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر بن عمير بن حسان بن سليم ، المعروف بـ (المبرد) ، كان رأس نحاة البصرة فى زمانه وإمام العربية فى بغداد ، وكثيرًا ما سلك فى النحو طريقًا خاصًا به ، كما كان يخالف سيبويه فى بعض آرائه .

قدم إلى بغداد فى شيخوخته وتوفى بها ٢٨٥هـ ، وقيل : ٢٨٦هـ .

أخبار النحويين البصريين للسيرافى ٩٦ .

البغية للسيوطى ٢ : ٢٦٥ .

وفيات الأعيان ١ : ٤٩٥ .

شذرات الذهب ٢ك ١٩٠ .

نزهة الألبا ٢١٧ ، وهامشها .

طبقات الزبيدى ١٠٨ ـ ١٠٩ .

معجم الشعراء ٤٤٩ .

تاريخ بغداد ٣ : ٣٨٠ ـ ٣٨٧ .

انظر الجزء الثالث من شرح السيرافى ص٧٣ .

ـ الخليل :

(١٠٠ - ١٧٠هـ = ٧١٨ - ٧٨٦م)

الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى الأزدى اليحمدى ، من فخذ يقال لهم : الفراهيد ، أبو عبدالرحمن .

من أئمة اللغة والأدب ، صاحب العروض ، وواضع علمه أخذه من الموسيقى وكان عارفًا بها . وهو أستاذ سيبويه النحوى ، ولد ومات بالبصرة . عاش فقيرًا صابرًا . ولم يسم أحد بـ (أحمد) بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل والد الخليل . أبدع الخليل بدائع لم يسبق لها .

وفيات الأعيان ١ : ١٧٢ .

إنباه الرواة ١ : ٣٤١ .

نزهة الجليس ١ : ٨٠ .

المعارف (ط/٦) .

الجاسوس على القاموس : ٢٢ .

السيرافى : ٣٨ .

ـ عيسى بن عمر :

(... - ١٤٩هـ = ... - ٧٦٦م)

عيسى بن عمر الثقفى بالولاء ، أبو سليمان : من أئمة اللغة ، وهو شيخ الخليل ، وسيبويه ، وابن العلاء ، وأول من هذب النحو ورتبه ، وعلى طريقته سار سيبويه وأشباهه ، وهو من أهل البصرة . له نحو سبعين مصنفًا .

وفيات الأعيان ١ : ٣٩٣ .

طبقات النحويين ٣٥ ـ ٤١ .

إرشاد الأريب ٦ : ١٠٠ .

خزانة الأدب ١ : ٥٦ .

نزهة الألباء ٢٥ .

ـ الأخفش :

أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، من موالى بنى مجاشع بن دارم . وهو المعروف بالأخفش الأوسط ، نحوى عالم باللغة والأدب ، من تلاميذ سيبويه ، وَعَدَّه التبريزى من شيوخ العروض ، صنف كتبًا منها :

تفسير معانى القرآن ، وشرح أبيات المعانى ، والاشتقاق ، وزاد فى العروض بحر «الخبب» .

توفى سنة ٢٢١ هـ ، وقيل : ٢١٥ هـ .

الإرشاد ، لياقوت ٤ : ٢٤٢ - ٢٤٦ .

البغية ، للسيوطى ١ : ٥٩٠ - ٥٩١ .

الفهرست لابن النديم : ٥٢ .
بروكلمان (النجار) ٢ : ١٥١ - ١٥٢ .
نزهة الألباء ١٣٣ - ١٣٥ (وهامشها) .
المعارف لابن قتيبة ٢٧١ .
طبقات الزبيدى ٧٤ - ٧٦ .
وفيات الأعيان (٢٥٠) .
مرآة الجنان لليافعى ٢ : ٦١ .

وانظر : جـ ١ : ٧٩ ، وجـ ٣ : ٢٢ من الأجزاء المحققه من شرح السيرافى .

ـ الزجاج :

(٢٤١ - ٣١١ هـ = ٨٥٥ - ٩٢٣ م)

إبراهيم بن السرى بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج : عالم بالنحو واللغة ، ولد ومات فى بغداد . له مصنفات كثيرة .

معجم الأدباء ١ : ٤٧ .
نزهة الألباء ٣٠٨ .
إنباه الرواة ١ : ١٥٩ .
تاريخ بغداد ٦ : ٨٩ .
ابن خلكان ١ : ١١ .

ـ الأعشى :

أعشى باهلة (. . . - . . . = . . . - . . .)

عامر بن الحارث بن رباح الباهلى ، من همدان ، شاعر جاهلى ، يكنى : أبا قحفان ، أشهر شعره رائيه له فى رثاء أخيه لأمه ، وقيل : اسمه عمر .

خزانة الأدب ١ : ٩ .
سمط اللآلىء ٧٥ .
طبقات الشعراء ١٦٩ .
الأعلام ٣ : ٢٥ .

ـ يونس :

(٩٤ - ١٨٢ هـ = ٧١٣ - ٧٩٨ م)

يونس بن حبيب الضبى بالولاء ، أبو عبدالرحمن ، ويعرف بـ (النحوى) ، علاَّمة بالأدب ، كان إمام نحاة البصرة فى عصره . أخذ عنه سيبويه ، والكسائى ، والفراء ، وغيرهم من الأئمة .

قال ابن قاضى شهبة : هو شيخ سيبويه الذى أكثر عنه النقل فى كتابه . له مصنفات .

إرشاد الأريب ٧ : ٣١٠ .

وفيات الأعيان ٢ : ٤١٦ .
المزهر ٢ : ٢٣١ .
طبقات النحويين ٤٨ .
مراتب النحويين ٢١ .
البيان والتبيين ١ :٧٧ (ت : هارون) .
مرآة الجنان ١ : ٣٨٨ .

ـ حسان بن ثابت :

(. . . - ٥٤ هـ = . . . - ٦٧٤ م)

حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجى الأنصارى ، أبو الوليد : الصحابى ، شاعر النبى ، صلى الله عليه وسلم ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام .

تهذيب التهذيب ٢ : ٢٤٧ .
الإصابة ١ : ٣٢٦ .
ابن عساكر ٤ : ١٢٥ .
معاهد التنصيص ١ : ٢٠٩ .
خزانة الأدب ١ : ١١١ .
الأغانى ٤ : ١٣٤ . (ط : دار الكتب) .
شرح الشواهد ١١٤ .
الشعر والشعراء ١٠٤ .

ـ أبو حيّة :

(. . . - نحو ١٨٣ هـ = . . . - نحو ٨٠٠ م)

أبو حية النميرى : الهيثم بن الربيع بن زرارة ، من بنى نمير بن عامر ، أبو حية : شاعر مجيد ، فصيح راجز . من أهل البصرة . من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية . مدح خلفاء عصره فيهما .

رغبة الأمل ١ : ١٢٩ - ١٣١ ، ٢٣١ .
الأغانى ١٥ : ٦١ . (ط : ساسى) .
خزانة الأدب ٣ : ١٥٤ ، ٤ : ٢٨٣ - ٢٨٥ .
العينى ٢ : ١٧٣ .
الشعر والشعراء ٢٩٩ .

ـ النابغة :

(. . . - نحو ١٨ق هـ = . . . - نحو ٦٠٤ م)

أبو أمامه : شاعر جاهلى من الطبقة الأولى . من أهل الحجاز . كانت تضرب له قبة بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها .

وكان أبو عمرو بن العلاء بفضله على سائر الشعراء . وهو أحد الأشراف فى الجاهلية . وكان حظيًا عند النعمان بن المنذر .

شرح شواهد المغنى ٢٩ .
معاهد التنصيص ١ : ٣٣٣ .
الأغانى ١١ : ٣ . (ط : دار الكتب) .
نهاية الأرب ٣ : ٥٩ .
الشعر والشعراء ٣٨ .
خزانة الأدب ١ : ٢٨٧ ، ٤٢٧ - ٤ : ٩٦ .

ـ ثعلب :

(٢٠٠ - ٢٩١ هـ = ٨١٦ - ٩١٤ م) .

أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانى بالولاء ، أبو العباس ، المعروف بـ (ثعلب) ، إمام الكوفيين فى النحو واللغة . كان راوية للشعر ، محدثًا ، مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة ، ثقة ، حجة . ولد ومات فى بغداد .

نزهة الألباء ٢٩٣ .
تذكرة الحفاظ ٢ : ٢١٤ .
آداب اللغة ٢ : ١٨١ .
ابن خلكان ١ : ٣٠ .
تاريخ بغداد ٥ : ٢٠٤ .
إنباه الرواة ١ : ١٣٨ .
بغية الوعاة ١٧٢ .

ـ لبيد :

(. . . - ٤١ هـ = . . . - ٦٦١ م)

لبيد بن ربيعة بن مالك ، أبو عقيل العامرى : أحد الشعراء الفرسان الأشراف فى الجاهلية . أدرك الإسلام ووفد على النبى ، صلى الله عليه وسلم ، وترك الشعر فلم يقل فى الإسلام إلا بيتًا واحدًا .

خزانة الأدب ١ : ٣٣٧ - ٣٣٩ .
جمهرة أشعار العرب ٣٠ ، ٦٣ .
الشعر والشعراء ٢٣١ - ٢٤٣ .
الأعلام ٦ .

ـ ابن هرمة :

إبراهيم بن على بن سلمة بن عامر بن هرمة الكنانى ، القرشى ، أبو إسحاق : شاعر غزل ، من

سكان المدينة . من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية . رحل إلى دمشق ومدح الوليد بن يزيد الأموى .

وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم .

قال الأصمعى : ختم الشعر بـ (ابن هرمة) .

الأغانى ٤ : ١٠١ ، ٥ : ٤٦ . (ط : ساسى) .

ابن عساكر ٢ : ٢٣٤ .

النجوم الزاهرة ٢ : ٨٤ .

البداية والنهاية ١٠ : ١٦٩ .

تاريخ بغداد ٦ : ١٢٧ .

خزانة الأدب ١ : ٢٠٤ .

- الجرمى :

(... - ... = ... - ...)

وَعْلَة الجَرمى : وعلة بن الحارث الجرمى : شاعر جاهلى . من الفرسان . يمانى الأصل . قال (أبو الفرج) فى الأغانى :

كان وعلة الجرمى ، وابنه الحارث ، من فرسان قضاعة وأنجادها وأعلامها وشعرائها .

المؤتلف والمختلف ١٩٦ .

معجم ما استعجم ٣٩٣ ، ١١٣٣ .

الحيوان للجاحظ ٢ : ٣١٧ .

المعانى الكبير لابن قتيبه ٢٦٧ .

الأغانى ١٥ : ٧١ ، ٧٥ - ١٩ : ١٣٩ . (ط . ساسى) .

النقائض ١ : ١٥١ ، ١٥٥ .

أبو عمرو :

(٧٠ - ١٥٤ هـ = ٦٩٠ - ٧٧١ م)

زبَّان بن عمار التميمى المازنى البصرى ، أبو عمرو ، ويلقب أبوه بالعلاء ، من أئمة اللغة والأدب ، وأحد القراء السبعة . قال أبو عبيدة : كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر ، له أخبار وكلمات مأثورة .

غاية النهاية ١ : ٢٨٨ .

فوات الوفيات ١ : ١٦٤ .

ابن خلكان ١ : ٣٨٦ .

نزهة الألباء ٣١ .

ـ هشام :

هشام بن معاوية الضرير ، النحوى ، صاحب الكسائى ، أبو عبدالله . البارع فى الأدب .

له تصانيف منها : (كتاب حدود الحروف) و(العوامل) . و(الأفعال واختلاف معانيها) .

توفى سنة تسع ومئتين .

البلغة (ترجمة رقم ٤٠٠) .

الفهرست	/ ٧٠ .
معجم الأدباء	١٩ : ٢٩٢ .
نزهة الألباء	/ ١٦٤ .
طبقات ابن قاضى شهبة	/ ٥٢٤ .
إنباه الرواة	٣ : ٢٦٤ .
بغية الوعاة	٢ : ٣٢٨ . .
معجم المؤلفين	١٣ : ١٥٠ .

ـ امرؤ القيس :

(نحو ١٣٠ - ٨٠ ق هـ = نحو ٤٩٧ - ٥٤٥ م)

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندى ، من بنى آكل المُرار ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ، يمانى الأصل . مولده بـ (نجد) ، أو بمخلاف السكاسك باليمن .

اشتهر بلقبه ، واختلف المؤرخون فى اسمه .

فقيل : حُنْدُج ، وقيل : مليكة ، وقيل : عدى . وكان أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر ، فلقنه الشعر ، فقاله وهو غلام .

ويعرف بالملك الضليل ، لاضطراب أمره طول حياته ، كما يعرف بـ (ذى القروح) ، لما أصابه فى مرض موته . أخباره كثيرة .

الأغانى (ط . دار الكتب)	٩ / ٧٧ .
تهذيب ابن عساكر	٣ / ١٠٤ .
شرح شواهد المغنى	/ ٦ .
جمهرة أنساب العرب	/ ٣٩ .
الشعر والشعراء	/ ٣١ .
خزانة الأدب	١ : ١٦٠ ، ٣ : ٦٠٩ - ٦١٢ .

ـ جرير :

(٢٨ - ١١٠ هـ = ٦٤٠ - ٧٢٨ م)

جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى بن بدر الكلبى اليربوعى ، من تميم . أشهر أهل عصره . ولد

ومات فى اليمامة ، وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم . كان هجاءً مرًا ، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل .

الأغانى (ط . دار الكتب) أول جـ ٨ .

وفيات الأعيان ١ : ١٠٢ .

ديوان شعره .

خزانة الأدب ١ : ٣٦ .

الشعر والشعراء / ١٧٩ .

ابن سلام / ٩٦ .

ـ المرَّار :

المرار الأسدى ، هو : المرار بن سعيد بن خالد بن نضلة بن حمدان بن فقعس أبو حسان ، من بنى أسد ، شاعر إسلامى أموى . كان كثير الشعر .

معجم الشعراء للمرزبانى ٤٠٨ - ٤٠٩ .

شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٣ : ٧٦ ، ٤ : ١٢١ .

خزانة الأدب ٢ : ١٩٦ ، ٣ : ٢٥٢ ، ٢٥٤ .

الشعر والشعراء ٦٨٠ - ٦٨٣ .

سمط اللآلى ١ : ٢٣١ .

رغبة الآمل ٤ : ١١ .

الأغانى ٩ : ١٥٨ (ط : دار الكتب) .

مجالس ثعلب / ٢٥٠ .

المؤتلف والمختلف للآمدى / ٢٦٨ .

ـ ذو الرمة :

(٧٧ - ١١٧ هـ = ٦٩٦ - ٧٣٥ م)

غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوى ، من مضر ، أبو الحارث ، ذو الرمة : شاعر من فحول الطبقة الثانية فى عصره . قال أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر بامرئ القيس ، وختم بـ (ذى الرمة) .

امتاز بإجادة التشبيه .

وفيات الأعيان ١ : ٤٠٤ .

الموشح ١٧٠ - ١٨٥ .

الشعر والشعراء ٢٠٦ .

خزانة الأدب ١ : ٥١ - ٥٣ .

دائرة المعارف الإسلامية ٩ : ٣٩٢ .

ـ أبو محجن :

(. . . – ٣٠ هـ = . . . – ٦٥٠ م)

عمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير بن عوف ، أحد الأبطال الشعراء الكرماء فى الجاهلية والإسلام . أسلم سنة ٩ هـ . وروى عدة أحاديث . له ديوان شعر .

خزانة الأدب ٣ : ٥٥٣ – ٥٥٦ .

الإصابة (ت ١٠١٧) .

الآمدى / ٩٥ .

شرح شواهد المغنى / ٣٧ .

الشعر والشعراء / ١٦٢ .

ـ أبو النجم :

الفضل بن قدامة العجلى ، من بنى بكر بن وائل ، من أكابر الرجاز ومن أحسن الناس إنشادًا للشعر ، نبغ فى العصر الأموى ، وكان أبلغ من العجاج فى النعت .

ورد ذكره فى الجزء الأول من شرح كتاب سيبويه ص٤٢ .

معجم الشعراء / ٣١٠ .

الخزانة ١ : ٤٩ ، ٤٠٦ .

سمط اللآلئ / ٣٢٨ .

الأغانى (ط . دار الكتب) ١٠ : ١٥٠ .

معاهد التنصيص ١ : ١٨ .

الشعر والشعراء / ٢٣٢ .

مجلة المجمع العلمى العربى ٨ : ٣٨٩ .

ـ أبو العباس :

انظر المبرد .

ـ أبو طالب :

سبق ذكره فى الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه ص ٢١٣ .

ـ الباهلى :

اسمه : عمرو بن أحمر بن عامر الباهلى ، أبو الخطاب ، شاعر مخضرم (عاش نحو ٩٠ عامًا) فى الجاهلية والإسلام .

له ديوان شعر . توفى حوالى سنة ٦٥ هـ .

الخزانة ٣ : ٣٨ .

الأغانى (ط : دار الكتب) ٨ : ٢٣٤ .

الإصابة (ت ٦٤٦٨) .

الشعر والشعراء / ١٢٩ .

الحماسة (شرح التبريزى) ٤ : ١٢٠ .

البيان والتبيين ١ : ٢٦٨ .

سمط اللآلئ / ٣٠٧ .

ـ الحطيئة :

(. . . - نحو ٤٥ هـ = . . . - نحو ٦٦٥ م)

جرول بن أوس بن مالك العبسى ، أبو مُليكة .

شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام . كان هجاءً عنيفًا ، لم يكد يسلم أحد من لسانه . هجا أمه ، وأباه ، ونفسه .

فوات الوفيات ١ : ٩٩ .

الأغانى (ط . دار الكتب) ٢ : ١٥٧ .

شرح الشواهد / ١٦٣ .

خزانة الأدب ١ : ٤٠٩ .

الشعر والشعراء / ١١٠ .

ـ الكميت :

(. . . - . . . = . . . - . . .)

الكميت بن ثعلبة بن نوفل بن نضلة الفقعسى الأسدى . شاعر مخضرم ، أسلم فى زمن النبى ، صلى الله عليه وسلم ، ولم يجتمع به .

عُرف بالكميت الأكبر تمييزًا له عن حفيده الكميت بن معروف .

خزانة الأدب ٣ : ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

الإصابة (ت ٧٥٠٠) .

الآمدى / ١٧٠ .

الجمهرة / ١٨٥ .

المرزبانى / ٣٤٧ .

ـ العجاج :

(. . . - نحو ٩٠ هـ = . . . - نحو ٧٠٨ م)

عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدى التميمى ، أبو الشعثاء العجاج : راجز مجيد ، من الشعراء . أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبدالملك . أول من رفع الرجز ، وشبهه بالقصيد ، وكان لا يهجو ، وهو والد «رؤبة» .

له ديوان من الشعر يقع فى مجلدين .

شرح شواهد المغنى / ١٨ .

الشعر والشعراء / ٢٣٠ .

ـ كُثير :

(. . . - ١٠٥ هـ = . . . - ٧٢٣ م)

كُثير بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعى ، أبو صخر : شاعر ، متيم مشهور . من أهل المدينة . يقال له :

ابن أبى جمعة ، وكُثير عزة ، والملحى ، نسبة إلى بنى مليح ، وهم قبيلته .

الأغانى (ط : دار الكتب) ٨ : ٢٥ .

الوفيات ١ : ٤٣٣ .

شذرات الذهب ١ : ١٣١ .

عيون الأخبار ٢ : ١٤٤ .

خزانة الأدب ٢ : ٣٨١ - ٣٨٣ .

ـ زهير :

(. . . - ١٣ ق . هـ = . . . - ٦٠٩م)

زهير بن أبى سلمى ربيعة بن رياح المزنى ، من مضر : حكيم الشعراء فى الجاهلية . وفى أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة .

قال ابن الأعرابى : كان لزهير فى الشعر ما لم يكن لغيره ، كان أبوه شاعرًا ، وخاله شاعرًا ، وأخته سلمى شاعرة ، وابناه (كعب وبجير) شاعرين ، وأخته الخنساء شاعرة .

الأغانى (ط . دار الكتب) ١٠ : ٢٨٨ - ٣٢٤ .

خزانة الأدب ١ : ٣٧٥ .

الشعر والشعراء / ٤٤ .

آداب اللغة ١ : ١٠٥ .

جمهرة الأنساب ٢٥ ، ٤٧ .

شرح شواهد المغنى / ٤٨ .

معاهد التنصيص ١ : ٣٢٧ .

ـ أبو بكر مبرمان :

محمد بن على بن إسماعيل ، النحوى ، البصرى .

أخذ عن المبرد ، وعن الزجاج ، وأخذ عنه السيرافى ، وأبو على الفارسى .

توفى سنة ٣٤٥ هـ .

إنباه الرواة ٣ : ١٨٩ .

بغية الوعاة ٢ : ١٧٥ .

الفهرست / ٩٥ .

معجم الأدباء ١٨ : ٢٥٤ .

البلغة / ٢٠٧ .

الوافى بالوفيات ٤ : ١٠٨ . وفيه توفى سنة ٣٢٦ هـ .

ـ مقاتل بن سليمان :

(... - ١٥٠ هـ = ... - ٧٦٧ م) .

مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدى بالولاء ، البلخى ، أبو الحسن . من أعلام المفسرين . انتقل إلى البصرة ، ودخل بغداد فحدّث بها . توفى بالبصرة .

وفيات الأعيان ٢ : ١١٢ .

تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٧٩ .

ميزان الاعتدال ٣ : ١٩٦ .

تاريخ بغداد ١٣ : ١٦٠ .

بروكلمان ١ : ٣٣٢ .

ـ الفرّاء :

(١٤٤ - ٢٠٧ هـ = ٧٦١ - ٨٨٢ م)

يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمى ، أبو زكرياء ، المعروف بـ (الفراء) : إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب . كان يقال : الفراء أمير المؤمنين فى النحو .

ومن كلام ثعلب : لولا الفراء ما كانت اللغة .

إرشاد الأريب ٧ : ٢٧٦ .

وفيات الأعيان ٢ : ٢٢٨ .

مفتاح السعادة ١ : ١٤٤ .

مراتب النحويين ٨٦ - ٨٩ .

تاريخ بغداد ١٤ : ١٤٩ - ١٥٥ .

الأعلام / ٩ .

ـ مجاهد :

(٢١ - ١٠٤ هـ = ٦٤٢ - ٧٢٢ م)

مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكى ، مولى بنى مخزوم : تابعى ، مفسر من أهل مكة . قال الذهبى : شيخ القراء والمفسرين . أخذ التفسير عن ابن عباس ، رضى الله عنهما ، قرأه عليه ثلاث مرات . استقر فى الكوفة .

طبقات الفقهاء / ٤٥ .

إرشاد الأريب ٦ : ٢٤٢ .

غاية النهاية ٢ : ٤١ .
صفة الصفوة ٢ : ١١٧ .
ميزان الاعتدال ٣ : ٩ .
حلية الأولياء ٣ : ٢٧٩ .

ـ الفرزدق :

همام بن غالب بن صعصعة ، لقبه وكنيته : أبو فراس . ينتهى نسبه إلى : زيد بن مناة بن تميم .

وهو وجرير والأخطل فى الطبقة الأولى من الشعراء . وكان يونس يقول : لولا الفرزدق لذهب شعر العرب .

وقال أبو عمرو بن العلاء : لم أر بدويًا أقام فى الحضر إلا فسد لسانه غير رؤبة والفرزدق .

وكان الفرزدق يشبه بـ (زهير) من شعراء الجاهلية .

المعارف (ط : ٦) .

ـ هشام بن عبد الملك :

(٧١ - ١٢٥ هـ = ٦٩٠ - ٧٤٣ م) .

هشام بن عبدالملك بن مروان ، من ملوك الدولة الأموية فى الشام . اجتمع فى خزائنه من المال ما لم يجتمع فى خزائن أحد من ملوك بنى أمية فى الشام .

بنى الرصافة ، وهى غير رصافة بغداد والبصرة . كان حسن السياسة ، يقظًا فى أمره ، يباشر الأعمال بنفسه .

بويع بعد يزيد بن عبدالملك . ويكنى (أبا الوليد) .

كانت ولايته عشرين سنة إلا أشهرًا .

تاريخ الإسلام ٥ : ١٧٠ - ١٧٢ .
ابن خلدون ٣ : ٨٠ - ١٣٠ .
المعارف (ط : ٦) .
الطبرى ٨ : ٢٨٣ .
ابن الأثير ٥ : ٩٦ .
مرآة الجنان ١ : ٢٦١ - ٢٦٣ .

ـ سحيم بن وثيل :

(. . . - نحو ٦٠ هـ = . . . - نحو ٦٨٠ م)

سحيم بن وثيل بن عمرو ، الرياحى اليربوعى الحنظلى التميمى . شاعر مخضرم . كان شريفًا فى قومه ، نابه الذكر .

خزانة الأدب ١ : ١٢٦ - ١٢٩ .
جمهرة الأنساب / ٢١٥ .

الإصابة (ت ٣٦٦٠) .
شرح شواهد المغنى / ١٥٧ .
اللسان (وثل) .

ـ أبو العباس محمد بن يزيد = المبرد

ـ أبو ذؤيب الهذلى :

اسمه : خويلد بن محرّث بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن مازن بن معاوية بن تميم ابن سعد بن سعد بن هذيل . وهو واحد ممن كانوا يقتفون أثر الحياة فى كل خطوة من خطواتهم ، وكان يسجل فى شعره ما يشاهده .

شعر الهذليين فى العصرين : الجاهلى والإسلامى (ط ١٩٦٩ م) .

ـ أبو زبيد الطائى :

شاعر جاهلى (مخضرم) اسمه :

حَرْملة بن المنذر ، وقيل : المنذر بن حرملة . من طيء ، كان جاهليًا معمرًا ، يقال : إنه عاش مائة وخمسين سنة . أدرك الإسلام ولم يسلم ، مات نصرانيا .

ألحقه (الجمحى) بالطبقة الخامسة من شعراء الإسلام . كان يكثر من وصف الأسد .

طبقات فحول الشعراء ٢ : ٥٩٣ .
الشعر والشعراء ١ : ٢١٩ .
خزانة الأدب ٤ : ١٩٢ .
سمط اللآلئ ١ : ١١٨ .
معجم الأدباء ٤ : ١٠٧ .
أدب الكاتب / ٢٩ .
الاشتقاق / ٣٨٦ .
المعمرون / ١٠٨ .
المحبَّر / ٢٣٣ .
الأغانى (ط : دار الكتب) ١٢ : ١٢٧ .

ـ الكميت بن معروف :

(. . . - نحو ٦٠ هـ = . . . - نحو ٦٨٠ م)

الكميت الأوسط : الكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة بن نوفل الأسدى . شاعر مخضرم ، عاش أكثر حياته فى الإسلام . يكنى : أبا أيوب .

الآمدى / ١٧٠ .
المرزبانى / ٣٤٧ .
الجمحى / ١٦٣ .

ـ عامر بن جوين الطائى :

عامر بن جوين الطائى بن عبد رُضاء بن قمران الطائى ، شاعر ، فارس ، من أشراف طيىء فى الجاهلية . من المعمرين . تبرأ قومه من جرائره ، وله حكاية مع امرئ القيس .

خزانة الأدب ١ : ٢٤ ، ٢٥ .

رغبة الآمل ٦ : ٢٣٥ .

الأزمنة والأمكنة ٢ : ١٧٠ .

ـ الطفيل الغنوى :

(. . . - نحو ١٣ ق . هـ = . . . - نحو ٦١٠ م)

طفيل بن عوف بن كعب ، من بنى غنّى ، من قيس عيلان . شاعر جاهلى فحل ، من الشجعان . وهو أوصف العرب للخيل ، وربما سمى : (طفيل الخيل) لكثرة وصفه لها .

ويسمى أيضا : المحبر ، بتشديد الباء ، لتحسينه شعره . له ديوان شعر .

خزانة الأدب ٣ : ٦٤٣ .

الشعر والشعراء / ١٧٣ .

شرح شواهد المغنى / ١٢٥ .

التبريزى ١ : ١٤٦ .

رغبة الآمل ٢ : ١٤٦ .

سمط اللآلئ / ٢١٠ .

ـ النابغة الجعدى :

(. . . - نحو ٥٠ هـ = . . . - نحو ٦٧٠ م)

قيس بن عبدالله بن عُدُس بن ربيعة الجعدى العامرى ، أبو ليلى . شاعر مفلق . صحابى ، من المعمرين ، اشتهر فى الجاهلية ، وسمى النابغة لأنه أقام ثلاثين سنة لا يقول الشعر ثم نبغ فقال . وكان ممن هجر الأوثان ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام . ووفد على النبى ، صلى الله عليه وسلم ، فأسلم . جاوز المئة ، أخباره كثيرة . له ديوان .

طبقات فحول الشعراء / ١٠٣ .

سمط اللآلئ / ٢٤٧ .

الموشح / ٦٤ .

المرزبانى / ٣٢١ .

الآمدى / ١٩١ .

الإصابة ٣ : ٥٣٧ .

الأغانى (ط : ساسى) ٤ : ١٢٦ - ١٣٩ .

ـ خطام المجاشعى :

لم نعثر له على ترجمة فيما توفر لدينا من مراجع .

ـ رؤبة :

رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة التميمى ، السعدى ، أبو الجَحَّاف ، وأبو محمد . راجز . من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمى الدولتين : الأموية والعباسية . أخذ عنه أعيان اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته فى اللغة .

له ديوان شعر . ولما مات رؤبة قال الخليل :

«دفنا الشعر واللغة والفصاحة» .

توفى سنة ١٤٥ هـ / ٧٦٢ م .

وفيات الأعيان ١ : ١٨٧ .

البداية والنهاية ١ : ٩٦ .

خزانة الأدب ١ : ٤٣ .

لسان الميزان ٢ : ٤٦٤ .

الشعر والشعراء / ٢٣٠ .

الآمدى / ١٢١ .

ـ عنترة :

عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسى . أشهر فرسان العرب فى الجاهلية ، ومن شعراء الطبقة الأولى . وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسًا ، يوصف بالحلم على شدة بطشه ، وفى شعره رقة وعذوبة .

مات نحو ٢٢ ق . هـ / نحو ٦٠٠م .

خزانة الأدب ١ : ٦٢ ، ٢ : ٢١٧ .

الشعر والشعراء / ٧٥ .

جمهرة أشعار العرب / ٩٣ .

الأغانى (ط . دار الكتب) ٨ : ٢٣٧ .

ـ الخرنق :

الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك من بنى ضبعة البكرية ، العدنانية . شاعرة من الشهيرات فى الجاهلية . وهى أخت الشاعر طرفة بن العبد لأمه . ماتت نحو ٥٠ ق . هـ .

خزانة الأدب ٢ : ٣٠٦ - ٣٠٧ .

أعلام النساء ١ : ٢٩٤ .

شعراء النصرانية ١ : ٣٢١ .

ـ المهلهل :

عدى بن ربيعة بن مرة بن هبيرة ، من بنى جشم ، من تغلب ، أبو ليلى . شاعر من أبطال العرب فى الجاهلية . وهو خال امرئ القيس الشاعر . مات نحو ١٠٠ ق . هـ .

خزانة الأدب ١ : ٣٠٠ - ٣٠٤ .

الشعر والشعراء / ٩٩ .

جمهرة أشعار العرب / ١١٥ .

ـ أبو خياط العكلى :

لم نعثر له على ترجمة فيما توفر لدينا من مراجع .

ـ الأخطل :

غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو ، من بنى تغلب ، أبو مالك . شاعر حسن الديباجة ، فى شعره إبداع ، اشتهر فى عهد بنى أمية بالشام ، وأكثر مدح ملوكهم ، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم : (جرير ، والفرزدق ، والأخطل) . تهاجى مع جرير والفرزدق . له ديوان .

توفى سنة ٩٠ هـ / ٧٠٨ م .

الشعر والشعراء / ١٨٩ .

شرح شواهد المغنى / ٤٦ .

الأغانى (ط : دار الكتب) ٨ : ٢٨٠ .

خزانة الأدب ١ : ٢١٩ - ٢٢١ .

الأعلام ٥ : ١٢٣ .

ـ أمية بن أبى عائذ :

أمية بن أبى عائذ العَمْرى ، الهذلى .

شاعر أموى .

الأغانى (ط : دار الكتب) ٢٤ : ٥ .

ديوان الهذليين ٢ : ١٧٢ .

الأمالى للقالى ١ : ٢٠١ .

ـ مالك بن خويلد الخناعى :

مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خُناعة ، الهذلى .

وهو المتَنخِّل .

ديوان الهذليين ١٠٢ .

التنبية على أوهام أبى على فى أماليه ١٣٠ ، ١٣١ .

الأغانى (ط : دار الكتب) ٢٤ : ١٠١ .

ـ أبو سعيد السكرى :

الحسن بن الحسين بن عبيدالله العتكى ، السكرى ، أبو سعيد ، عالم بالأدب ، راوية ، من أهل البصرة . له تصانيف .

مات سنة ٢٧٥ هـ / ٨٨٨م .

تاريخ بغداد ٧ : ٢٩٦ .

إنباه الرواة ١ : ٢٩١ .

هدية العارفين ١ : ٢٦٧ .

إرشاد الأريب ٣ : ٦٢ - ٦٤ .

ـ عروة الصعاليك :

عروة بن الورد بن زيد العبسى ، من غطفان ، من شعراء الجاهلية وفرسانها وأجوادها . كان يلقب بـ (عروة الصعاليك) لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم .

قال عبدالملك بن مروان :

«من قال : إن حاتمًا أسمح الناس فقد ظلم عروة بن الورد» . له ديوان شعر .

جمهرة أشعار العرب / ١١٤ .

الشعر والشعراء / ٢٦٠ .

التبريزى ٤ : ١٢١ .

الأغانى (ط : دار الكتب) ٣ : ٧٣ .

ـ ابن أبى اسحق :

هو : يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى ، النحوى ، المقرئ ، البصرى ، إمام عصره فى القراءات والعربية والدين والورع .

توفى سنة خمسين ومائتين ، وعمره ثمان وثمانون سنة .

وفيات الأعيان ٢ : ٤٠٦ .

طبقات الزبيدى ٥١ .

بغية الدعاة ٢ : ٣٤٨ .

البلغة ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

وانظر الجزء الخامس من شرح السيرافى ص٤٣ .

ـ ابن دارة :

سالم بن مسافع بن عقبة الجشمى الغطفانى ، المعروف بـ (ابن دارة) . شاعر مخضرم . نسبته إلى أمه «دارة» ، وهى من بنى أسد . كان هجاءً . مات فى خلافة (عثمان بن عفان) ، رضى الله عنه .

الإصابة ٢ : ١٠٨ .

التبريزى ١ : ٢٠٣ .

خزانة الأدب ١ : ٢٩١ - ٢٩٤ ، ٥٥٧ .

فهرس

الجزء السادس من كتاب

شرح كتاب سيبويه

تم فهرس الجزء السادس ويليه الجزء السابع وأوله باب :
«من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا»

